المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 26 ديسمبر 2024

البوصلة الطبقية الأممية المفقودة لدى يسار دعم نظام الأسد

تقرأون في هذا الملف

- سقط نظام الأسد، عاشت ثورة الشعب السوري!
- فهم التمرد في سورية... حوار [*]
- "الفرح مشفوع بالحذر والخوف على الديمقراطية والحريات المستعادة".
- سوريا بحاجة إلى بديل تقدمي لتأمين مستقبلها الاقتصادي
- النزاعات الجيوسياسية، ومناهضة الإمبريالية، والنزعة الأممية في زمن «التسارع الرجعي»
- منيف ملحم - التزام ثوري
- سوريا: سيناريو البلقان
- مقابلة: إنهيار نظام الأسد
- سوريا أردوغان؟
- احتواء حزب الله
- ما وقع في سوريا في نظر اليسار «القومي»
- من سوريا إلى فلسطين، التحرر يأتي من الأسفل
- فلسطين ضمن استراتيجية إقليمية للتحرّر الاشتراكي

تقديم: البوصلة الطبقية الأممية المفقودة لدى يسار دعم نظام الأسد

انتهى عهد آل الأسد في سوريا. سوريا التي طالما كبّلتها الديكتاتورية البعثية وأرهقتها 14 عاماً من الحرب الأهلية الوحشية بحفز من تدخلات أجنبية، ها هي الآن تلمح حرية هشة.

ما مقدمات انهيار النظام؟ وأسبابه العميقة؟ وما تأثيرها على الوضع بمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وما هي الآفاق بالنسبة للشغيلة والطبقات الشعبية؟ هذا ما يسعى هذا الملف إلى استجلائه بمنظور ماركسي أممي.

لماذا انهارت ديكتاتورية الأسد ؟

تدل السرعة التي سقط بها النظام على أنه لم يكن يحظى بأي تأييد شعبي. ولم يفلح منذ عشر سنوات في البقاء في السلطة سوى بفضل دعم روسيا بوتين وطائراتها التي شاركت في التدمير والمجازر ، ودعم ديكتاتورية الملالي الايرانية بإرسالها ميليشيات حزب الله اللبناني ومجموعات شيعية أخرى.

النظام الإيراني، الحليف الرئيس لنظام الأسد بالمنطقة، نال منه الضعف بنحو كبير في السنوات الأخيرة. فاقتصاد البلد في حالة متردية بسبب العقوبات الدولية. وقد حدت التحديات الداخلية للنظام ،الذي يواجه غضب الشعب، من قدرته على دعم الأسد كما عهد من قبل. فضلا عن كلفة مساندته لجماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن، والاشتباكات مع التحالف الذي تقوده السعودية. لذلك، لم يكن نظام الملالي مستقرا اقتصاديا وسياسيا للقتال على عدة جبهات ومنع هزيمة الأسد. انضاف الى ذلك ما حل بدراعه في لبنان، حزب الله، الضالع هو ايضا في قمع الشعب السوري.

كما أن سقوط الأسد هو أيضًا نتيجة غير مباشرة للمقاومة البطولية للشعب الأوكراني الذي انخرطت ضده جميع القوات العسكرية لروسيا بوتين منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، ما فرض عليه ترك نظام الأسد لمصيره.

طبيعة ما جرى وطريق بديل ثوري :

لم يكن الاجهاز على نظام الأسد نتيجة لتعبئة الشعب السوري المستقلة، بل نتيجة لانتقال السلطة بين معسكرات رجعية، لم يكن فيها للشغيلة والجماهير الشعبية دور. هذا لأن عقودا مديدة من البطش الأسدي أفنت الحركة العمالية و الشعبية: فخدمة للبرجوازية ، وُضعت المنظمات العمالية تحت تحكم الدولة، وتم قمع الثوريين الحقيقيين، وبمقدمتهم حزب العمل الشيوعي، وتم احتواء الحزب الشيوعي لدرجة معارضته الانتفاضة الشعبية في 2011 معتبرا إياها مؤامرة إمبريالية. وحتى قبل الحرب الأهلية، كانت الحقوق النقابية مقيدة، والاتحاد العام لنقابات العمال مخضعا لحزب البعث و الإضرابات العمالية ممنوعة.

لا توجد حاليا حركة شعبية ديمقراطية علمانية جماهيرية في البلد، ولا حتى في المنفى. لا ثقة في حكومة انتقالية يقودها إسلاميون لضمان حقوق الشغيلة و الكادحين وحقوق النساء والأقليات القومية. و لا يمكن التعويل سوى على تنظيم الشغيلة و الكادحين الذاتي. لكن تدمير الحرب المهول لاقتصاد سورية ، يجعل تنظيم الشغيلة في أماكن العمل أشد صعوبة مما كان في مصر أو تونس في عام 2011. وتبقى حرية التنظيم الحقيقية للعمال والمضطهدين في سوريا، بما في ذلك حرية التجمع، معركة يجب كسبها.

مع ذلك لن تنطلق الجماهير الشعبية السورية من صفر، فقد مكّنت التجربة الثورية للجان التنسيق المحلية في المناطق المحررة في بداية الثورة (2011-2012) المجتمع المدني من كسب خبرة غنية في الإدارة المحلية وبناء سلطات مدنية حقيقية. ورغم سحق هذه التجارب بإراقة الدماء، سيساعد رصيد خبرتها في اعادة بناء ادوات تنظيم نضال عمالية وشعبية.

انهيار النظام عامل مساعد، دون أن يكون ضامنا بأي وجه، لتطور التنظيم الذاتي للطبقات الشعبية، هذا الذي لا غنى عنه لإعطاء مضمون لمطالبها الديمقراطية والاجتماعية، ولإتاحة مساحة ديمقراطية لتحرر حقيقي ولسياسة بديلة. ستكون المهمة الأساسية في بلد أنهكته الحرب والتدخلات الأجنبية إعادة بناء المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية الشعبية النقابية والسياسية والمنظمات النسوية والجمعيات المحلية. أدوات النضال هاته وحدها كفيلة بتحقيق

هدف الثورة السورية الذي لم يقتصر على إسقاط النظام: بل أيضا بناء مجتمع ديمقراطي وعادل اجتماعياً، قادر على ضمان إدماج جميع المكونات الثقافية والعرقية والدينية وصون حقوقها، ضد جميع أشكال الشوفينية.

أصل ضلال بعض اليسار : منظور جيوسياسي اصطفافي

لم يتسلح نوع من اليساريين لفهم ما جرى سوى بنظريات المؤامرة، ما حدا بهم إلى اختراع سوريا بلا سوريين، حيث المصالح الجيوستراتيجية الأجنبية هي العامل الأساسي، فغضوا الطرف كليا عن إبادة الشعب السوري، على غرار ما فعل أسلافهم المتغاضين عن معسكرات الإبادة الستالينية.

لا يمكن لهذا اليسار ادعاء جهل ما كان يجري. فمنذ سنوات، ظل يساريو سورية يرفعون أصواتهم ضد فظائع النظام الدموية. فتم تجاهلهم بحسابات خيالية حول لعبة شطرنج بين القوى. لم ير هذا اليسار شيئًا لأنه لا يريد رؤية ما يبطل رؤيته للعالم. استعاض عن الصراع الطبقي بمنظور اصطفافي لصراع معسكرات إمبريالية متعارضة، و اكتشف حتى فضائل تقدمية ومناهضة للإمبريالية لمعسكر امبريالي، لا يقل همجية وإمبريالية عن المعسكر الآخر! فانجرف الى مساندة للطغاة الرجعيين الدمويين.

يكمن جذر عمى هذا اليسار السياسي في كفره بمقدرة الشعوب على الانتفاض والقيام بالثورات فلم ير في الانتفاضات الشعبية سوى «مؤامرات» وتلاعب بالجماهير الجاهلة من قبل الأقوياء! فاختزل انتفاضات «الربيع العربي» الشعبية في «مؤامرة» حبكتها الأجهزة الأمريكية. ليست الجماهير المظلومة بنظر هذا اليسار، ولا يمكن أن تكون، إلا مجرد كومبارس في التاريخ. وفوق كل شيء، أن الأجهزة السرية الإمبريالية القوية هي وحدها القادرة على صنع التاريخ! منظور تآمري على طرف نقيض من تأكيد ماركس على أن «البشر يصنعون تاريخهم بأنفسهم...»

فلسطين

وكان إحدى أكبر حجج ذلك اليسار الزائفة اعتبار سوريا الأسد تلقائيًا في صف مقاومة الاستعمار الإسرائيلي. كيف يمكن اعتقاد أن نظامًا يعذب شعبه ويفتك به يمكن أن يكون حليفًا في النضال التحرري من أجل تحرر شعب آخر؟ هل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني يبرر غض الطرف عن كل سنوات المجازر والأهوال التي عانى منها الشعب السوري على مدى سنوات؟ لقد دفع اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون في سوريا أيضًا ثمن هذا القمع الممنهج الذي لا تزال آثاره ماثلةً حتى اليوم في مخيم اليرموك–الذي كان حتى انتفاضة 2011 أكبر مخيم فلسطيني في العالم. إن سوريا الحرة والمستقرة والقوية هي أفضل دعم لحقوق الشعب الفلسطيني

مخاوف اسرائيل والانظمة الرجعية والامبريالية:

يستبد بالرجعيات المحلية وبإسرائيل وبالإمبريالية الأمريكية خوف من أن يشجع انهيار نظام الأسد دعوات التغيير السياسي في بلدان المنطقة. إسرائيل تخشى حقاً قيام ديمقراطية في سوريا خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تضامن أكبر مع الفلسطينيين، ومن ثمة سعيها إلى تقويض هذا التحول بأي ثمن.ففي غضون 72 ساعة من الإطاحة بالأسد، التقى قادة الجيش والمخابرات الإسرائيلية بمسؤولين مصريين في القاهرة لإجراء محادثات عاجلة حول الاستقرار الإقليمي.

ماذا ستفعل هيئة تحرير الشام وهيئة الإنقاذ الوطني؟ يجب ان يبقى في الأذهان ما جرى في مصر وليبيا وتونس، من سطو على السيرورة الثورية حتى بعد إطاحة الطغاة وإعادة تنظيم قوى الثورة المضادة نفسها بطرق أخرى. و لا غض للطرف عن جرائم "الجهاديين"السابقة وقمعهم الحالي حيث انتصروا فقط بفضل القنابل والغازات المسيلة للدموع التي أهلكت الحراك الشعبي في سوريا.

وعلينا نحن ، نحن الأمميين والأمميات، أن نتفادى مرة أخرى تحليل الثورات في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظور الجيو السياسي المشوه، منظور "عدو عدوي عدوي». نحن بحاجة قبل كل شيء، إلى أداة تبقى أساسية بالنسبة لليسار: المنظور الطبقي الأممي.

سقط نظام الأسد، عاشت ثورة الشعب السوري!

التجمع المناهض للرأسمالية-بلجيكا 8 دجنبر 2024.

بعد أربعة عشر عاما من الثورة والحرب، سقط نظام بشار الأسد المستبد والمتعطش للدماء في 8 دجنبر 2024، في نهاية مرحلة سياسية وعسكرية بدأت قبل اثني عشر يوما فقط. شنت جماعات المعارضة المسلحة مثل هيئة تحرير الشام (إسلاميون) والجيش الوطني السوري (المدعوم من تركيا) هجوما في حلب أدى إلى سلسلة من ردود الفعل: فقد انهارت الميليشيات والقوات الموالية للأسد بسرعة، أو فرت أو استسلمت للثوار، بلدة تلو الأخرى. وتم تحرير البلدات والقرى التي ترمز للثورة واحدة بعد أخرى، وأحيانا بانتفاضات شعبية محلية: حلب، حماة، داريا، درعا، حمص، كفرنبل... في كل مكان في البلاد، انتفضت القوات، المدنية والمسلحة، ضد النظام الذي كان يتراجع بشكل واضح. تفاجأ الجميع بهذا التقدم وبهذا المزيج من القوى: السنّة والدروز والمسيحيون والأكراد انضموا إلى الحراك ضد نظام الأسد. وانتشر علم الثورة الذي حمله الجيش السوري الحر تاريخياً في جميع أنحاء البلاد. في ليلة السابع إلى الثامن من كانون الأول/ديسمبر، لم يكن الأسد موجوداً في دمشق: من الواضح أنه لجأ إلى إحدى الدول الشريكة للنظام. انفجرت دمشق والبلد بأكمله فرحاً: اجتاحت مقاطع فيديو لا حصر لها من الاحتفالات الشعبية شبكات التواصل الاجتماعي، حتى بين المغتربين السوريين في أوروبا، وخاصة في ألمانيا. ولسبب وجيه.

كان هذا النظام استمرارا لديكتاتورية عائلة حكمت البلاد لأكثر من نصف قرن. لقد كان نظاما انتهازيا في تعامله مع القوى الدولية، حيث استطاع الجمع بين خطاب ما يسمى" المقاومة " والمشاركة في "الحرب على الإرهاب" بالمتحالف مع جورج بوش الابن. نظام ادعى مقاومة إسرائيل ولكنه لم يحرك ساكنا حتى في مواجهة الإبادة الجماعية للفلسطينيين في غزة. نظام مُدان بارتكاب جرائم متعددة ضد الإنسانية ضد شعبه: سواء المجزرة التي راح ضحيتها أكثر من ثلاثين ألف شخص في حماة عام 1982، أو القصف الكيميائي بغاز السارين الذي أودى بحياة أكثر من ألف وأربعمائة مدني في الغوطة (إحدى ضواحي دمشق) في 21 آب/أغسطس 2013، أو المجاعة الناجمة عن حصار مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين بين عامي 2013 و2015، أو التعذيب على نطاق واسع في سجون مثل صيدنايا (المعروف بـ"المسلخ"). كان قصف بشار الأسد المنهجي للمستشفيات والمدارس والأسواق وجميع البنى التحتية المدنية في المناطق الخارجة عن سيطرته يضاهي جرائم الولايات المتحدة في الموصل أو الرقة، أو بوتين في ماريوبول أو نتنياهو في غزة. لقد أذكى جمر الطائفية الدينية وأطلق سراح أكثر الإسلاميين تطرفا من سجونه في بداية الثورة، في نفس الوقت الذي حبس فيه الثوار غير الطائفيين المؤيدين للديمقراطية بشكل جماعي. وفي النهاية، أدى ذلك إلى مقتل أكثر من نصف مليون سوري ونفي وتهجير قسري لأكثر من نصف سكان البلاد.

كان النظام على وشك الانهيار في عام 2013 ولم يصمد إلا بفضل رعاته: بوتين وملالي إيران. وبسبب عدم قدرته على إعادة إعمار سوريا في المناطق التي تسيطر عليها عصاباته المسلحة، حوّل الأسد بلاده إلى مركز عصبي لإنتاج الكبتاغون، وهو مخدر صناعي. وكان يسعى منذ عدة سنوات إلى التطبيع مع دول المنطقة، ولا سيما ملكيات الخليج البترولية.

وقد استفاد الأسد من غزو ميليشيات حزب الله والعديد من الميليشيات الشيعية التي ترسلها وتوجهها إيران، وكذلك من القوات الجوية الروسية التي ساعدت في سحق التمرد في حلب في عام 2016. كما أنها استفادت من تساهل القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة في عهد أوباما، التي احتقرت الثورة السورية. فقد كانت الولايات المتحدة مهتمة فقط بالحد من تمدد القوى الجهادية مثل داعش، ومنعت الثورة من الحصول على أسلحة مضادة للطائرات للدفاع عن نفسها. لقد تم اختطاف الثورة السورية والتمرد السوري من قبل قوى رجعية مثل قطر والسعودية وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكلها تسعى إلى استخدام دعمها لكسب ولاء الجماعات المسلحة المحلية لمصالحها الخاصة: الولايات المتحدة لتسليح أكراد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (وتحالفهم المتمثل في قوات سوريا الديمقراطية) ضد داعش، وتركيا و"جيشها الوطني السوري" المكون من متطوعين عرب مدفوعي الأجر لصد الأكراد، والسعودية وقطر لدعم مختلف القوى الرجعية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، التزمت قطاعات من اليسار الدولي بدعم النظام ودعايته بشكل مباشر أو غير مباشر. من المستحيل أن ننسى المواقف التي اتخذها ميلونشون أو حزب العمال البريطاني في دعم قمع المتمردين السوريين، مقللين من شأن المجازر التي ارتكبت بحق المدنيين في لحظات حاسمة مثل معركة حلب في عام 2016.

لقد سقط هذا النظام كالفاكهة الفاسدة، لأن أحدا لم يكن مستعدا للموت دفاعا عنه، ولأن رعاته مشغولون بقتل الأوكرانيين أو إعادة تنظيم أنفسهم في لبنان وإيران. إن سقوط نظام الأسد هو انتصار مهم وتاريخي. ولم يخطئ الشعب السوري حين اطلق العنان للاحتفال به. لقد فتحت أبواب سجون النظام، مما سمح للآلاف من سجناء النظام الديكتاتوري بالخروج، وبدأ اللاجئون يتحدثون عن إمكانية رؤية بلدهم وعائلاتهم وأصدقائهم ومدنهم وقراهم الشهيدة مرة أخرى، أو حتى أن يتمكنوا من تنظيم عزاء أحبائهم الذين اختفى الكثير منهم. والآن بعد فتح سجون الأسد، حان الوقت لتحقيق العدالة والحقيقة لعشرات الآلاف من المفقودين.

إن الرسالة التي يتم إرسالها إلى الناس في جميع أنحاء العالم هي أنه لا يوجد طغيان متعطش للدماء غير قابل للتدمير. حتى عندما تحاول العديد من القوى الإقليمية والدولية سحق شعب ما. وهي أيضا رسالة إلى الإمبريالية العالمية والإقليمية وكل القوى الرجعية حول العالم.

ومع ذلك، وفي حين أن هذا الانتصار الكبير هو الشرط المسبق لكي يصبح كل شيء ممكنا مرة أخرى، فإن المستقبل السياسي للبلاد لم يحسم بعد، وعلينا أن نبقى واضحين ويقظين في تضامننا. وبالفعل، فإن أهداف الثورة السورية تتجاوز إسقاط النظام: فهي تنطوي على بناء مجتمع ديمقراطي تسوده العدالة الاجتماعية. لذا فإن المستقبل يكمن في أوسع مشاركة سياسية ممكنة، وليس في القيادة السياسية العسكرية الأصولية والاستبدادية. وبالمثل، يجب القيام بكل شيء لضمان إدماج واحترام جميع المكونات الثقافية والعرقية والدينية في البلاد، ضد أي شكل من أشكال الشوفينية. لذلك يجب علينا معارضة وإدانة عمليات الجيش الوطني السوري الذي يسعى لتحقيق أهداف النظام التركي ضد المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية في شمال البلاد، في بلدات مثل تل رفعت أو منبج، وهي عمليات مصحوبة بانتهاكات لحقوق الإنسان (عمليات الخطف والاغتيالات) والتي تسببت بالفعل في نزوح أكثر من 150 ألف مدني. وفي هذا الصدد، من اللافت للنظر أن صالح مسلم، زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي، رحب بسقوط النظام ودعا علنا إلى الحوار مع هيئة تحرير الشام لبناء سوريا جديدة للجميع.

تقودنا مسألة الأقليات هذه إلى خطر آخر: لم تقل القوى الإقليمية والدولية كلمتها الأخيرة في سوريا. سواء كانت تركيا أو إيران أو إسرائيل أو الإمارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية وربما قريبا الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ترامب، ستحاول هذه الأنظمة الرجعية كل منها بطريقته الخاصة أن تحصل على ما تريده في المرحلة المقبلة من الأحداث. لا أحد منهم يريد أن يرى انتصار المعارضة المسلحة القائمة على السخط الشعبي. وبالنظر إلى الماضي الاستبدادي لهيئة تحرير الشام وجبهة النصرة اللتين تحاولان أيضا طمأنة القوى المختلفة، يجب أن نضع في الاعتبار ما حدث في مصر وليبيا وتونس (وحتى قبل ذلك في إيران عام 1979)، حيث تشهد العمليات الثورية، حتى بعد الإطاحة بالديكتاتور، إعادة تنظيم قوى الثورة المضادة نفسها بأشكال أخرى. علاوة على ذلك، لا يزال تنظيم داعش موجودا في جيب صحراوي في شرق البلاد ويمكن أن يحاول الاستفادة من الوضع.

يرحب اليسار المناهض للرأسمالية بتوجهات رفاقنا من اليسار الثوري في المنطقة وبدعمها: إن التنظيم الذاتي للطبقات العاملة في النضال من أجل مطالبها الديمقراطية والاجتماعية هو وحده القادر على خلق الفضاء الديمقراطي للتحرر الحقيقي والبديل السياسي. ولتحقيق ذلك، عليهم أن يتغلبوا على عقبات الإنهاك بعد سنوات عديدة من الحرب والمنفى والفقر والتفكك الاجتماعي. إن إعادة بناء المجتمع المدني والمنظمات الشعبية الجماهيرية (النقابات، والمنظمات النسوية، والجمعيات المحلية، وما إلى ذلك) ستكون ضرورية في هذا النضال. هذا هو ثمن المستقبل الديمقراطي والاجتماعي.

سيكون للشعوب المناضلة في أوروبا كل المصلحة في استلهام العملية الثورية السورية والتعلم منها، والوقوف إلى جانبها في المرحلة الجديدة التي تنفتح، وهي مرحلة مليئة بالفرص، ولكن أيضا محفوفة بالمخاطر.

عاشت ثورة الشعب السوري!

الأمر متروك للشعب السوري في إدارة بلده: فلتسقط القوى الرجعية الدولية، ولتوقف الهجوم الذي يقوده النظام التركي ضد الأكراد!

الحرية والعدالة لكل الشعب السوري!

من أجل سوريا ديمقراطية واجتماعية!

النزاعات الجيوسياسية، ومناهضة الإمبريالية، والنزعة الأممية في زمن «التسارع الرجعي»

بقلم، باستور خايمي PASTOR Jaime

في مواجهة أزمة النظام (الفوضى)الجيوسياسي الدولي، «سأركز في هذا المقال على وصف موجز للوضع الراهن، ثم سأقوم بتوصيف المواقف المختلفة الناشئة داخل اليسار في هذه الطور الجديد، والتأكيد على ضرورة بناء يسار أممي مناهض لكل الامبرياليات (الرئيسية أو الثانوية) ومتضامن مع نضالات الشعوب المعتدى عليها».

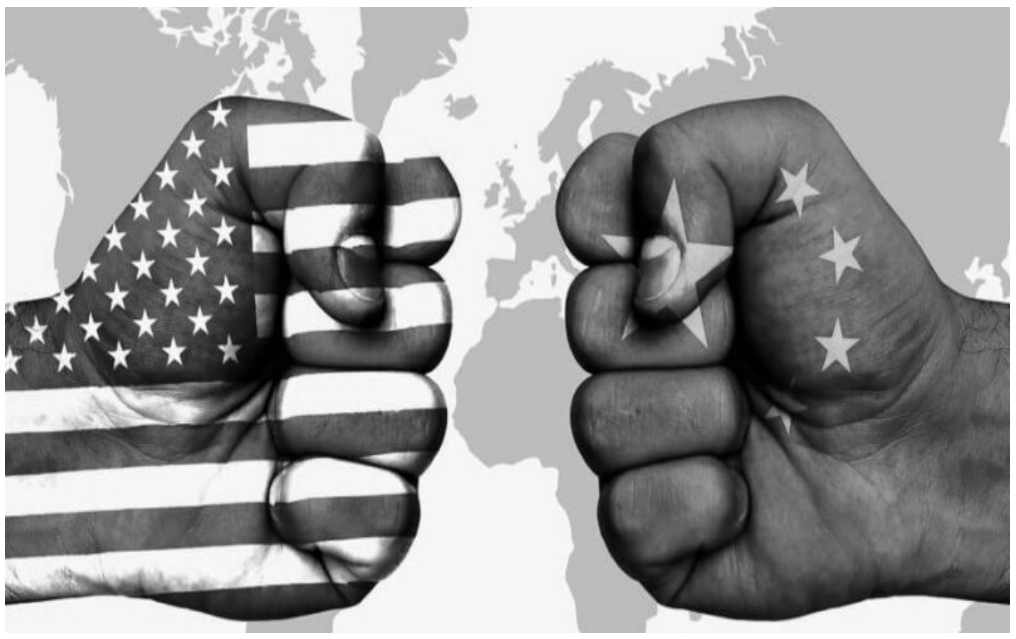

يبدو بجلاء أكثر، في السياق العام للأزمة متعددة الأبعاد التي نجد أنفسنا إزاءها - المفاقمة الآن بالزخم الذي مد به فوز ترامب في الانتخابات الأخيرة صعود اليمين المتطرف على نطاق عالمي - أننا نشهد أزمة عميقة في النظام (الفوضى) الجيوسياسي الدولي، وكذا في القواعد الأساسية للقانون الدولي التي وُضعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. تتجلى أكثر مظاهر هذه الأزمة مأساوية (التي تشكك في مستقبل الأمم المتحدة ذاته) في حرب الإبادة الجماعية ضد غزة (Awad, 2024)، والتي تضاف إليها حاليًا حوالي 56 حربًا في العالم.

يوضع النظام الهرمي الإمبريالي القائم على الهيمنة الأمريكية، في هذا السياق، موضع طعن واعتراض علنيين من قبل قوى عظمى منافسة مثل الصين وروسيا، وكذا من قوى أخرى على الصعيد الإقليمي، مثل إيران. يتجلى هذا التنافس الجيوسياسي العالمي بوضوح في بعض الصراعات العسكرية التي سيحدد تطورها تشكيلًا جديدًا لتوازن القوى داخل النظام، وكذلك داخل التكتلات القائمة أو المتشكلة، مثل مجموعة بريكس.

سأركز في هذا المقال، بوجه هذا السيناريو الجديد على وصف موجز للوضع الراهن، ثم سأقوم بتوصيف المواقف المختلفة المنبجسة داخل اليسار في هذه الطور الجديد، وأؤكد على ضرورة بناء يسار أممي معارض لكل الامبرياليات (الرئيسية أو الثانوية) ومتضامن مع نضالات الشعوب المعتدى عليها.

تعدد الأزمات والنيوليبرالية المستبدة

يوجد إجماع واسع داخل اليسار على التشخيص الممكن للأزمة العالمية التي يجتازها العالم اليوم، على خلفية الأزمة البيئية والاجتماعية والمناخية. إنها أزمة متعددة الأوجه يمكننا تعريفها مع بيير روسيه بأنها «متعددة الأوجه، نتيجة تضافر أزمات محددة متعددة. لذلك نحن لسنا أمام مجموع بسيط من الأزمات، بل أمام تفاعلها الذي يضاعف ديناميتها، ما يغذي دوامة قاتلة للجنس البشري (ولجزء كبير من الأنواع الحية) (Pastor, 2024)».

ويرتبط هذا الوضع ارتباطًا وثيقًا باستنفاذ نظام التراكم الرأسمالي النيوليبرالي الذي بدأ في منتصف السبعينيات، ووثب نحو توسعه على صعيد عالمي بعد انهيار الكتلة التي كان يهيمن عليها الاتحاد السوفياتي. وهي السيرورة المفضية إلى الركود الكبير الذي بدأ في العام 2008 (المتفاقم بسبب سياسات التقشف وعواقب أزمة جائحة كوفيد 19 والحرب في أوكرانيا)، والمنتهية بإحباط توقعات الارتقاء الاجتماعي والاستقرار السياسي التي ولدتها العولمة السعيدة الموعودة، لاسيما بين قطاعات كبيرة من الطبقات الوسطى الجديدة.

عولمة نعيد إلى الأذهان أنها تطورت في إطار الدورة النيوليبرالية التي صنعت، عبر مختلف أطوارها - العنفية والمعيارية والعقابية (Davies, 2016)) - دستوريةً اقتصادية جديدة عابرة للحدود الوطنية في خدمة طغيان الشركات العالمية وتدمير قوة الطبقة العاملة الهيكلية والتنظيمية والاجتماعية. وبنحو أخطر جعلت من حضارة السوق «الحضارة الوحيدة الممكنة»، وحسا مشتركا، برغم أن هذه العملية برمتها اتخذت أشكالًا مختلفة من الأنظمة السياسية، القائمة عمومًا على دول قوية محصنة ضد الضغوط الديمقراطية (Gill, 2022 ; Slobodian, 2021). بيد أنها نيوليبرالية تُظهر الآن عجزها عن إتاحة أفقِ تحسنٍ لغالبية البشرية على كوكب يتزايد طابعه غير الصالح للحياة.

نوجد والحالة هذه في حقبة مليئة بالشكوك، على صعيد الدول وفيما بين الدول، في ظل رأسمالية مالية ورقمية واستخراجية وريعية تجعل حياتنا أكثر هشاشة، وتسعى بأي ثمن إلى إرساء أسس مرحلة نمو جديدة مع دور متزايد النشاط للدول في خدمتها. وتلجأ، لتحقيق ذلك، إلى أشكال هيمنة سياسية جديدة، وظيفية، مكيفة مع هذا المشروع، تتعارض بنحو متنام ليس فقط مع الحريات والحقوق المكتسبة بنضالات شعبية مديدة، بل أيضًا مع الديمقراطية الليبرالية. بهذا النحو، تنتشر نيوليبرالية استبدادية باطراد، ليس فقط في الجنوب، بل أيضًا على نحو متزايد في الشمال، مع خطر «تسارع رجعي» (Castellani, 2024). وهي سيرورة باتت مُحفَّزة من قبل الترامبية، التي أصبحت الإطار الفكري الرئيس ليمين متطرف صاعد، مستعد لجعل نفسه بديلا لأزمة الحوكمة العالمية ولتحلل النخب السياسية القديمة (Urbán, 2024 ;. (Camargo, 2024

النظام التراتبي الإمبريالي موضع سؤال

في هذا السياق، الموجز هنا، نشهد أزمة في النظام الهرمي الإمبريالي السائد منذ سقوط الكتلة السوفييتية، سهَّلَتْها على وجه التحديد الآثارُ الناجمة عن عملية عولمة أدت إلى تحول في مركز ثقل الاقتصاد العالمي من شمال المحيط الأطلسي (أوروبا/الولايات المتحدة) إلى المحيط الهادئ (الولايات المتحدة وشرق وجنوب شرق آسيا).

فقد انفتح، في أعقاب الركود الكبير الذي بدأ في 2007-2008، وما تلا من أزمة للعولمة النيوليبرالية، طورٌ جديد تجري فيه إعادة تشكل النظام الجيوسياسي العالمي، وهو نظام يميل إلى أن يكون متعدد الأقطاب، لكنه في الوقت ذاته غير متناظر، حيث لا تزال الولايات المتحدة القوة المهيمنة الكبرى (نقديا وعسكريا وجيوسياسيا)، لكنها تجد نفسها أكثر عرضة للإضعاف والتحدي من قبل الصين، القوة العظمى الصاعدة، وروسيا، وكذلك من قبل قوى إمبريالية فرعية أو ثانوية أخرى في مناطق مختلفة من الكوكب. وفي غضون ذلك، في العديد من بلدان الجنوب، التي تواجه نهب مواردها، وارتفاع الديون السيادية، والتمردات الشعبية والحروب من جميع الأنواع، يخلي هدف التنمية كأفق متوخى المكان لشعبوية رجعية باسم النظام والأمن.

وهكذا، يشتد التنافس الجيوسياسي العالمي والإقليمي بفعل تباين المصالح، ليس فقط في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي، بل حتى في المجالين العسكري

التتمة صفحة 05

النزاعات الجيوسياسية، ومناهضة الإمبريالية، والنزعة الأممية في زمن «التسارع الرجعي»

تتمة الصفحة 04

بقلم، باستور خايمي PASTOR Jaime

والقيمي، مع ما ينتج من صعود نزعات قومية عرقية دولتية في مواجهة أعداء مفترضين داخليين وخارجيين.

بيد أنه يجب ألا ننسى الدرجة العالية من الترابط الاقتصادي والطاقي والتكنولوجي التي تجسدت عبر العالم في سياق العولمة النيوليبرالية، كما أكدت ذلك بجلاء أزمة الجائحة العالمية وغياب حصار فعال لروسيا في مجال الطاقة رغم العقوبات المتفق عليها. ويُضاف إلى ذلك عاملان أساسيان جديدان: من ناحية، حيازة القوى الكبرى للأسلحة النووية في الوقت الراهن (ثمة حاليًا أربع بؤر نووية ساخنة: واحدة في الشرق الأوسط (إسرائيل) وثلاث في أوراسيا (أوكرانيا، والهند وباكستان، وشبه الجزيرة الكورية)؛ ومن ناحية أخرى، أزمات المناخ والطاقة والمواد الخام (إنها لحظة الحقيقة!)، مما يجعل هذا الوضع مختلفًا جدا عما كان قبل العام 1914. إن هذه العوامل تكيف التحول الجيوسياسي والاقتصادي الجاري، وتضع حدودًا لنزع العولمة الذي قد يكون جزئيا وبالتأكيد غير مُسعِد لسواد البشر الأعظم. وفي الآن ذاته، تنبهُ هذه العوامل إلى تعاظم مخاطر التصعيد في النزاعات المسلحة التي تشارك فيها، مباشرة أو مداورة، قوى نووية، كما في حالتي أوكرانيا وفلسطين.

تقودنا خصوصية المرحلة التاريخية الحالية، حسب برومیز لي Promise Li ، إلى اعتبار العلاقة بين القوى الكبرى (خاصة بين الولايات المتحدة والصين) توازنا غير مستقر بين «تعاون عدائي" و "تنافس إمبريالي» متزايد. وهو توازن يمكن أن يختل لصالح هذا الأخير، ولكن يمكن أيضًا تطبيعه كجزء من سعي مشترك إلى مخرج من الركود المديد لرأسمالية عالمية باتت الصين (Rousset, 2021) وروسيا (Serfati, 2022) مندمجتين فيها، وإن كان ذلك عبر تحولات متباينة جدا. إنها إذن سيرورة مليئة بالتناقضات، قابلة لتمتد إلى قوى أخرى، مثل الهند، التي تشكل جزءًا من مجموعة بريكس، التي فشلت حكومات الدول الأعضاء فيها حتى الآن في تحدي الدور المركزي لمنظمات مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، التي لا تزال تحت هيمنة الولايات المتحدة (Fuentes, 2023 ; Toussaint, 2024).

بيد أنه جليٌّ أن ضعفَ الولايات المتحدة الجيوسياسي - لا سيما بعد فشلها الذريع في العراق وأفغانستان، وأزمة الشرعية الناجمة عن دعمها غير المشروط لدولة إسرائيل التي تمارس الإبادة الجماعية - يتيحُ مجالَ مناورة ممكنة أكبر لمختلف القوى العالمية أو الإقليمية، لا سيما تلك الحائزة أسلحة نووية. ولذلك أتفق مع وصف بيير روسيه حين قال:

« فتح انحدار الولايات المتحدة النسبي، وصعود الصين غير المكتمل، مساحةً تتيح للقوى الثانوية أن تلعب دورًا مهمًا، على الأقل في منطقتها (روسيا، تركيا، البرازيل، المملكة العربية السعودية، إلخ)، برغم أن حدود مجموعة بريكس جلية. وفي ظل هذا الوضع، لم تتردد روسيا في وضع الصين أمام الأمر الواقع في جملة مسائل على الحدود الشرقية لأوروبا. وبفعل تعاونهما، أصبحت موسكو وبكين إلى حد كبير سيدتي اللعبة في القارة الأوراسية. لكن لم يكن هناك تنسيق بين غزو أوكرانيا والهجوم الفعلي على تايوان (Pastor, 2024)

ويفسر هذا، مُيَسَّراً بلا شك بوزن كبير إلى هذا الحد أو ذاك لعوامل أخرى مرتبطة بالأزمة المتعددة، اندلاعَ الصراعات والحروب في مناطق من الكوكب مختلفة جدًا، ولكن على وجه الخصوص في البؤر الثلاث شديدة الأهمية للأحداث الجارية: أوكرانيا، وفلسطين، وتايوان، برغم اقتصار الأمر فيها لحد الآن على أشكال حرب باردة.

رأينا، في هذا السياق، كيف استخدمت الولايات المتحدة غزو روسيا الجائر لأوكرانيا ذريعةً لإعادة إطلاق توسع حلف الناتو، الذي يجتاز أزمة، نحو دول أخرى في شرق أوروبا وشمالها. ويرتبط هذا الهدف ارتباطًا وثيقًا بإعادة صياغة «المفهوم الاستراتيجي الجديد» لحلف الناتو، كما رأينا في قمة المنظمة في مدريد في يوليو 2022 (Pastor, 2022) ومؤخرًا في قمة واشنطن في يوليو من هذا العام. وقد أعادت الأخيرة تأكيد هذه الاستراتيجية، بالإضافة إلى أخذ الصين في الحسبان باعتبارها منافسا استراتيجيا رئيسيا، مع تجنب انتقاد دولة إسرائيل. وتُظهر هذه الأخيرة ازدواجية معايير الكتلة الغربية (Achcar, 2024) فيما يتعلق بتورطها في الحرب في أوكرانيا من جهة، وتواطؤها مع الإبادة الجماعية التي ترتكبها دولة إسرائيل الاستعمارية ضد الشعب الفلسطيني من جهة أخرى.

وقد ولاحظنا أيضا اهتمام حلف الناتو المتنامي بالخاصرة الجنوبية من أجل مواصلة سياسة القتل العنصرية ضد الهجرة غير الشرعية، مع تطلعه إلى التنافس على السيطرة على الموارد الأساسية في بلدان الجنوب، ولا سيما في أفريقيا، حيث تتراجع الإمبريالية الفرنسية والأمريكية لصالح الصين وروسيا.

وهكذا، حدثت إعادة تحديد لاستراتيجية الكتلة الغربية، حيث تعززت ضمنها الهيمنة الأمريكية عسكريًا (يعود فضل ذلك أساسا إلى غزو روسيا لأوكرانيا) والتي أصبح الاتحاد الأوروبي المنقسم أكثر خضوعا لها بشكل واضح، مع إضعاف محركها الألماني القديم.

بيد أن الاتحاد الأوربي يبدو، بعد فوز ترامب، مصمما على تعزيز قوته العسكرية باسم البحث عن استقلالية استراتيجية زائفة، حيث سيبقى مرتبطًا بإطار حلف الناتو. وفي الآن نفسه، تنأى باطراد دول عديدة بالجنوب بنفسها عن الحلف، وإن كان ذلك بمصالح متباينة، وهو ما يميز التحالفات المحتمل تشكلها عن تلك التي ميزت سابقا حركة عدم الانحياز.

مهما يكن من أمر، يُرجَّح أن يُحدث دونالد ترامب بعد فوزه في الانتخابات تغيرا كبيرًا في السياسة الخارجية الأمريكية من أجل تنفيذ مشروعه ماغا MAGA (اجعلوا أمريكا عظيمة مرة أخرى) خارج المجال الجغرافي الاقتصادي (بتشديد منافسته للصين، وللاتحاد الأوروبي، وإن على مستوى مغاير)، لا سيما فيما يخص بؤر الصراع الثلاث المذكورة أعلاه: فيما يخص أوكرانيا، بخفض كبير للمساعدات الاقتصادية والعسكرية، والسعي إلى شكل من أشكال الاتفاق مع بوتين، على الأقل، على وقف إطلاق النار؛ وفيما يخص إسرائيل، بتكثيف دعمه لحرب نتنياهو الشاملة؛ وأخيرًا بانقاص التزامه العسكري مع تايوان.

أي نزعة أممية معادية للإمبريالية يسارا؟

يتمثل أعظم تحد لليسار، في هذا السياق الذي يشهد صعود النيوليبرالية المستبدة (في صيغها المتباينة: يمين متطرف رجعي، ووسط متطرف بشكل أساسي)

التتمة صفحة 06

النزاعات الجيوسياسية، ومناهضة الإمبريالية، والنزعة الأممية في زمن «التسارع الرجعي»

تتمة الصفحة 05

بقلم، باستور خايمي PASTOR Jaime

والصراعات الجيوسياسية المختلفة، في إعادة بناء قوى اجتماعية وسياسية معارضة منغرسة في الطبقة العاملة، وقادرة على صنع نزعة مناهضة للإمبريالية، وأممية متضامنة غير خاضعة لهذه القوة العظمى أو تلك أو لكتلة رأسمالية إقليمية.

لن تكون هذه المهمة سهلة، لأننا نشهد في الطور الحالي انقسامات عميقة داخل اليسار حول الموقف من بعض الصراعات المذكورة أعلاه. يمكن، في سعي إلى تركيب، أن نميز مع آشلي سميث (2024)، أربعة مواقف:

- أول موقف ينحاز إلى الكتلة الإمبريالية الغربية في الدفاع المشترك عن قيم ديمقراطية مزعومة ضد روسيا، أو مع دولة إسرائيل في حقها غير القابل للتبرير في الدفاع عن النفس، كما أبان قطاع أكثروي في اليسار الاجتماعي الليبرالي. يخفي هذا الموقف المصالح الإمبريالية الحقيقية لهذه الكتلة، ولا يدين خطابها المزدوج، ويتجاهل انجراف الأنظمة الغربية المعادي للديمقراطية والعنصري، وكذلك طبيعة دولة إسرائيل القائمة على الاستعمار والاحتلال.

- ثاني المواقف هو الموصوف عادة عادةً بالاصطفافي (مُعسكري)، حيث ينحاز إلى دول مثل روسيا والصين، يعتبرها حليفاً ضد الإمبريالية الأمريكية لأنه يرى في الأخيرة العدو الرئيس، متجاهلاً المصالح الجيوسياسية التوسعية لهاتين القوتين. وهذا موقف يعيد إلى الأذهان موقف أحزاب شيوعية إبان الحرب الباردة إزاء الاتحاد السوفييتي، ولكنه أصبح اليوم كاريكاتوريًا في ضوء طبيعة نظام بوتين الرجعية، واستمرار الاستبداد البيروقراطي للدولة في الصين.

- ثالث المواقف موقف الاختزال الجيوسياسي، الذي ينعكس اليوم في الحرب في أوكرانيا، مقتصرا على اعتبار هذه الحرب مجرد صراع بين امبرياليات. يستتبع هذا الموقف، المتبنَّ من قطاع من أنصار السلم واليسار، إنكار شرعية البعد القومي لنضال المقاومة الأوكرانية ضد قوة الاحتلال، مع انتقاد الطابع النيوليبرالي للحكومة التي تقودها.

- أخيرًا، ثمة الموقفُ المناهض لكل الامبرياليات (صغرى كانت أو كبرى) ولكل ازدواجية معايير، والمستعدُّ للتضامن مع كل الشعوب المعتدى عليها، حتى لو كانت هذه الشعوب تعتمد على دعم قوة إمبريالية أو أخرى (مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في حالة أوكرانيا) أو قوة إقليمية (مثل إيران في حالة حركة حماس في فلسطين). إنه موقف لا يقبل احترام مناطق النفوذ التي تطمح القوى العظمى المختلفة إلى حمايتها أو توسيعها، ويتضامن مع الشعوب التي تناضل ضد الاحتلال الأجنبي ومن أجل الحق في تقرير مستقبلها (خاصة مع القوى اليسارية في هذه البلدان، المناضلة من أجل بديل عن النيوليبرالية)، ولا ينحاز إلى أي تكتل سياسي عسكري.

هذا الموقف الأخير هو ما أعتبرُه الأكثر تماسكًا من جانب اليسار المناهض للرأسمالية. هذا موقف مطابق في الواقع، مع حفظ المسافة التاريخية والاعتراف بالحاجة إلى تحليل خصوصية كل حالة، للمعايير التي سعى لينين إلى تطبيقها عندما حلل المكانة المركزية التي كان النضال ضد الاضطهاد القومي والاستعماري يكتسبها في المرحلة الإمبريالية في مستهل القرن العشرين. وقد انعكس ذلك، فيما يتعلق بالصراعات المندلعة في تلك الحقبة، في العديد من مقالاته كما في «لثورة الاشتراكية وحق الأمم في تقرير المصير» الذي كتبه في يناير-فبراير 1916، وحيث قال:

« إن كون النضال في سبيل الحرية القومية ضد دولة امبريالية يمكن أن تستغله في ظروف معينة، دولة «كبرى» أخرى لأغراضها الامبريالية أيضاً، أمر لا يمكن أن يُجبر الاشتراكية الديمقراطية على التخلي عن حق الأمم في تقرير مصيرها، مثلما لا يمكن للأمثلة العديدة حول استغلال البرجوازية للشعارات الجمهورية من أجل الخداع السياسي والنهب المالي، في البلدان اللاتينية مثلاً، أن تجبر الاشتراكيين الديمقراطيين على التنكر لنزعتهم الجمهورية».

يجب أن يكون هذا الموقف الأممي مقترنا بتعبئة ضد عملية إعادة العسكرة المستمرة لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، وأيضا ضد القوى الأخرى مثل روسيا والصين. ويجب أن يلتزم بوضع الكفاح من أجل نزع السلاح النووي من جانب واحد وتفكيك التكتلات العسكرية في قلب جدول الأعمال، وحمل مشعل حركة السلم القوية التي تطورت في أوروبا في الثمانينيات، بقيادة الناشطات النسويات في غرينهام كومون Greenham Common والمثقفين مثل إدوارد ب. طومسون Edward P. Thompson. وجلي وجوبُ اندراج هذا التوجه في مشروع عالمي اشتراكي ايكولوجي ونسوي ومناهض للعنصرية والاستعمار.

المراجع

Achcar, Gilbert (2024) « El 2024) antifascismo y la caída del liberalismo .24/08/atlántico », Viento Sur, 19

Awad, Nada (2024) « Derecho • Internacionalismo y excepcionalismo .27-israelí », Viento Sur, 193, pp. 19

Camargo, Laura (2024) Trumpismo discursivo. Barcelone : Verso (sous .(presse

Castellani, Lorenzo (2024) « Avec Trump, l'ère de l'accélération réactionnaire », Le .24/11/Grand Continent, 8

Davies, William (2016) « Neoliberalism .143-3·0 », New Left Review, 101, pp. 129

Fuentes, Federico (2023) « Interview with Promise Li : US-China rivalry, "antagonistic cooperation" and anti-imperialism », .18-South Wind, 191, 5

Gill, Stephen (2002) « Globalization, Market Civilization and Disciplinary Neoliberalism ». Dans Hovden, E. et Keene, E. (Eds.) The Globalization of Liberalism. Londres : Millennium. .Palgrave Macmillan

Lénine, Vladimir (1976) « La révolution socialiste et le droit des nations à l'autodétermination », Œuvres choisies, Moscou : .363-Volume V, pp. 349 .Progress

Pastor, Jaime (2022) « El nuevo concepto estratégico de la OTAN : Hacia una nueva guerra global permanente ? », viento sur, .22/07/2

Entretien avec Pierre Rousset » (2024) : Crise mondiale et guerres : quel internationalisme pour le XXIe siècle ? », .24/04/Viento Sur, 16

Rousset, Pierre (2021) « China, el nuevo imperialismo emergente », Viento Sur, .21/10/16

Serfati, Claude (2022) « La era de los imperialismos continúa : así lo demuestra .22/04/Putin », Viento Sur, 21

Slobodian, Quinn (2021) Globalistas. .Madrid : Capitán Swing

Smith, Ashley (2024) « Imperialismo y antiimperialismo hoy », Viento Sur, .24/06/4

Toussaint, Eric (2024) « La cumbre de los BRICS en Rusia no ofreció ninguna .24/10/alternativa », Viento Sur, 30

Urbán, Miguel (2024) Trumpisms. Néolibéraux et autoritaires. Barcelone : .Verso

التتمة صفحة 07

انهيار نظام الأسد

مقابلة مع جلبير الأشقر

أجراها : س.ر. شالوم SHALOM Stephen R

س .ر.شالوم: كان الأسبوع، والحالة هذه، خارقا للمألوف تماما!

ج. الأشقر: يمكن حتى القول إنها نهاية أسبوع خارقة للمألوف تماما.

س .ر. شالوم: بالفعل. دعني أبدأ بالحديث عن دور إسرائيل والولايات المتحدة.

شهدنا في الأيام الأخيرة قوات إسرائيلية تعبر حدود الجولان المحتل، وتستولي على أراضٍ سورية جديدة يعتبر بعض المحللين الأمر دليلا على أن إسرائيل وداعمها الرئيسي، الولايات المتحدة، هما المحركان الرئيسيان لما جرى في سوريا في الأسبوعين الأخيرين.

ج. الأشقر :هذا تفسير للأمور يشوبه زيـغ كبير. فإن دل ذلك على شيء، فعلى أن إسرائيل بالغة الحذر إزاء ما يجري. وما حدا بها إلى الاستيلاء بالقوة على المنطقة العازلة، المحدثة في العام ١٩٧٤ في أعقاب حرب العام ١٩٧٣، هو الحؤول دون اقتراب القوات الجديدة الناشئة الآن في سوريا من حدود الأراضي السورية التي ضمتها إسرائيل، وهي الجزء المحتل من مرتفعات الجولان في العام ١٩٦٧. وقد ضمتها رسميًا في العام ١٩٨١، ضما اعترف به دونالد ترامب رسميًا في ولايته الأولى لأول مرة منذ تولي رئيس أمريكي الرئاسة. هذا إذن ما يفعل الإسرائيليون. ويقصفون أيضا منشآت النظام السابق العسكرية، التي يبدو بعضها مرتبطا بإنتاج أسلحة كيميائية، بقصد منع المتمردين من الاستيلاء عليها. وبهذا النحو، تخلق إسرائيل في الواقع ظروفاً غير مناسبة لعلاقات جيدة مع حكومة مستقبلية محتملة في سوريا، هذا إنْ كان هذا الاحتمال واردا.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فتعاين تطور الوضع وتراقبه بحذر. وهي مثل إسرائيل، مغتبطة بتضرر إيران الشديد من سقوط نظام الأسد. لكنها، على غرار الجميع، تتسائل عما سيحدث بعد ذلك. وتتخوف من سلوك القوة المتمردة الرئيسية، هيئة تحرير الشام (هـ.ت.ش)، في حال تمكنها من السيطرة على هذا الجزء الكبير من الأراضي التي وقعت في أيديها. وتخشى حتى أن تغتنم هـ.ت.ش الفرصة لشن هجوم جديد في شمال شرق سوريا.

يعتقد البعض أن الفاعلين المحليين مجرد دمى طوع بنان فاعل خارجي. لا يستطيع هؤلاء الأشخاص الإقرار بوجود أي مقدرة فعل لدى الفاعلين المحليين. هذه بالطبع طريقة نظر إلى الوضع سيئة للغاية.

س .ر. شالوم: لكن لا شك في أن وضع القوى الخارجية، إيران وحزب الله وروسيا، أي الفاعلين الخارجيين – كان له دور مهم في انهيار الأسد.

ج. الأشقر :بالطبع. لا شك في ذلك. وهذا دحض قوي لكل من زعم طيلة سنوات عديدة أن الأسد كان قائداً شعبياً حقاً، وأن شعب سوريا كان يدعم نظام عائلة الأسد بقوة، وأن ذلك ما مكن هذا النظام من البقاء. حسناً، لدينا الآن دليل على أن نظام الأسد مدين كليا ببقائه لتدخل إيران التي حالت دون انهياره في العام ٢٠١٣–لمّا دخل حزب الله سوريا بطلب من إيران، مرسلاً آلاف المقاتلين لدعم النظام. وحتى مع الدعم الإيراني، كان النظام على حافة الانهيار مرة أخرى بعد عامين، ما حدا بموسكو إلى التدخل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وعظّمت روسيا بنحو كبير تفوقا رئيسيا كان للنظام، ألا وهو احتكار السماء. وقد استفاد من هذا الاحتكار بفضل الحكومة الأمريكية التي اعترضت في عهد باراك أوباما بحق النقض (الفيتو) على أي مد للمعارضة السورية بأسلحة مضادة للطائرات. ولهذا السبب لم نسمع قد عن تعطيل طائرات الهليكوبتر، ناهيك عن الطائرات المقاتلة. لم تستطع المعارضة حتى مواجهة المروحيات. واستعمل النظام أسطول مروحياته لإلقاء براميل متفجرة ضمن هجمات همجية وعشوائية على المناطق الحضرية قتلت أعدادًا كبيرة من الناس. ولم يستطع مقاتلو المعارضة السورية فعل أي شيء. فلم تكن لديهم أسلحة مضادة للطائرات، ولا منظومات دفاع جوي محمولة، أي أسلحة محمولة مضادة للطائرات. لم تزودهم الولايات المتحدة بها، ولم يُسمح لأي من جيران سوريا الحلفاء للولايات المتحدة بإرسال هذا النوع من الأسلحة. ويشمل ذلك تركيا التي تنتج هذه الأسلحة. هل تذكرون صواريـخ ستينغر الشهيرة التي مدت بها الولايات المتحدة مجاهدي أفغانستان لمّا كانوا يقاتلون الاحتلال السوفييتي؟ تصنعها تركيا بترخيص أمريكي، لكن لم تُمنح حق تسليم صاروخ واحد للمعارضة السورية.

كان تدخل روسيا في العام ٢٠١٥ ثاني مرة يُنقذ فيها فاعل أجنبي النظام السوري– إيران أولا ثم روسيا. وقد نجا بفضل دعم مشترك من روسيا وإيران. تمثل إسهام روسيا الرئيسي في قواتها الجوية، مع بعض القوات البرية أيضًا. أما إيران، فقد أرسلت بوجه خاص قوات من لبنان والعراق وإيران ذاتها، منها قوات أفغانية مستقرة في إيران. وبهذا النحو نجا النظام. وطالما جرى التندر على بشار الأسد بقول إن الأرض الوحيدة التي له سيادة عليها هي قصره الرئاسي. أما خارج قصره، فكانت أراضي النظام السوري تحت سيطرة روسيا أو إيران. وما حدث

التتمة صفحة 08

تتمة الصفحة 07

مقابلة : انهيار نظام الأسد

الجمعة 13 ديسمبر 2024، بقلم SHALOM Stephen R ، ACHCAR Gilbert.

مؤخرًا هو اضطرار روسيا إلى سحب معظم قواتها الجوية من سوريا. لم يتبق، وفقًا لمصادر إسرائيلية، سوى خمس عشرة طائرة روسية.

كانت ثمة إذن وسائل قليلة جدًا لدعم الأسد، لأن القوة الإيرانية الرئيسية الداعمة للنظام السوري، حزب الله، تعرضت لضربة بالغة الشدة في لبنان. ولم يعد بوسعها إنقاذ النظام. وهنا قررت هيئة تحرير الشام اغتنام الفرصة. وقد كانت تستعد لها. وتبينت فرصة سانحة مع انسحاب روسي ونكسة حزب الله الخطيرة منذ أيلول/سبتمبر فصاعداً. لذا بدأت الاستعداد. وفور توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان، شنت الهجوم. وبالطبع، لم يريدوا الهجوم فيما كانت الحرب دائرة في لبنان، إذ قد يحصل انطباع بأنهم يشاركون إسرائيل في القتال. لذا انتظروا انتهاء الحرب لشن الهجوم. وبفعل انتفاء الدعم الأجنبي، انهار النظام مثل النظام العميل للولايات المتحدة في أفغانستان في العام ٢٠٢١. كان الانهيار من النوع نفسه تمامًا.

نحن ضد الإمبريالية الأمريكية، وضد الإمبريالية الروسية، وكذلك ضد التدخل الإيراني الرجعي في الخارج. وإن نتيجة السيطرة الأجنبية هي نفسها دائمًا. وسواء كان محرك الدمى روسيا أو الولايات المتحدة، تظل الأنظمة الدمى أنظمة دمى. وقد كان نظام الأسد نظامًا دمية منذ أمد بعيد، إلا أنه كان دمية بمحركين متنافسين، ما أتاح له مساحة حرية. انهار كل ذلك، وانتهى الأمر الآن.

س.ر. شالوم: كان يبدو سابقا أن ثمة اتفاقا بين إسرائيل وروسيا، يقضي بأن تسمح روسيا، برغم دعمها لسوريا، بهجمات إسرائيلية على أهداف في سوريا، دون توجيه روسيا أنظمتها المضادةً للطائرات ضد طائرات إسرائيل المهاجمة.

ج. الأشقر: نعم، هذا الأمر مستمر منذ عدة سنوات، حيث تقصف إسرائيل بشكل متكرر أراضي سورية، وبالضبط تجمعات إيرانية أو موالية لإيران، مثل قوات حزب الله، على الأراضي السورية، و لم تعترض روسيا بالطبع أياً من هذه الطائرات أو تطلق أياً من صواريخها المضادة للطائرات المنشورة على الأراضي السورية. جلي أنه كان ثمة اتفاق بين الدولتين، إسرائيل وروسيا، على ذلك. ما يفسر أيضًا عدم اتخاذ إسرائيل موقفًا من الحرب في أوكرانيا. فهي لم تدعم الأوكرانيين، كما فعلت الكتلة الغربية. نهجت إسرائيل موقفا حياديا بنحو ما من الحرب بسبب اتفاقها هذا مع روسيا. اليوم، انتهى ذلك بالطبع بفعل تقلص بالغ لوجود روسيا في سوريا. لم يعد بوسع موسكو أن تأذن لإسرائيل بمهاجمة الأراضي السورية ولا أن تمنع عنها ذلك. ولا أراهن على قدرة احتفاظ روسيا بقاعدتيها– الجوية والبحرية–في سوريا لفترة طويلة. وإلا تم ذلك في وضع شبيه بغوانتانامو، حيث يُحتفظ بقاعدة في بلد لا علاقات ودية معه. لا يمكن للمعارضة السورية أن تقيم علاقات ودية مع موسكو المضرجة يداها بدماء سورية كثيرة. سيكون ذلك محرجاً للغاية.

س.ر. شالوم: هل لا تزال لروسيا صواريخ مضادة للطائرات في سوريا؟

ج. الأشقر: نعم، بالطبع، ولو لحماية قواعدها وحسب. أفترض أن كل قواتها المنتشرة في أجزاء أخرى من البلد قد أعيد نشرها، أو سُحبت إلى قواعدها على الساحل. ولا أرى أن يُبقوا قوات معزولة في أماكن أخرى. وكذلك، سحب الإيرانيون كامل قواتهم من العراق إلى إيران. وعاد مقاتلو حزب الله المتبقون في سوريا إلى لبنان. وهذا كل ما في الأمر. وأوضحت مقالات عديدة في وسائل الإعلام أن هذه هزيمة نكراء لإيران ولمحور المقاومة المزعوم. حسنًا، هذا وصف دقيق لما حدث. ولا أدنى شك في الأمر.

س.ر. شالوم: هل لك أن تصف بعض الفاعلين الرئيسيين ضمن القوى المنتصرة في سوريا، فيما عدا هيئة تحرير الشام ؟

سوريا اليوم فسيفساء سياسية وعسكرية. ثمة أولاً قوات أجنبية عديدة. سحبت إيران قواتها، لكن لا تزال هناك قوات روسية. و توجد قوات تركية على الحدود الشمالية تحتل أجزاء من الأراضي السورية. ثم هناك قوات أمريكية منتشرة في الشمال الشرقي دعماً لقوات الكردية المسيطرة على جزء كبير من البلد، يمثل ربع الأراضي السورية. وفي الجنوب، على الحدود الأردنية، منطقة تهيمن عليها قوات المعارضة المرتبطة بالولايات المتحدة. وثمة أيضًا انتفاضة شعبية حقيقية في منطقة السويداء الدرزية الجنوبية، حول بلدة السويداء–متحالفة مع القوات المحلية في محافظة درعا.

وبالطبع، ثمة المنطقة الشمالية الغربية التي كانت تحت سيطرة هيئة تحرير الشام.

التتمة صفحة 09

تتمة الصفحة 08

وقد انتشرت قوات هـ. ت. ش الآن في أجزاء أخرى من البلد حيث انهار النظام. بيد أن جيشها أصغر مما تقتضي السيطرة على جميع الأراضي التي سقطت في أيديها. ما حدث هو أن النظام انهار، تمامًا كما جرى في أفغانستان، سوى أن هـ. ت.ش تعوزها قوة حركة طالبان، فهي أصغر مما كانت طالبان وأضعف. وسيشق عليها فرض نفسها على الأكراد، وكذا التخلص من قوات المعارضة السورية الخاضعة كليا لتركيا بالشمال. وبالمثل، لا أعتقد أن هـ.ت.ش ستنجح في فرض سيطرة تامة على دمشق وحلب وحمص وحماة وكل تلك المدن، ولا على المنطقة الساحلية حيث لا تزال ترابط قوات روسية. لم تنتشر هـ.ش في كل مكان، برغم انهيار الدولة في كل مكان.

توجد مناطق انهارت فيها الدولة ونشأ فراغ. وهذا مرتبط بطبيعة الدولة، فهي طراز دولة شبيه بما كان في ليبيا أو العراق في عهد صدام حسين، وهي في الواقع دول تديرها عائلات، دول تملكها عائلات. أسميها، على غرار مماليك المنطقة، دولاً ميراثية. في الواقع، إنها تعمل مثل أنظمة ملكية، حيث يرتبط جهاز الدولة ارتباطًا عضويًا بالعائلة الحاكمة لدرجة أن انهيار النظام يعني انهيار الدولة بأكملها. ما شهدنا خلال الأيام القليلة الماضية في سوريا ليس انهياراً للنظام. إنه انهيار للدولة. إنه انهيار دولة، ما يجعل أي فكرة عن انتقال سلس مجرد وهم.

هكذا انتقال مستحيل، بكل بساطة ، بالنظر إلى وضع البلد وعدد قوات الاحتلال على أراضيه. والأسوأ بالطبع هو الاحتلال الإسرائيلي، فقد باتت إسرائيل مهيمنة في المنطقة بعد كل ما فعلت في غزة ولبنان ثم سوريا، وعينها الآن على إيران.

دعوني أكون واضحًا. إنني أشاطر تمامًا فرحة عشرات آلاف الناس المفرج عنهم من السجن، المحررين من قيود نظام الأسد. ومن دواعي الارتياح الكبير أن ينتهي نظام السجون هذا، وأن تُتاح لكثير من الناس العودة إلى مدنهم، إلى منازلهم، وللاجئين العودة إلى بلدهم. لكن هذه ليست ثورة.

إنه انهيار نظام بلا استعاضة عنه بأي شكل من أشكال التنظيم الديمقراطي الشعبي. يجب، من وجهة نظر اليسار، والحالة هذه، التوجس من المستقبل.

يجب بالأقل توخي الحذر البالغ من فرط الاغتباط الذي حدا بالبعض إلى اعتبار الأحداث استئنافا للثورة السورية. فالثورة السورية التي بدأت في العام ٢٠١١ ماتت للأسف منذ زمن بعيد. كان إمكان استئناف هذه الانتفاضة الوحيد في العام ٢٠٢٠ في السويداء، تلك المنطقة الدرزية المنوه بها والتي يسيطر عليها النظام، حيث يقوم الآن نوع من السلطة الشعبية. وقد تكررت انتفاضات شعبية ضد النظام منذ العام ٢٠٢٠، مجددةً شعارات الانتفاضة الشعبية لعام ٢٠١١. وقد امتدت لفترة

وجيزة إلى أقسام أخرى من سوريا، لكن انعدام أي شكل تنظيم القادر على تعميم هذه الانتفاضة الشعبية على البلد برمته– أو بالأقل على كامل الأراضي السورية ذات الأغلبية العربية، لأن الجزء ذا الأغلبية الكردية ينتمي إلى فئة سياسية مغايرة. لذا، وللأسف، لم تمتد انتفاضة السويداء، وقمعها النظام بقسوة كالعادة. لكن أهلها أعادوا اليوم، مع انهيار النظام، إطلاق حركتهم، لكنها مقتصرة على جزء واحد، محافظة واحدة من سوريا.

يسعى التقدميون، في أجزاء أخرى من البلد، إلى تنظيم شيء ما على صعيد المجتمع المدني، على الصعيد الشعبي، للنضال من أجل الحقوق والديمقراطية والمطالب الاجتماعية. إلا أن جهودهم محدودة بسبب طغيان النظام الرهيب لدرجة أنه لم يعد هناك كثير من الإمكانات. فقد غادر معظم المعارضين البلد. جرت هجرة كثيفة من سوريا على مر السنين. إذ غادر ربع السكان البلد، إن لم يكن أكثر من ذلك. ناهيك عن النازحين داخلياً الذين يشكلون ثلث السكان تقريباً.

أخشى أن تكون أسباب التفاؤل ضئيلة. ولكن لا تزال ثمة بواعث على الأمل.

.....

المصدر الأول:

-assad-the-of-collapse-the/org.newpol//:https
/achcar-gilbert-with-syria-on-interview-an-regime

==========

[*] جلبير الأشقر محلل يساري بارز للشؤون الدولية منذ سنوات عديدة.

نشأ في لبنان، وعاش ودرّس في باريس وبرلين ولندن. تقاعد مؤخرًا من عمله كأستاذ دراسات التنمية والعلاقات الدولية في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن.

من مؤلفاته:

صدام الهمجيات، الإرهاب والإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل 11 أيلول وبعده. دار الطليعة. 2002

الشرق الملتهب، الشرق الأوسط في المنظور الماركسي، دار الساقي. 2004

حرب الـ 33 يومًا، حرب إسرائيل على حزب الله ونتائجها

باشتراك مع ميخائيل فارشفسكي دار الساقي .2007

السلطان الخطير، السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط

باشتراك مع نعوم تشومسكي . دار الساقي. 2007

العرب والمحرقة النازية، حرب المرويات العربية-الإسرائيلية، دار الساقي (2010)

الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، دار الساقي، طبعة ثانية، 2013

الماركسية والدين والاستشراق ، دار الآداب. 2015

انتكاسة الانتفاضة العربيّة، أعراض مرضيّة. دار الساقي ، 2016

الحرب الباردة الجديدة دار الساقي .2024

سيصدر كتابه الجديد عن غزة عن مطبعة جامعة كاليفورنيا هذا الصيف.

فهم التمرد في سورية... حوار [*]

ترجمة: علاء الدين أبو زينة
جوزيف ضاهر*–(ذا تمبيست) 2024/12/10

أخذ التمرد في سورية العالم بالمفاجأة، وقام بإسقاط ديكتاتورية عائلة الأسد التي حكمت سورية منذ تولي حافظ، والد بشار الأسد، السلطة في انقلاب قاده قبل 54 عامًا. ولم تتمكن القوات العسكرية للنظام ولا راعيه الإمبريالي، روسيا، وداعمه الإقليمي، إيران، من الدفاع عنه. وتم تحرير المدن الخاضعة لسيطرة النظام، وتحرير آلاف السجناء السياسيين من زنزاناته سيئة السمعة، وفُتحت مساحة لمعركة جديدة من أجل سورية حرة، دامجة وديمقراطية، لأول مرة منذ عقود.

وفي الوقت نفسه، يدرك معظم السوريين أن مثل هذا النضال يواجه تحديات هائلة، بدءًا من بما تمتله قوتي المتمردين الرئيسيتين؛ «هيئة تحرير الشام» و»الجيش الوطني السوري» المدعوم من تركيا. وفي حين أن هؤلاء الناس قادوا النصر العسكري، إلا أنهم استبداديون، ولهم تاريخ من الطائفية الدينية والعرقية. وقد ادعى البعض في اليسار، من دون أساس، أن تمرد هذه القوى كان مدبرًا من الولايات المتحدة وإسرائيل. وأضفى آخرون طابعًا رومانسيًا على هذه القوات المتمردة باعتبار أنها تعيد إحياء الثورة الشعبية الأصلية التي كادت أن تطيح بنظام الأسد في العام 2011. لكن أيًا من المقاربتين لا تجسد الديناميات المعقدة التي تتكشف في سورية اليوم.

في هذه المقابلة التي أجريت في خضم التغير السريع في سورية، تحاور مجلة «ذا تيمبست» The Tempest المناضل الاشتراكي السوري-السويسري جوزيف ضاهر، وتسأله عن العملية التي أدت إلى سقوط حكم الأسد، والآفاق التي ربما تُفتح الآن للقوى التقدمية، والتحديات التي تواجهها في النضال من أجل بلد متحرر حقًا، يخدم مصالح كل شعبه بكل طبقاته الشعبية.

****

ذا تيمبست: كيف يشعر السوريون الآن، بعد سقوط النظام؟

جوزيف ضاهر: الفرح لا يصدق. إنه يوم تاريخي. لقد ولت 54 عامًا من طغيان عائلة الأسد. وقد شاهدنا مقاطع الفيديو التي تعرض الاحتفالات الشعبية في جميع أنحاء البلاد، من دمشق وطرطوس وحمص إلى حماة وحلب والقامشلي والسويداء وغيرها من جميع المناطق والطوائف الدينية والأعراق، حيث تم تدمير تماثيل ورموز عائلة الأسد.

وبالطبع، هناك الفرحة الكبيرة لتحرير السجناء السياسيين من سجون النظام، وخاصة سجن صيدنايا، المعروف باسم «المسلخ البشري» الذي يُحتمل أنه يضم 10 آلاف إلى 20 ألف سجين. وكان بعضهم محتجزًا منذ الثمانينيات. كما تمكن الناس الذين نزحوا في العام 2016 -أو حتى قبل ذلك-من حلب ومدن أخرى، من العودة إلى منازلهم وأحيائهم، ورؤية عائلاتهم لأول مرة منذ سنوات.

في الوقت نفسه، في الأيام الأولى التي أعقبت نجاح هجوم المتمردين العسكري، كانت ردود الفعل الشعبية متباينة ومشوشة في البداية، بطريقة تعكس تنوع الرؤى السياسية في المجتمع السوري، داخل البلاد وخارجها. كانت بعض الشرائح سعيدة جدًا بالظفر بهذه الأراضي وإضعاف النظام، والآن سقوطه.

لكنَّ بعض قطاعات السكان كانت -وما تزال- خائفة أيضًا من «هيئة تحرير الشام» و»الجيش الوطني السوري». إنهم قلقون من الطبيعة الاستبدادية والرجعية لهذه القوى ومشروعها السياسي.

والبعض قلقون بشأن ما سيحدث في الوضع الجديد. وعلى وجه الخصوص، أصدرت قطاعات واسعة من الأكراد وغيرهم من السعداء بسقوط ديكتاتورية الأسد، إدانات لعمليات لتهجير القسري الاغتيال التي يمارسها «الجيش الوطني السوري».

ذا تيمبست: هل يمكنك أن تسرد لنا تسلسل الأحداث، خاصة تقدم المتمردين، الذين هزموا قوات الأسد العسكرية، وأدت إلى سقوطه؟ ما الذي حدث؟

ضاهر: شنت «هيئة تحرير الشام» و»الجيش الوطني السوري» المدعوم من تركيا حملة عسكرية في 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024 ضد قوات النظام السوري، وحققتا انتصارات مذهلة. في أقل من أسبوع، سيطرت «هيئة تحرير الشام» و»الجيش الوطني السوري» على معظم محافظتي حلب وإدلب. ثم سقطت مدينة حماة الواقعة على بعد 210 كيلومترات إلى الشمال من دمشق، في أيدي «هيئة تحرير الشام» و»الجيش الوطني السوري» بعد مواجهات عسكرية عنيفة بينهما وبين قوات النظام المدعومة من سلاح الجو الروسي. وبعد حماة، سيطرت «هيئة تحرير الشام» على حمص.

في البداية أرسل النظام السوري تعزيزات إلى حماة وحمص، ثم قصف -بدعم من سلاح الجو الروسي-مدينتي إدلب وحلب ومحيطهما. وفي 1 و2 كانون الأول (ديسمبر)، شُنت أكثر من 50 غارة جوية على إدلب حيث تضررت أربعة مرافق صحية على الأقل، وأربعة مرافق مدرسية، ومخيمان للنازحين، ومحطة مياه. وأدت الغارات الجوية إلى نزوح أكثر من 48.000 شخص وعطلت بشدة تقديم الخدمات وتسليم المساعدات. وكان الديكتاتور بشار الأسد قد وعد بإلحاق الهزيمة بأعدائه، وصرح بأن «الإرهاب لا يفهم إلا خطاب القوة». لكن نظامه بات ينهار في كل مكان.

وبينما كان النظام يخسر مدينة تلو الأخرى، قامت محافظتا السويداء ودرعا الجنوبيتان بتحرير نفسيهما؛ وتولت السيطرة فيهما قوات المعارضة المسلحة الشعبية والمحلية، المنفصلة والمتميزة عن «هيئة تحرير الشام» و»الجيش الوطني السوري». ثم انسحبت قوات النظام من بلدات تبعد نحو عشرة كيلومترات عن دمشق، وتخلت عن مواقعها في محافظة القنيطرة المتاخمة لهضبة الجولان التي تحتلها إسرائيل.

ومع اقتراب فصائل مسلحة مختلفة من المعارضة –غير منتمية لـ «هيئة تحرير الشام» أو «الجيش الوطني السوري»-من العاصمة دمشق، انهارت قوات النظام وانسحبت، في حين تضاعفت المظاهرات الشعبية وإحراق جميع رموز بشار الأسد ونظامه في مختلف ضواحي دمشق. وفي ليلة 7 على 8 كانون الأول (ديسمبر)، تم الإعلان عن تحرير دمشق. ولم يكن مصير بشار الأسد ومكانه معروفَين في البداية، لكنّ بعض المعلومات أشارت إلى أنه موجود في روسيا تحت حماية موسكو.

أظهر سقوط النظام هشاشته الهيكلية، عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا، وانهار مثل بيت من ورق. وليس هذا مفاجئًا لأنه بدا واضحًا أن الجنود لن يقاتلوا في صفوف نظام الأسد، بالنظر إلى رواتبهم القليلة وظروفهم الهشة. وقد فضلوا الفرار أو عدم القتال بدلاً من الدفاع عن نظام لا يكنون له سوى تعاطفا ضئيلا جدا، خاصة وأن الكثيرين منهم مجنّدون قسرًا.

التتمة صفحة 11

تتمة الصفحة 10

فهم التمرد في سورية... حوار [*]

ترجمة: علاء الدين أبو زينة

جوزيف ضاهر*-(ذا تمبيست) 2024/12/10

إلى جانب هذه الديناميات في الجنوب، عملت ديناميات أخرى في أجزاء مختلفة من البلاد منذ بدء هجوم المتمردين. أولاً، قاد «الجيش الوطني السوري» هجمات على الأراضي التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية» بقيادة الأكراد في شمال حلب، ثم أعلن عن بدء هجوم جديد على مدينة منبج الشمالية، التي تخضع لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية». وفي يوم الأحد 8 كانون الأول (ديسمبر)، وبدعم من الجيش والقوات الجوية والمدفعية التركية، دخل «الجيش الوطني السوري» المدينة.

ثانيًا، استولت «قوات سورية الديمقراطية» على معظم محافظة دير الزور التي كانت تسيطر عليها قوات النظام السوري والميليشيات الموالية لإيران، بعد أن انسحبت هذه القوات لإعادة الانتشار في مناطق أخرى والقتال ضد «هيئة تحرير الشام» و»الجيش الوطني السوري». ثم وسعت «قوات سورية الديمقراطية» سيطرتها على مساحات شاسعة من الشمال الشرقي كانت في السابق تحت سيطرة النظام.

ذا تيمبست: من هي قوات المتمردين، وخاصة تشكيلهم الرئيسي المكون من «هيئة تحرير الشام» و»الجيش الوطني السوري»؟ ما هي سياساتهم وبرنامجهم ومشروعهم؟ ما هو الرأي الذي تحمله الطبقات الشعبية عنهم؟

ضاهر: يعكس الاستيلاء الناجح على حلب وحماة وحمص ومناطق أخرى في حملة عسكرية قادتها «هيئة تحرير الشام» من نواح كثيرة تطور هذه الحركة وتحولها على مدى سنوات عدة إلى تنظيم أكثر انضباطًا وتنظيمًا، سياسيًا وعسكريًا.

يمكنها الآن إنتاج طائرات من دون طيار وهي تدير أكاديمية عسكرية. وقد تمكنت «هيئة تحرير الشام» من فرض هيمنتها على عدد من الجماعات العسكرية، من خلال القمع والإدماج، في السنوات القليلة الماضية. وبناء على هذه التطورات، وضعت «الهيئة» نفسها في موقف مناسب لشن هذا الهجوم.

أبحت الهيئة لاعبًا شبه دولتي في المناطق التي تسيطر عليها، حيث أنشأت حكومة، «حكومة الإنقاذ السورية»، التي عملت كإدارة مدنية لـ «هيئة تحرير الشام» وتولت مهمة تقديم الخدمات. وكانت هناك رغبة واضحة لدى «هيئة تحرير الشام» بحكومتها، «حكومة الإنقاذ السورية» في السنوات القليلة الماضية لتقديم نفسها للقوى الإقليمية والدولية كقوة عقلانية، من أجل تطبيع حكمها. وأدى ذلك بشكل خاص إلى إتاحة مساحة متزايدة لبعض المنظمات غير الحكومية لكي تعمل في قطاعات رئيسية في مناطق «الهيئة»، مثل التعليم والرعاية الصحية، حيث تفتقر «حكومة الإنقاذ السورية» إلى الموارد المالية والخبرات.

ولا يعني هذا أنه المناطق الخاضعة لحكمها خالية من الفساد. لقد فرضت «الهيئة» حكمها من خلال الإجراءات الاستبدادية والقمعية. وقمعت «هيئة تحرير الشام» -أو حدت بشكل ملحوظ من-الأنشطة التي تعتبرها مخالفة لأيديولوجيتها. على سبيل المثال، أوقفت «هيئة تحرير الشام» العديد من المشاريع الداعمة للنساء، وخاصة بين سكان المخيمات، تحت ذريعة أن هذه المشاريع تزرع أفكارًا عن المساواة بين الجنسين معادية لنهج حكمها. واستهدفت «الهيئة» واحتجزت المعارضين السياسيين، والصحفيين، والمناضلين والأشخاص الذين اعتبرتهم منتقدين أو معارضين.

كما تحاول «هيئة تحرير الشام» -التي ما تزال تُعد منظمة إرهابية لدى العديد من القوى، بمن فيها الولايات المتحدة-إظهار صورة أكثر اعتدالاً عن نفسها، في محاولة لكسب الاعتراف بأنها أصبحت الآن جهة فاعلة عقلانية ومسؤولة. وتعود بدايات هذا التطور وراءً إلى قطع «الهيئة» علاقاتها مع تنظيم القاعدة في العام 2016 وإعادة صياغة أهدافها السياسية في الإطار الوطني السوري. كما عمدت أيضًا إلى قمع الأفراد والجماعات المرتبطين بتنظيمي القاعدة وما يسمى بـ»الدولة الإسلامية» (داعش).

في شباط (فبراير) 2021، في أول مقابلة له مع صحفي أميركي، أعلن زعيم «الهيئة»، أبو محمد الجولاني، أو أحمد الشرع (اسمه الحقيقي)، أن المنطقة التي يسيطر عليها «لا تمثل تهديدًا لأمن أوروبا وأميركا»، مؤكدًا أن المناطق الخاضعة لحكمه لن تصبح قاعدة للعمليات في الخارج.

وفي هذه المحاولة لتعريف نفسه كمحاور شرعي على الساحة الدولية، شدد على دور مجموعته في مكافحة الإرهاب. وكجزء من التحول المفترض، سمحت «هيئة تحرير الشام» بعودة المسيحيين والدروز في بعض المناطق، وأجرت اتصالات مع بعض قادة هذه المجموعات السكانية.

بعد الاستيلاء على حلب، واصلت «هيئة تحرير الشام» تقديم نفسها كجهة فاعلة مسؤولة. على

التتمة صفحة 12

تتمة الصفحة 11

فهم التمرد في سورية... حوار [*]

ترجمة: علاء الدين أبو زينة
جوزيف ضاهر*-(ذا تمبيست) 2024/12/10

سبيل المثال، نشر مقاتلوها على الفور مقاطع فيديو لهم وهم يقفون أمام المصارف، للتأكيد على أنهم يريدون حماية الممتلكات والأصول الخاصة. كما وعدوا بحماية المدنيين والأقليات الدينية، وخاصة المسيحيين، لأنهم يعرفون أن وضع هذه الطائفة يخضع للمتابعة الدقيقة من الخارج.

وبالمثل، أصدرت «هيئة تحرير الشام» العديد من التصريحات التي وعدت بتقديم حماية مماثلة للأكراد والأقليات الإسلامية الأخرى، مثل الإسماعيليين والدروز. كما أصدرت بيانًا بشأن العلويين دعتهم فيه إلى النأي بأنفسهم عن النظام، من دون الإيحاء بأن «هيئة تحرير الشام» ستحميهم أو الإدلاء بأي شيء واضح عن مستقبلهم. وفي بيانها المعنيّ وصفت «هيئة تحرير الشام» الطائفة العلوية بأنها أداة للنظام ضد الشعب السوري.

وأخيرًا، صرح زعيم «هيئة تحرير الشام»، أبو محمد الجولاني، بأن مدينة حلب ستديرها سلطة محلية، وأن جميع القوات العسكرية، بما فيها قوات «هيئة تحرير الشام»، ستنسحب بالكامل من المدينة في الأسابيع المقبلة. ويظهر من كل هذا أن الجولاني يريد الانخراط بنشاط مع القوى المحلية والإقليمية والدولية.

مع ذلك، ما يزال السؤال مفتوحًا حول ما إذا كانت «هيئة تحرير الشام» ستلتزم بمتابعة ما تقوله في هذه التصريحات. أبانت المنظمة طابعا كمنظمة استبدادية ورجعية ذات أيديولوجية أصولية إسلامية، وما يزال لديها مقاتلون أجانب في صفوفها. وقد شهدت إدلب العديد من المظاهرات الشعبية في السنوات القليلة الماضية ضد حكمها وانتهاكاته للحريات السياسية وحقوق الإنسان، بما في ذلك اغتيال وتعذيب المعارضين.

بالتأكيد لا يكفي مجرد التسامح مع الأقليات الدينية أو العرقية أو السماح لها بالصلاة. القضية الرئيسية هي الاعتراف بحقوق أفرادها كمواطنين متساوين يشاركون في تقرير مستقبل البلاد. وبشكل عام، فإن تصريحات رئيس «هيئة تحرير الشام»، الجولاني، من نوع «الأشخاص الذين يخشون الحكم الإسلامي إما أنهم رأوا تطبيقات غير صحيحة له أو أنهم لم يفهموه بشكل صحيح»، ليست مطمئنة بالتأكيد، بل العكس تمامًا.

أما «الجيش الوطني السوري» المدعوم من تركيا، فتحالف مكوّن من جماعات مسلحة تتبنى في الغالب سياسات إسلامية محافظة. وهو يتميز بسمعة سيئة للغاية ومذنب بارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة ضد السكان الأكراد في المناطق الخاضعة لسيطرته. وقد شاركت جماعاته بشكل خاص في الحملة العسكرية التي قادتها تركيا لاحتلال عفرين في العام 2018، والتي أدت إلى التهجير القسري لحوالي 150.000 مدني، غالبيتهم العظمى من الأكراد.

في الحملة العسكرية الحالية، يخدم «الجيش الوطني السوري» مرة أخرى أهدافًا تركية بشكل أساسي من خلال استهداف المناطق التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية» التي يقودها الأكراد، والتي تضم عددًا كبيرًا من السكان الأكراد. وعلى سبيل المثال، استولى «الجيش الوطني السوري» على مدينة تل رفعت ومنطقة الشهباء في شمال حلب، التي كانت في السابق تحت سيطرة «قوات سورية الديمقراطية»، مما أدى إلى التهجير القسري لأكثر من 150.000 مدني وارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأكراد، بما فيها عمليات الاغتيال والخطف. ثم أعلن «الجيش الوطني السوري» عن شن هجوم عسكري، بدعم من الجيش التركي، على مدينة منبج التي يقطنها نحو 100.000 مدني وتسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية».

وإذن، هناك اختلافات بين «هيئة تحرير الشام» و»الجيش الوطني السوري». تتمتع «هيئة تحرير الشام» باستقلالية نسبية عن تركيا، على النقيض من «الجيش الوطني السوري» الذي تسيطر عليه تركيا ويخدم مصالحها. ومن المؤكد أن القوتين مختلفتان، تسعيان إلى تحقيق أهداف مختلفة، وهناك صراعات بينهما، حتى مع إبقاء خلافاتهما طي الكتمان في الوقت الحالي. على سبيل المثال، لا تسعى «هيئة تحرير الشام» حاليًا إلى مواجهة «قوات سورية الديمقراطية». وبالإضافة إلى ذلك، نشر «الجيش الوطني السوري» بيانًا انتقاديًا ضد «هيئة تحرير الشام» بسبب «سلوكها العدواني» ضد أعضاء «الجيش الوطني السوري»، في حين ورد أن «هيئة تحرير الشام» اتهمت مقاتلي «الجيش الوطني السوري» بارتكاب عمليات نهب.

ذا تيمبست: بالنسبة للكثيرين الذين لم يكونوا يولون اهتمامًا لسورية، جاء هذا الحدَث فجأة وكأنه خرج من العدم. ما هي جذور هذا الوضع في الثورة السورية، والثورة المضادة والحرب الأهلية؟ ما الذي حدث في البلد خلال الفترة الأخيرة وأدى إلى إطلاق الهجوم العسكري؟ ما هي الديناميات الإقليمية والدولية التي مهدت الأرض لتقدم المتمردين؟

ضاهر: في البداية، أطلقت «هيئة تحرير الشام» الحملة العسكرية كرد فعل على تصاعد الهجمات وحملات القصف التي شنها نظام الأسد وروسيا على مناطقها في الشمال الغربي. كما كان يهدف إلى استعادة المناطق التي احتلها النظام في انتهاك لمناطق خفض التصعيد التي تم تحديدها في اتفاق آذار (مارس) 2020 الذي تفاوضت عليه موسكو وطهران. ومع ذلك، مع نجاحها المفاجئ، وسعت «الهيئة» طموحاتها ودعت علنًا إلى الإطاحة بالنظام، وهو ما أنجزته هي وآخرون الآن.

حققت «هيئة تحرير الشام» و»الجيش الوطني السوري» النجاح الكبير بهذا القدر بسبب الإضعاف الذي تعرض له الحلفاء الرئيسيون للنظام. فقد حولت روسيا؛ الراعي الدولي الرئيسي للأسد، قواتها ومواردها إلى حربها الإمبريالية على

التتمة صفحة 13

تتمة الصفحة 12

فهم التمرد في سورية... حوار [*]

ترجمة: علاء الدين أبو زينة
جوزيف ضاهر*-(ذا تمبيست) 2024/12/10

أوكرانيا. ونتيجة لذلك، كان مشاركتها في سورية محدودة بشكل ملحوظ مقارنة بالعمليات العسكرية المماثلة في السنوات السابقة.

كما أضعفت إسرائيل حليفي النظام الرئيسيين الآخرين، «حزب الله» اللبناني وإيران، بشكل كبير منذ أحداث 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023. فقد نفذت تل أبيب عمليات اغتيال لقيادة «حزب الله»، بمن فيها حسن نصر الله، وأهلكت كوادره بهجمات أجهزة الاستدعاء (البيجرات)، وقصفت قواته في لبنان. ومن المؤكد أن «حزب الله» يواجه الآن أكبر تحدٍّ منذ تأسيسه. كما وجهت إسرائيل سلسلة من الضربات ضد إيران، وكشفت نقاط ضعفها، وصعّدت من وتيرة قصفها للمواقع الإيرانية ومواقع «حزب الله» في سورية في الأشهر القليلة الماضية.

مع انشغال داعميها الرئيسيين في شؤونهم الخاصة وإضعافهم، كانت ديكتاتورية الأسد في وضع ضعيف. وبسبب كل نقاط ضعفها الهيكلية، ونقص الدعم من السكان الذين تحكمهم، وعدم موثوقية قواتها، ومن دون دعم دولي وإقليمي، تبيّن أنها غير قادرة على الصمود أمام تقدم قوات المتمردين، وانهارت بسرعة سيطرتها في المدينة تلو الأخرى كما يتداعى بيت من ورق.

ذا تيمبست: كيف كان رد حلفاء النظام في البداية؟ وما هي مصالحهم في سورية؟

ضاهر: تعهدت كل من روسيا وإيران في البداية بدعم النظام وضغطتا عليه أيضًا لمحاربة «هيئة تحرير الشام» و«الجيش الوطني السوري». وفي الأيام الأولى من الهجوم، دعت روسيا النظام السوري إلى لم شتات نفسه والتماسك و«فرض النظام في حلب»، وهو ما يشير على ما يبدو إلى أنها كانت تأمل أن تقوم قوات دمشق بشن هجوم مضاد.

ومن جهتها، دعت إيران إلى «التنسيق» مع موسكو في مواجهة هذا الهجوم. وزعمت أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقفان وراء هجوم المتمردين على النظام السوري في محاولة لزعزعة استقراره وتحويل الانتباه عن الحرب الإسرائيلية في فلسطين ولبنان. وأعلن المسؤولون الإيرانيون دعمهم الكامل للنظام السوري، وأكدوا نيتهم الإبقاء على وجود «مستشاريهم العسكريين» في سورية، بل وحتى زيادتهم لدعم جيشه. كما وعدت طهران بتزويد النظام السوري بالصواريخ والطائرات المسيرة -وحتى بنشر قواتها نفسها.

لكن من الواضح أن هذا لم ينجح. وعلى الرغم من القصف الروسي للمناطق الخارجة عن سيطرة النظام، فإن هذا الجهد لم يردع تقدم المتمردين.

لدى كلتا القوتين الكثير لتخسراه في سورية. بالنسبة لإيران، كانت سورية ضرورية لنقل الأسلحة إلى «حزب الله» والتنسيق اللوجستي معه. وفي الواقع، ترددت إشاعات قبيل سقوط النظام عن أن الحزب اللبناني أرسل عددًا صغيرًا من «القوات الرقابية» إلى حمص لمساعدة قوات النظام العسكرية و2.000 جندي إلى مدينة القصير، أحد معاقله في سورية بالقرب من الحدود مع لبنان، للدفاع عنها في حال تعرضت لهجوم من المتمردين. وبعدما اتضح باطراد أن النظام يسقط، قام الحزب بسحب قواته.

من جانبها، شكلت قاعدة حميميم الجوية الروسية في محافظة اللاذقية السورية، والمنشأة الروسية البحرية في طرطوس على الساحل، مواقع مهمة لروسيا تتيح لها تأكيد نفوذها الجيوسياسي في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط وأفريقيا. وسيكون من شأن فقدان هذه القواعد أن يقوض مكانة روسيا ومنجزها، حيث استخدمت تدخلها في سورية كمثال على كيفية استخدام القوة العسكرية لتشكيل الأحداث والتنافس مع الدول الغربية خارج حدودها.

ذا تيمبست: ما هو الدور الذي لعبته القوى الإقليمية والإمبريالية الأخرى، وخاصة تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة في هذا السيناريو؟ ما هي طموحاتهم في هذا الوضع؟

ضاهر: على الرغم من تطبيع تركيا مع سورية، شعرت أنقرة بالإحباط من دمشق. لذلك، شجعت، أو على الأقل أعطت الضوء الأخضر، للهجوم العسكري وساعدته بطريقة أو بأخرى. كان هدف أنقرة في البداية هو تحسين موقفها في المفاوضات المستقبلية مع النظام السوري، ولكن أيضا مع إيران وروسيا.

الآن مع سقوط النظام، أصبح نفوذ تركيا أكثر أهمية في سورية -وربما يجعلها اللاعب الإقليمي الرئيسي في البلد. وتسعى أنقرة أيضًا إلى استخدام «الجيش الوطني السوري» لإضعاف «قوات سورية الديمقراطية»، التي يهيمن عليها الجناح المسلح لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي»، وهو منظمة شقيقة لـ«حزب العمال الكردستاني التركي»، الذي صنفته أنقرة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على أنه إرهابي.

كما أن لتركيا هدفين رئيسيين آخرين. أولاً، تهدف إلى تنفيذ الإعادة القسرية للاجئين السوريين في تركيا إلى سورية. ثانيًا، يريد الأتراك إحباط التطلعات الكردية إلى الحكم الذاتي، وبشكل أكثر تحديدًا تقويض الإدارة التي يقودها الأكراد في شمال شرق سورية، «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية»، (وتسمى أيضًا روجآفا)، التي ستشكل سابقة لتقرير المصير الكردي في تركيا، وهو ما يشكل تهديدًا للنظام كما هو حاليًا.

لم تكن للولايات المتحدة ولا إسرائيل يد في هذه الأحداث. في الواقع، العكس هو واقع الحال. كانت الولايات المتحدة قلقة من أن الإطاحة بالنظام يمكن أن تخلق المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وأعلن المسؤولون الأميركيون في البداية أن «رفض نظام الأسد المستمر الانخراط في العملية السياسية الموضحة في قرار مجلس الأمن رقم 2254، واعتماده على روسيا وإيران، خلق الظروف التي تتكشف الآن، بما في ذلك انهيار خطوط دفاع نظام الأسد في شمال غرب سورية».

كما أعلنت أنه «لا علاقة لنا بهذا الهجوم الذي تقوده «هيئة تحرير الشام»، وهي منظمة مصنفة بأنها إرهابية». وبعد زيارة إلى تركيا، دعا وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، إلى خفض التصعيد في سورية. وبعد سقوط النظام، أعلن المسؤولون الأميركيون أنهم سيحافظون على وجودهم في شرق سورية، حوالي 900 جندي، وسيتخذون الإجراءات اللازمة لمنع عودة ظهور تنظيم «داعش».

ومن جهتهم، أعلن المسؤولون الإسرائيليون أن «انهيار نظام الأسد يغلب أن يخلق فوضى تتطور فيها التهديدات العسكرية ضد إسرائيل». وبالإضافة إلى ذلك، لم تدعم إسرائيل أبدًا الإطاحة بالنظام السوري منذ محاولة الثورة في العام 2011. وفي تموز (يوليو) 2018، لم يعترض نتنياهو على استعادة الأسد السيطرة على البلاد واستقرار سلطته.

وقال نتنياهو إن إسرائيل لن تعمل إلا ضد التهديدات المتصورة، مثل نفوذ إيران وقوات حزب الله، موضحًا: «لم تكن لدينا مشكلة مع نظام الأسد، منذ 40 عامًا لم يتم إطلاق رصاصة واحدة على مرتفعات الجولان». وبعد ساعات قليلة من إعلان سقوط النظام، سيطر جيش الاحتلال الإسرائيلي على الجانب السوري من جبل حرمون في هضبة الجولان لمنع المتمردين من السيطرة على المنطقة يوم الأحد. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد أمر جيش الاحتلال الإسرائيلي في وقت سابق بـ«السيطرة» على منطقة الجولان العازلة و«المواقع الاستراتيجية المجاورة».

ذا تيمبست: دافع الكثيرون من الاصطفافيين (ا) عن الأسد مرة أخرى، هذه المرة زاعمين أن هزيمة الأسد ستكون انتكاسة للنضال التحرري الفلسطيني. ما رأيك في هذه الحجة؟ ماذا يعني ما حدث بالنسبة لفلسطين؟

ضاهر: نعم، أكد الاصطفافيون بأن هذا

التتمة صفحة 14

تتمة الصفحة 13

فهم التمرد في سورية... حوار [*]

ترجمة: علاء الدين أبو زينة

جوزيف ضاهر*-(ذا تمبيست) 2024/12/10

الهجوم العسكري تقوده «القاعدة وإرهابيون آخرون»، وأنه مؤامرة إمبريالية غربية ضد النظام السوري تهدف إلى إضعاف ما يسمى بـ»محور المقاومة» الذي تقوده إيران وحزب الله. وبما أن هذا المحور يدّعي أنه يدعم الفلسطينيين، فإن يقول الاصطفافيون إن سقوط الأسد سيضعفه، وبالتالي يقوض النضال من أجل تحرير فلسطين.

إلى جانب تجاهل أي مقدرة فعل لدى الفاعلين السوريين المحليين، فإن المشكلة الرئيسية في الحجة التي يروج لها أنصار ما يسمى بـ»محور المقاومة» هي افتراضهم أن تحرير فلسطين سيأتي من الأعلى، من هذه الدول أو قوى أخرى، بغض النظر عن طبيعتها الرجعية والاستبدادية، وسياساتها الاقتصادية النيوليبرالية. لقد فشلت تلك الاستراتيجية في الماضي وستستمر في الفشل اليوم. في الواقع، بدلاً من دفع النضال من أجل تحرير فلسطين، قامت الدول السلطوية والاستبدادية في الشرق الأوسط، سواء كانت متحالفة مع الغرب أو معارضته، بخيانة الفلسطينيين مرارًا وتكرارًا -بل وقمعتهم.

علاوة على ذلك، يتجاهل الاصطفافيون حقيقة أن الأهداف الرئيسية لإيران وسورية لم تكن تحرير فلسطين بل الحفاظ على دولتيهما ومصالحهما الاقتصادية والجيوسياسية. وسوف يضعون هذه المصالح قبل فلسطين في كل مرة. سورية، على وجه الخصوص، كما قال نتنياهو بوضوح في الاقتباس الذي ذكرته للتو، لم ترفع إصبعًا ضد إسرائيل منذ عقود.

من جانبها، دعمت إيران القضية الفلسطينية وموّلت «حماس». ولكن منذ 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، كان هدفها الرئيسي هو تحسين مكانتها في المنطقة لتكون في أفضل وضع ممكن لخوض المفاوضات السياسية والاقتصادية المستقبلية مع الولايات المتحدة. ترغب إيران في ضمان مصالحها السياسية والأمنية، وبالتالي حرصت على تجنب أي حرب مباشرة مع إسرائيل.

لم يكن هدفها الجيوسياسي الرئيسي فيما يتعلق بالفلسطينيين تحريرهم، بل استخدامهم كوسيلة ضغط، لا سيما في علاقاتها مع الولايات المتحدة. وبالمثل، يدل رد إيران السلبي على اغتيال إسرائيل لنصر الله وإهلاك كوادر حزب الله وحربها الوحشية ضد لبنان، على أن أولويتها الأولى هي حماية نفسها ومصالحها. لم تكن مستعدة للتضحية بهذه الأشياء للدفاع عن حليفها الرئيسي غير الدولتي.

كما أثبتت إيران أنها، في أحسن الأحوال، حليف متقلب لـ»حماس». كانت قد خفضت تمويلها للحركة عندما لم تتطابق مصالحهما. تلك كانت الحالة بعد الثورة السورية في العام 2011، عندما رفضت الحركة الفلسطينية دعم القمع القاتل الذي يمارسه النظام السوري للمتظاهرين السوريين.

في حالة النظام السوري، فإن غياب دعمه المفترض لفلسطين غير قابل للإنكار. إنه لم يهب للدفاع عن فلسطين خلال العام الأخير من حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية. وعلى الرغم من القصف الإسرائيلي لسورية، قبل 7 تشرين الأول (أكتوبر) وبعد، لم يرد النظام. وهذا يتماشى مع سياسة النظام منذ العام 1974 المتمثلة في محاولة تجنب أي مواجهة كبيرة ومباشرة مع إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك، قام النظام بقمع الفلسطينيين مرارًا وتكرارًا في سورية، بما في ذلك قتل آلاف عدة منهم منذ العام 2011، والتصرف بالطريقة التي أدت إلى تدمير «مخيم اليرموك» للاجئين في دمشق. كما هاجم الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها. على سبيل المثال، في العام 1976، تدخل حافظ الأسد، والد وريثه الدكتاتور المخلوع للتو، في لبنان ودعم الأحزاب اللبنانية اليمينية المتطرفة ضد المنظمات الفلسطينية واللبنانية اليسارية.

كما نفذ عمليات عسكرية ضد مخيمات فلسطينية في بيروت في العامين 1985 و1986. وفي العام 1990، كان يحتجز حوالي 2.500 سجين سياسي فلسطيني في السجون السورية.

بالنظر إلى هذا التاريخ، من الخطأ أن تدافع حركة التضامن مع فلسطين وتتحالف مع الدول الإمبريالية أو الإمبريالية الفرعية التي تضع مصالحها قبل التضامن مع فلسطين، وتتنافس على تحقيق مكاسب جيوسياسية، وتستغل عمَّال بلدانها ومواردها. بطبيعة الحال، تظل الإمبريالية الأميركية هي العدو الرئيسي للمنطقة بتاريخها الاستثنائي من الحرب والنهب والهيمنة السياسية.

ولكن، ليس من المنطقي اعتبار القوى الإقليمية الرجعية، والدول الإمبريالية الأخرى مثل روسيا أو الصين، حلفاء لفلسطين أو لحركة التضامن معها. ببساطة لا يوجد دليل لإثبات هذا الموقف. إن اختيار إمبريالية على أخرى يعني ضمان استقرار النظام الرأسمالي واستغلال الطبقات الشعبية. وبالمثل، فإن دعم الأنظمة الاستبدادية والقمعية في إطار السعي لتحقيق هدف تحرير فلسطين ليس خطأ أخلاقيا فحسب، بل أثبت أيضًا أنه استراتيجية فاشلة.

بعكس ذلك، يجب على حركة التضامن الفلسطينية أن ترى أن تحرير فلسطين لا يرتبط بدول المنطقة، بل بتحرير طبقاتها الشعبية. إن هذه الطبقات تتعاطف حقًا مع فلسطين وترى أن معاركها من أجل الديمقراطية والمساواة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنضال الفلسطينيين من أجل التحرر. عندما يقاتل الفلسطينيون، يميل ذلك إلى إطلاق الحركة الإقليمية من أجل التحرير، والحركة الإقليمية تشكل تغذية راجعة للحركة في فلسطين المحتلة.

هذه النضالات مرتبطة جدليًا. إنها نضالات متبادلة من أجل التحرر الجماعي. وقد أدرك الوزير الإسرائيلي اليميني المتطرف، أفيغدور ليبرمان، الخطر الذي تشكله الانتفاضات الشعبية الإقليمية على إسرائيل في العام 2011 عندما قال إن الثورة المصرية التي أطاحت بحسني مبارك وفتحت الباب أمام فترة من الانفتاح الديمقراطي في البلاد كانت تهديدا أكبر لإسرائيل من إيران.

ليس هذا لإنكار حق الفلسطينيين واللبنانيين في مقاومة حروب إسرائيل الوحشية، وإنما لفهم أن الثورة الموحدة للطبقات الشعبية الفلسطينية والإقليمية وحدها لديها القدرة على تحويل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها، وإسقاط الأنظمة الاستبدادية، وطرد الولايات المتحدة والقوى الإمبريالية الأخرى. إن التضامن الدولي المناهض للإمبريالية مع فلسطين والطبقات الشعبية في المنطقة هو شأن ضروري، لأنهم لا يواجهون إسرائيل والأنظمة الرجعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فحسب، بل يواجهون أيضًا داعميها الامبرياليين.

تتمثل المهمة الرئيسية لحركة التضامن مع فلسطين، وخاصة في الغرب، في إدانة الدور المتواطئ لطبقاتنا الحاكمة في دعم -ليس دولة الفصل العنصري الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية وحرب الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين فحسب، ولكن أيضًا هجمات إسرائيل على دول أخرى في المنطقة مثل لبنان. يجب على الحركة الضغط على تلك الطبقات الحاكمة لقطع أي علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية لها مع تل أبيب.

بهذه الطريقة، يمكن لحركة التضامن أن تتحدى وتضعف الدعم الدولي والإقليمي لإسرائيل، وتفتح المجال للفلسطينيين لتحرير أنفسهم إلى جانب الطبقات الشعبية في المنطقة.

ذا تيمبست: هل سيتيح تقدم المتمردين في سورية مجالًا للقوى التقدمية لتجديد النضال الثوري وتوفير بديل لكل من النظام والأصولية الإسلامية؟

ضاهر: لا توجد إجابات واضحة، سوى المزيد

التتمة صفحة 15

فهم التمرد في سورية... حوار [*]

تتمة الصفحة 14

ترجمة: علاء الدين أبو زينة
جوزيف ضاهر*-(ذا تمبيست) 2024/12/10

من الأسئلة. هل سيكون النضال من الأسفل والتنظيم الذاتي ممكنين في المناطق التي تم فيها طرد النظام؟ هل ستتمكن منظمات المجتمع المدني (ليست بالمعنى الضيق لمنظمات غير حكومية، وإنما بالمعنى الغرامشي للتشكيلات الجماهيرية الشعبية خارج الدولة) والهياكل السياسية البديلة ذات السياسة الديمقراطية والتقدمية من ترسيخ نفسها وتنظيمها وتشكيل بديل سياسي واجتماعي لـ«هيئة تحرير الشام» و«الجيش الوطني السوري»؟ هل سيسمح تمدد قوات «هيئة تحرير الشام» و«الجيش الوطني السوري» بمساحة للتنظيم محليًا؟

هذه هي الأسئلة الرئيسية، في رأيي، والتي ما تزال بلا إجابات واضحة. وبالنظر إلى سياسات «هيئة تحرير الشام» و«الجيش الوطني السوري» في الماضي، فإنها لم تشجع على وجود مساحة ديمقراطية للتطور، بل على العكس تمامًا. كانوا استبداديين. ولا ينبغي منح أي ثقة لمثل هذه القوى. التنظيم الذاتي للطبقات الشعبية التي تناضل من أجل المطالب الديمقراطية والتقدمية وحده هو الذي سيخلق هذا الفضاء ويفتح طريقًا نحو التحرر الفعلي. سيعتمد ذلك على التغلب على العديد من العقبات، من إرهاق الحرب، إلى القمع والفقر والتفكك الاجتماعي.

كانت العقبة الرئيسية هي الجهات الفاعلة الاستبدادية، التي كانت النظام سابقًا، لكنّ هناك الآن العديد من قوى المعارضة، وخاصة «هيئة تحرير الشام» و«الجيش الوطني السوري». وقد خنق حكمهم والاشتباكات العسكرية بينهم مساحة للقوى الديمقراطية والتقدمية لتحديد مستقبلها ديمقراطيًا. حتى في المساحات المحررة من سيطرة النظام لم نشهد بعد حملات شعبية للمقاومة الديمقراطية والتقدمية. وحيث احتل «الجيش الوطني السوري» مناطق كردية، انتهك حقوق الأكراد، وقمعهم بالعنف، وشرد أعدادًا كبيرة منهم بالقوة.

علينا أن نواجه الحقيقة الصعبة المتمثلة في وجود غياب صارخ لكتلة ديمقراطية تقدمية مستقلة قادرة على تنظيم ومعارضة النظام السوري والقوى الأصولية الإسلامية بشكل واضح. وسوف يستغرق بناء هذه الكتلة وقتًا. سيتعين عليها الجمع بين النضال ضد الاستبداد والاستغلال وجميع أشكال الاضطهاد. وسوف تحتاج إلى رفع مطالب الديمقراطية والمساواة وتقرير المصير الكردي وتحرير المرأة من أجل بناء التضامن بين المستغَلين والمضطهَدين في البلاد.

لتعزيز مثل هذه المطالب، سيتعين على هذه الكتلة التقدمية بناء وإعادة بناء المنظمات الشعبية، من النقابات إلى المنظمات النسوية، والمنظمات المجتمعية والهياكل الوطنية لجمعها معًا. وسيتطلب ذلك التعاون بين الجهات الفاعلة الديمقراطية والتقدمية في كل أنحاء المجتمع.

مع ذلك، هناك أمل. في حين أن الديناميات الرئيسية كانت عسكرية في البداية، بقيادة «هيئة تحرير الشام» و«الجيش الوطني السوري»، شهدنا في الأيام القليلة الماضية مظاهرات شعبية متزايدة وخروج الناس إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد. إنهم لا يتبعون أي أوامر من «هيئة تحرير الشام» أو «الجيش الوطني السوري» أو أي جماعات معارضة مسلحة أخرى. هناك الآن مساحة للسوريين، بتناقضاتها وتحدياتها كما ذكرنا أعلاه، لمحاولة إعادة بناء المقاومة الشعبية المدنية وهياكل سلطة بديلة من الأسفل.

بالإضافة إلى ذلك، ستكون إحدى المهام الرئيسية هي معالجة الانقسام العرقي المركزي في البلاد؛ وهو الانقسام بين العرب والأكراد. يجب على القوى التقدمية أن تخوض نضالاً واضحًا ضد الشوفينية العربية للتغلب على هذا الانقسام وتأسيس التضامن بين فئات الشعب. كان هذا تحديًا منذ بداية الثورة السورية في العام 2011 ويجب مواجهته وحله بطريقة تدريجية من أجل تحرير شعب البلد حقًا.

ثمة حاجة ماسة للعودة إلى التطلعات الأصلية للثورة السورية للديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة – مع احترام حق تقرير المصير الكردي. وفي حين يمكن انتقاد «حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي» بسبب أخطائه وشكل حكمه، فإنه ليس العقبة الرئيسية أمام هذا التضامن بين الأكراد والعرب. كانت العقبة هي المواقف والسياسات العدوانية والشوفينية لقوى المعارضة العربية في سورية -بدءًا من «الائتلاف الوطني السوري» الذي يهيمن عليه العرب، يليه «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، وهي هيئات المعارضة الرئيسية في المنفى المدعومة من الغرب ودول المنطقة، والتي حاولت قيادة الثورة السورية في سنواتها الأولى -واليوم، لدينا القوتان العسكريتان الرئيسيتان؛ «هيئة تحرير الشام» والجيش الوطني الاشتراكي.

في هذا السياق، يجب على القوى التقدمية أن تسعى إلى التعاون بين العرب السوريين والأكراد، بما في ذلك «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية». ويمثل مشروع «الإدارة الذاتية» ومؤسساته السياسية قطاعات كبيرة من السكان الأكراد، وقد حموه من مختلف التهديدات المحلية والخارجية.

ومع ذلك، ينطوي المشروع أيضًا على أخطاء، ويجب عدم دعمه بلا نقد. لقد استخدم «حزب الاتحاد الديمقراطي» و«الإدارة الذاتية» القوة والقمع ضد النشطاء السياسيين والجماعات التي تتحدى سلطتهما. كما انتهكا حقوق الإنسان للمدنيين. ومع ذلك، حقق المشروع بعض الإنجازات المهمة، ولا سيما زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات المجتمع، فضلاً عن تدوين القوانين العلمانية وإدماج الأقليات الدينية والإتنية. ومع ذلك، في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، لم ينفصل هذا المشروع عن الرأسمالية، ولم يعالج بشكل كاف مظالم الطبقات الشعبية.

مهما كانت الانتقادات التي قد يوجهها التقدميون إلى مشروع «حزب الاتحاد الديمقراطي» و«الإدارة الذاتية»، يجب أن نرفض ونعارض الوصف العربي الشوفيني له بأنه «شيطان»، وبأنه مشروع عرقي قومي «انفصالي». ولكن في مواجهة مثل هذا التعصب الأعمى، يجب ألا نضفي طابعًا رومانسيًا على «الإدارة الذاتية» من دون نقد، كما فعل بعض الأناركيين واليساريين الغربيين، وتقديمها بشكل محرَّف على أنها شكل جديد من أشكال السلطة الديمقراطية من الأسفل.

كان هناك بالفعل بعض التعاون بين الديمقراطيين العرب السوريين والتقدميين

التتمة صفحة 16

تتمة الصفحة 15

فهم التمرد في سورية... حوار [*]

ترجمة: علاء الدين أبو زينة
جوزيف ضاهر*–(ذا تمبيست) 2024/12/10

و»الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية» والمؤسسات المرتبطة بها، ويجب البناء على ذلك وتوسيعه. ولكن، كما هو الحال في أي نوع من التعاون، لا ينبغي أن يتم ذلك من دون نقد.

في حين أنه من المهم تذكير الجميع بأن نظام بشار الأسد وحلفاءه هم أول المسؤولين عن القتل الجماعي لمئات الآلاف من المدنيين والدمار الشامل وتعميق الفقر والوضع الحالي في سورية، إلا أن هدف الثورة السورية يتجاوز ما قاله زعيم «هيئة تحرير الشام»، الجولاني، في مقابلته مع شبكة (سي. إن. إن). إنه ليس فقط إسقاط هذا النظام، بل بناء مجتمع يتسم بالديمقراطية والمساواة والحقوق الكاملة للفئات المضطهدة. وبخلاف ذلك، نحن نستبدل شرًا بآخر.

ذا تيمبست: ما هو تأثير سقوط النظام على المنطقة والقوى الإمبريالية؟ ما هو الموقف الذي يجب أن يتخذه اليسار الدولي في هذا الوضع؟

ضاهر: بعد سقوط النظام، صرح القيادي في «هيئة تحرير الشام»، أبو محمد الجولاني، بأن مؤسسات الدولة السورية سيشرف عليها رئيس الوزراء السابق محمد جلالي إلى أن يتم تسليمها إلى حكومة جديدة ذات صلاحيات تنفيذية كاملة، بعد الانتخابات، في إشارة إلى الجهود المبذولة لضمان انتقال منظم. وقد وافق وزير الاتصالات السوري، إياد الخطيب، على التعاون مع ممثلي «هيئة تحرير الشام» لضمان استمرار عمل الاتصالات والإنترنت.

هذه مؤشرات واضحة على أن «هيئة تحرير الشام» تريد تنفيذ انتقال مسيطر عليه للسلطة من أجل تهدئة المخاوف الأجنبية، وإقامة اتصالات مع القوى الإقليمية والدولية، والحصول على الاعتراف بها كقوة شرعية يمكن التفاوض معها. وتتمثل إحدى العقبات أمام هذا التطبيع في حقيقة أن «هيئة تحرير الشام» ما تزال تعد منظمة إرهابية، في حين أن سورية ما تزال خاضعة للعقوبات.

مع ذلك، من المتوقع أن تكون هناك فترة من عدم الاستقرار في البلد. في دمشق، في اليوم التالي لسقوط النظام، شوهدت بعض الفوضى في الشوارع، وتعرض البنك المركزي، على سبيل المثال، للنهب.

ما يزال من الصعب معرفة تأثير سقوط النظام على القوى الإقليمية والإمبريالية. بالنسبة للولايات المتحدة والولايات الغربية، فإن الهدف الرئيسي الآن هو السيطرة على الأضرار لمنع الفوضى التي قد تمتد إلى بقية المنطقة. من الواضح أن دول المنطقة غير راضية عن الوضع الحالي، لأنها كانت قد دخلت في عملية تطبيع مع النظام في السنوات القليلة الماضية. وفيما يتعلق بتركيا، سيكون هدفها الرئيسي هو تعزيز قوتها ونفوذها في سورية والتخلص من «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية» التي يقودها الأكراد في الشمال الشرقي. وقال كبير الدبلوماسيين الأتراك يوم الأحد إن الدولة التركية على اتصال مع الثوار في سورية لضمان عدم استفادة تنظيم «داعش»، وبشكل محدد «حزب العمال الكردستاني» من سقوط نظام دمشق لتوسيع نفوذهما.

مع ذلك، فإن القوى المختلفة لديها هدف مشترك: فرض شكل من أشكال الاستقرار الاستبدادي في سورية والمنطقة. ولا يعني هذا، بالطبع، الوحدة بين القوى الإقليمية والإمبريالية. إن لكل منها مصالحه الخاصة، والتي غالبًا ما تكون متعارضة، لكنهم لا يريدون زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة أي نوع من عدم الاستقرار يكون من شأنه أن يعطل تدفق النفط إلى الرأسمالية العالمية.

يجب على اليسار الأممي ألا يقف إلى جانب بقايا النظام أو القوى المحلية والإقليمية والدولية للثورة المضادة. بدلاً من ذلك، يجب أن تكون البوصلة السياسية للثوريين هي مبدأ التضامن مع النضالات الشعبية والتقدمية من الأسفل. وهذا يعني دعم الجماعات والأفراد الذين تنظموا وناضلوا من أجل سورية تقدمية ودامجة، وبناء التضامن بينهم وبين الطبقات الشعبية في المنطقة.

في خضم لحظة متقلبة تشهدها سورية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يجب أن نتجنب الفخ المزدوج من الرومانسية والانهزامية. بدلاً من ذلك، يجب أن نتبع استراتيجية التضامن الدولي النقدي والتقدمي بين القوى الشعبية في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. هذه هي مهمة اليسار ومسؤوليته الحاسمة، خاصة في هذه الأوقات المفرطة في التعقيد.

[*] جرى إبدال كلمة الثورة والثوار، الذين استعملهما المترجم، بالتمرد والمتمردين، بالنظر إلى أن ما حدث ليس ثورة.

جوزيف ضاهر: ناشط وباحث يساري سويسري سوري. وهو أستاذ زائر في جامعة لوزان وأستاذ مساعد ما بعد الدكتوراه في كلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة غنت. أهلته خبرته في سورية ولبنان والشرق الأوسط لكتابة العديد من المقالات للمجلات الأكاديمية، وكذلك لمراكز بحثية مختلفة ومواقع أكاديمية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية. نشر كتابين رئيسيين: 1) في تشرين الأول (أكتوبر) 2016–«حزب الله»: الاقتصاد السياسي لـ«حزب الله» في لبنان» Hezbollah: The Political Economy of Lebanon's Party of God؛ و، 2) في حزيران (يونيو) 2019 -«سورية بعد الانتفاضات، الاقتصاد السياسي لقدرة الدولة على الصمود» Syria after the uprisings, The Political Economy of State Resilience. بشكل عام، يعتمد إطاره النظري الأساسي على تحليل الاقتصاد السياسي في سورية ولبنان والشرق الأوسع.

*نشر هذا الحوار تحت عنوان: Understanding the Rebellion in Syr

سوريا بحاجة إلى بديل تقدمي لتأمين مستقبلها الاقتصادي

بقلم؛ جوزيف ضاهر

بعد أن سقط الأسد، لا يمكن، بنظر جوزيف ضاهر، لأي بديل اقتصادي يروم إفادة جميع السوريين والسوريات أن ينبثق إلا انطلاقا من أساس تقدمي ومنظم، وليس من هيئة تحرير الشام، إذ لن تحسن نيوليبراليتها الوضع.

يبدو مستقبل سوريا بعد سقوط نظام الأسد مفعما بالتحديات، وبخاصة ما يتعلق بتقويم اقتصادها وإعادة إعمارها. قُدِّر الناتج المحلي الإجمالي لسوريا، في العام 2023، بـ 17.5 مليار دولار أمريكي، مقابل ب 60 مليار دولار أمريكي قبل العام 2011، حسب تقديرات الحكومة السابقة. من جانبه، قدّر البنك العالمي في مايو العام 2024، في تقريره نصف السنوي عن الوضع الاقتصادي في سوريا، الناتج المحلي الإجمالي للبلد في العام 2023 بنحو 6.2 مليار دولار، استنادًا إلى بيانات شبكة (Night-time Ligh NTL)، هذا النظام الذي يتتبع النشاط الاقتصادي باستخدام صور الأقمار الصناعية للأضواء الليلية.

لا تزال العقوبات المفروضة على سوريا عقبة أمام تقويم اقتصاد البلد، وأمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المستقبل القريب. وبرغم أن هيئة تحرير الشام باتت الفاعل العسكري والسياسي الرئيس في سوريا اليوم، لا تزال تُعتبر على نطاق واسع على الصعيد الدولي منظمة إرهابية، وبوجه خاص من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة والدول الأوروبية وتركيا. وبرغم التغير الحاصل في تعامل العواصم الإقليمية والدولية، قد يستغرق رفع العقوبات بعض الوقت، إذ أن الحكومات تطالب بضمانات من الماسك الجديد با لسلطة .

أزمنة بلا يقين ولا استقرار

يمثل انعدام وضع اقتصادي آمن ومستقر في سوريا عقبة كأداء بوجه حفز الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء. فقد ظل الاستثمار الأجنبي المباشر محدوداً، ومركّزاً بنحو أساسي على إيران وروسيا منذ العام 2011. قد تكون دول الخليج مهتمة بالاستثمار في البلد لإنماء نفوذها، لكن دور هيئة تحرير الشام الراهن قد يكون عائقاً، حيث تنظر إليها دول عديدة بالمنطقة نظرة سلبية.

فعلى سبيل المثال، صرح أنور قرقاش، المستشار الدبلوماسي للرئيس الإماراتي، بأن «طبيعة القوى الجديدة في السلطة وعلاقاتها بالإخوان المسلمين وتنظيم القاعدة مؤشرات باعثة على قدر من القلق».

ويمثل عدم استقرار الليرة السورية مشكلة كبيرة أيضاً. ففي حين ارتفعت قيمتها في السوق السوداء بشكل حاد في أعقاب سقوط النظام قبل أن تستقر عند 15000 ليرة للدولار الواحد، لا يزال الطريق طويلاً. فعدم استقرار العملة السورية يُقوض جاذبيتها من حيث عوائد الاستثمار في البلد وفوائده المحتملة على المدى القصير والمتوسط.

وفضلا عن ذلك، يحوم عدم يقين في المناطق الشمالية الغربية المستعملة الليرة التركية منذ عدة سنوات لتحقيق استقرار الأسواق المتضررة بسبب انخفاض قيمة الليرة السورية الحاد. وقد تكون إعادة استخدام الليرة السورية عملة رئيسيةً في هذه المناطق إشكالية إذا لم يتم إرساء الاستقرار.

العمل ولكن بدون مال

تضررت جدا، في الآن ذاته، البنية التحتية وشبكات النقل. كما أن ارتفاع تكلفة الإنتاج، ونقص المنتجات الأساسية وموارد الطاقة (خاصة الوقود والكهرباء) مشاكل إضافية. وتعاني سوريا أيضاً من نقص في العمالة الماهرة، وليست عودة أصحاب المهارات مؤكدة بعدُ.

وحتى القطاع الخاص، المكوَّن بشكل أساسي من مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم ذات قدرة محدودة، بحاجة ماسة إلى التحديث وإعادة بناء بعد أكثر من 13 عاماً من الحرب.

وبنحو مواز، تظل موارد الدولة محدودة للغاية، ما يقلص أيضاً نطاق الاستثمار في الاقتصاد، لا سيما في القطاعات الإنتاجية.

وفضلا عن ذلك، يعيش 90% من السكان تحت خط الفقر، ما يجعل قدرتهم الشرائية ضعيفة جدا، ما يؤثر سلبًا على الاستهلاك الداخلي. هذا لأن الناس في سوريا لا يحصلون، رغم توافر فرص العمل، على أجور كافية لتلبية حاجاتهم اليومية. ويعتمد السوريون، في هذا السياق، بشكل متزايد على التحويلات المالية لمواجهة ضرورات الحياة.

وقد أعلن بعض المسؤولين في الحكومة الجديدة، مثل أحمد الشرع (الاسم الحقيقي لأبو محمد الجولاني)، أنهم سيسعون إلى زيادة أجور العمال بنسبة 400% في الأيام المقبلة، ليصل الحد الأدنى للأجور إلى 1,235,360 ليرة (حوالي 75 دولاراً). وبرغم أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، لن تكون كافية لتغطية حاجات العمال في سياق ارتفاع مستمر لتكاليف المعيشة. فقد، قدرت وسلة الإعلام قاسيون في أكتوبر 2024 متوسط تكاليف معيشة أسرة سورية من خمسة أفراد في دمشق بـ 13.6 مليون ليرة سورية (الحد الأدنى للدخل 8.5 مليون ليرة) (ما يعادل 1077 دولار و673 دولاراً على التوالي).

وعلاوة على هذا كله، لا يزال نفوذ القوى الأجنبية في سوريا مصدر تهديد وعدم استقرار، كما دل الغزو الإسرائيلي الأخير والتدمير المتواصل للبنية التحتية العسكرية. فضلا عن الهجمات والتهديدات المستمرة من تركيا في شمال شرق سوريا، لا سيما في المناطق التي تقطنها أغلبية كردية.

غياب حلول بديلة

تتمثل إحدى المشاكل الرئيسية، في خضم ما تغرق فيه سوريا من انعدام يقين، في غياب أي برنامج اقتصادي وسياسي بديل لدى معظم القوى السياسية الرئيسية، ومنها هيئة تحرير الشام.

ليس لدى «هيئة تحرير الشام» بديل عن النظام الاقتصادي النيوليبرالي؛ وهي تسعى، وفق ديناميات رأسمالية المحاسيب وأشكالها المميزة للنظام القديم،

التتمة صفحة 18

سوريا بحاجة إلى بديل تقدمي لتأمين مستقبلها الاقتصادي

بقلم؛ جوزيف ضاهر

تتمة الصفحة 17

إلى تطوير هذه الممارسات نفسها ضمن شبكات الأعمال (المكونة من فاعلين قدامى وجدد). في السنوات السابقة، شجعت حكومة الإنقاذ السورية، وهي الإدارة المدنية التابعة لهيئة تحرير الشام في إدلب، على تطوير القطاع الخاص، مفضلةً العلاقات التجارية مع المقربين من هيئة تحرير الشام ومن الجولاني. وفي الآن ذاته، تمت إتاحة معظم الخدمات الاجتماعية، وخاصة الصحة والتعليم، من قبل منظمات غير حكومية محلية أو دولية.

صرح باسل حموي، رئيس غرفة تجارة دمشق، أن الحكومة السورية الجديدة التي عينتها هيئة تحرير الشام أبلغت، بعد سقوط النظام، أبلغت رؤساء الشركات أنها ستعتمد نظام السوق الحرة ودمج البلد في الاقتصاد العالمي. وكان الحموي قد «انتُخب» لمنصبه الحالي في نوفمبر 2024، أي قبل أسابيع قليلة من سقوط الأسد. وهو أيضًا رئيس اتحاد غرف التجارة السورية.

ولا يزال ممثلو مختلف الغرف الاقتصادية إبان النظام السابق يشغلون مناصبهم. وفي نهاية المطاف، سيؤدي بلا شك هذا النظام الاقتصادي النيوليبرالي، المقترن باستبداد هيئة تحرير الشام، إلى مزيد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وإلى إفقار مستمر للشعب السوري، الأمر الذي كان أحد أسباب انتفاضة 2011 الرئيسية.

وقد أكد وزير الاقتصاد الجديد، المنتمي لهيئة تحرير الشام، هذا التوجه النيوليبرالي بعد أيام قليلة، معلنًا «سننتقل من اقتصاد اشتراكي... إلى اقتصاد حر وتنافسي». وبصرف النظر عن مدى صحة اعتبار النظام السابق اشتراكيا، أظهر الوزير بوضوح توجهه الطبقي بإصراره على أن «القطاع الخاص... سيكون شريكاً فعالاً للإسهام في بناء الاقتصاد السوري». ولم يأتِ الوزير على ذكر مكان الشغيلة والفلاحين وموظفي الدولة والنقابات العمالية والجمعيات المهنية في اقتصاد البلد المستقبلي.

وعلى نحو مماثل، صدرت تصريحات رجعية عن مسؤولين في هيئة تحرير الشام بصدد دور النساء في المجتمع، لا سيما قدرتهن على العمل في قطاعات معينة. فعلى سبيل المثال، قال عبيدة أرناؤوط، عضو هيئة تحرير الشام، ومتحدث في الشأن السياسي في قيادة العمليات العسكرية، في مقابلة أجريت معه في 16 ديسمبر/كانون الأول: «يجب أن تطابق مسؤوليات المرأة ما تستطيع انجازه. فعلى سبيل المثال، إذا قلنا إن امرأة يجب أن تكون وزيرة للدفاع، فهل يتوافق ذلك مع طبيعتها وتكوينها البيولوجي؟ بلا شك لا.

تتوقف عملية إعادة البناء على القوى الاجتماعية والسياسية التي ستلعب دوراً في تشكيل مستقبل البلد، وكذا على توازن القوى بينها.

يفتح سقوط النظام مساحة مليئةً بالتحديات والتناقضات، ولم تكن السياسات السابقة لهيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري مواتية لتطوير فضاء ديمقراطي، بل على العكس تمامًا. إذ أن هيئة تحرير الشام تسعى، في المقام الأول، إلى توطيد سلطتها على البلد، كما يتجلى من تعيين أحمد الشرع لحكومة مؤقتة من رجال من نفس حزب حكومة الإنقاذ السورية في إدلب، وتعيين محافظين ينتمون إلى هيئة تحرير الشام في مناطق مختلفة.

كتلة ديمقراطية وتقدمية

خلاصة القول إن التنظيم الذاتي للطبقات الشعبية المناضلة من أجل مطالب ديمقراطية وتقدمية هو وحده القادر على تمهيد الطريق للتحرر الحقيقي. ويتوقف هذا بالطبع على القدرة على تخطي العقبات العديدة، من إنهاك بسبب الحرب وعوز وتفكك اجتماعي.

ومن أجل رفع مطالب، من قبيل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة وتقرير المصير للشعب الكردي وتحرر النساء، بقصد بناء تضامن بين المستغلين والمضطهدين في البلد، سيتعين على التقدميين والديمقراطيين السوريين بناء وإعادة بناء منظمات شعبية، من نقابات عمالية ومتحدات لفئات السكان وحركات نسوية، وإرساء هياكل وطنية توحدها. وفي هذا السياق، سيكون بناء منظمات نقابية مستقلة وجماهيرية أمرًا اساسيا لتحسين ظروف معيشة الناس وعملهم، وبشكل أعم، للنضال من أجل الحقوق الديمقراطية ونظام اقتصادي قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة.

بعد سقوط الأسد، يرفرف أمل في مستقبل أفضل، لكن إعادة تشغيل الاقتصاد يمثل تحدياً كبيراً لتحسين حياة السوريين والسوريات. ستكون هناك حاجة إلى مساعدة دولية لمعالجة المشاكل الاقتصادية الهيكلية، ولكن يجب أيضا تحول طويل الأجل للاقتصاد السياسي لسوريا إذا ما أريد تفادي تكرار أخطاء الماضي. ويتوقف ذلك كله على قدرة السوريين والسوريات على إعادة إطلاق النضالات من أسفل، وإعطاء مكانة مركزية للعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية. هذه الإمكانية موجودة اليوم على الأقل.

نشر لأول مرة في: https://www.newarab.com/opinion/hts-neoliberalism-wont-improve-syrias-economy

سوريا : سيناريو البلقان

بقلم؛ مات برومفيلد Matt Broomfield

18 ديسمبر 2024

لا يزال مستقبل سوريا غامضاً منذ سقوط بشار الأسد في حرب خاطفة في وقت سابق من هذا الشهر. وبينما يحتفل الملايين بحق بسقوط الديكتاتور، تتنافس القوى الكبرى - بما في ذلك الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل - للتأثير على التسوية السياسية الجديدة. وقد سيطرت الجماعة السلفية المتمردة «هيئة تحرير الشام» على الحكومة المركزية، ما أجبر عشرات الآف الشيعة والأقليات الدينية الأخرى على الفرار من البلد؛ ويخشى العلويون في المناطق الساحلية من انتقام النظام الجديد؛ وتواجه الجماعات الكردية في شمال شرق البلاد هجومًا من الميليشيات المدعومة من تركيا. وفي ظل هذه الخلفية المتوترة، يتمثل أحد أكثر السيناريوهات المعقولة في نسخة القرن الحادي والعشرين من المصير الذي حل بيوغوسلافيا السابقة. هناك، مهّد انهيار الدولة الطريق للصراع بين الأعراق، وبلغ ذروته في مذبحة 8000 بوسني في سريبرينيتسا والتقسيم النهائي للفدرالية الاشتراكية السابقة على أسس عرقية. أدّت الإصلاحات الهيكلية النيوليبرالية من جهتها إلى الركود الاقتصادي والبطالة وهجرة السكان، لصالح النخب المحلية والدولية.

ويرفض المؤرخ اليوغوسلافي أندريه غروباتشيتش الاستخدام البسيط لمصطلح «البلقنة» لوصف هذه العملية، لأنه ينطوي على رؤية قومية جوهرانية تجعل شعوب شبه جزيرة البلقان عاجزة عن التعايش السلمي. ويصرُّ، بدلاً من ذلك، على أنها «بلقنة من أعلى»: برنامج يرعاه الغرب لعمليات نقل السكان و»التدخلات الإنسانية» التي عمّقت العداوات الإقليمية من خلال خلق مجموعة من الدول العرقية الصغيرة. وقد أدى ذلك إلى ظهور نموذج «الاستقرار الديمقراطي»، حيث حقق رجال البلقان الأقوياء سلامًا نسبيًا عبر الحكم بقبضة حديدية، مع فتح اقتصاداتهم أمام التجارة من الشرق والغرب على حد سواء. وقد ساعد الاتحاد الأوروبي في دعم هذه الحكومات القمعية، وأبقاها في حالة خضوع دائم، مع حرمانها من أي احتمال حقيقي لنيل عضوية الاتحاد.

وعلى الرغم من اختلاف السياقات، لا يوجد ما يجعل هذا النموذج خاصا بالبلقان. فتركيا بزعامة رجب طيب أردوغان، التي احتفلت هذا العام بربع قرن من انتظار الضم إلى الاتحاد الأوروبي، يُسمح لها أيضًا بقمع الأقلية الكردية داخل حدودها وخارجها مقابل قمع ملايين اللاجئين السوريين وغيرهم من المهاجرين. ودون المبالغة في المماثلة، يمكن النظر إلى أذربيجان والمملكة العربية السعودية كنموذجين آخرين لـ «الاستقرار»، حيث تُستخدم علاقاتهما الوثيقة مع الغرب لتبييض أنظمتهما القائمة على هويات حصرية.

واليوم، يتردد الشعار نفسه على ألسنة قادة سوريا. وللحفاظ على استقرار البلد المزعوم، ينتهجون سياسة عدم اعتداء على القوات الإسرائيلية التي تحتل مساحات جديدة من الجنوب. وهم ينأون بأنفسهم عن روسيا - مقترحين عليها سحب قواتها التي كانت متمركزة في سوريا لدعم الأسد - ويتجهون إلى القوى الغربية، ويعيدون إقامة علاقات دبلوماسية معها ويضغطون فعلياً من أجل تخفيف العقوبات. عندما أدار رئيس الوزراء الانتقالي محمد البشير شبه دولة هيئة تحرير الشام في إدلب بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2024، اعتمد جملة إجراءات «تحديث»، بما في ذلك تقنيات الحوكمة الإلكترونية وقوانين التخطيط الليبرالية. واليوم، تروّج حكومته للتحول من الحمائية إلى نموذج السوق الحرة: إزالة الضوابط التقييدية على الواردات وإضفاء الشرعية على التجارة بالدولار، ما أسعد المستثمرين الدوليين، الذين يتوقعون نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب من رقمين لسنوات قادمة. يعد النظام أيضًا باحترام الأقليات الدينية، على الرغم من أنه من المفهوم أن تستمر معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية.

لكن، كما كان الحال في البلقان، قد تنهار أحلام اليوطوبيا النيوليبرالية. كانت إدلب، في ظل حكم هيئة تحرير الشام، حالة نموذجية لرأسمالية محاسيب: نظام احتكاري تهيمن فيه النخبة السياسية على واردات النفط، وبورصات العملة، وسوق المواد الغذائية، وحتى مراكز التسوق، بينما تقمع المنتفعين المنافسين أو المعارضين السياسيين. ومن المرجح توسيع هذا النظام الآن في جميع أنحاء سوريا، حيث تستفيد الزمرة المحيطة بالجولاني من أموال إعادة الإعمار بينما يملأ برنامج الخصخصة الحكومي جيوب رجال الأعمال التابعين للنظام (كما رأينا في بيع الأصول العامة في عهد الأسد.)

وبهذا المعنى، توضح هيئة تحرير الشام التوازن المتشكل بين الإسلام المتشدد والاقتصاد النيوليبرالي. وكما قال آصف بيات، لم يتمكن الإسلام الملتزم اجتماعياً في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، والذي تطور في تجاذب اختياري مع الحركة الشيوعية، من الصمود في مرحلة الانتقال ما بعد الحرب الباردة. وقد حل محله تدريجيًا تيار أكثر استنادًا إلى الهوية يجمع بين المحافظة والطائفية من جهة والنيوليبرالية والعولمة من جهة أخرى. كما

التتمة صفحة 20

سوريا : سيناريو البلقان

بقلم؛ مات برومفيلد Matt Broomfield

تتمة الصفحة 19

استُخدمت الهوية العرقية أو الدينية، في دول غرب البلقان، غطاء لنقص خدمات اجتماعية ذات مغزى تسديها الدولة. وغالباً ما أجج المستبدون المشاعر الشعبوية المعادية للغرب لإلهاء قاعدتهم عن المصاعب الاقتصادية، بينما كانوا ينفذون إصلاحات نيوليبرالية مدعومة من الغرب.

وبالطبع، هناك انقطاعات جلية بين السياسة الأمريكية الانتصارية في التسعينيات ومقاربتها للوضع الحالي. فبعد فترة من نزعة تدخلية قصوية، بدأت شهية الولايات المتحدة المهيمنة في شن حملات القصف المباشر لخصومها من الدول في التراجع. وأستعيض عن الحروب الجوية، من قبيل «الصدمة والترويـع»، عهد كلينتون وبوش باللجوء المتزايد إلى مجموعات مختلفة من الوكلاء الحكوميين وغير الحكوميين من البلقان إلى الشرق الأوسط. وفي عهد أوباما، وجهت عمليتا «تيمبر سيكامور» و»تدريب وتجهيز» الموارد إلى ما يسمى بـ «الثوار المعتدلين» في سوريا، لكنها لم تحقق سوى القليل من الضربات المهمة ضد الأسد، حيث سرعان ما تم التغلب على المقاتلين المدعومين من الولايات المتحدة من قبل التنظيم السابق لهيئة تحرير الشام، جبهة النصرة. وفي الوقت نفسه، دعم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الجناح العسكري للفيدرالية التي يقودها الأكراد والمعروفة باسم الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا في حربها ضد داعش. بعد هزيمة داعش، تراجع عدد الضربات الجوية الأمريكية المعلنة في العراق وسوريا من بضع عشرات الآلاف إلى 20 ضربة جوية فقط في عام 2022، وأصبحت الولايات المتحدة تعتمد بشكل متزايد على تركيا وإسرائيل لتعزيز مصالحها الإقليمية. لذا لم تكن الحملة الجوية الأمريكية، بل الضربات العقابية التي وجهتها إسرائيل لحلفاء الأسد الرئيسيين - إيران وحزب الله - هي التي مهدت الطريق أمام هجوم هيئة تحرير الشام على دمشق.

كيف سترد الولايات المتحدة على الوضع الجديد على الأرض؟ لطالما كان وجودها في شمال البلاد مبررًا بتهديد تنظيم داعش، لكنه كان يهدف أيضًا إلى منع إيران من إقامة منطقة نفوذ متاخمة لطهران والبحر المتوسط. وقد يكون سقوط الأسد قد غيّر كل ذلك. فخلال الأسبوعين الماضيين، تفرقت القوات الموالية لإيران، في حين تقدمت الميليشيات المدعومة من تركيا إلى أراضي الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا غرب الفرات، وتأمل في إنهاء المهمة في المناطق الشرقية حيث لا تزال

الولايات المتحدة متمركزة. ويبقى أن نرى ما إذا كانت الإدارة الأمريكية الجديدة ستمنح تركيا الإذن بتوسيع احتلالها ليشمل جميع أراضي الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا أم لا. وقد أكدت الولايات المتحدة لأنقرة منذ فترة طويلة أن تعاونها مع الحركة الكردية المسلحة كان «مؤقتًا وتعامليًا وتكتيكيًا». وقد سعى ترامب إلى سحب القوات الأمريكية في عام 2019، ما فتح الباب أمام الغزو التركي المدمر المسفر عن مقتل المئات وتشريد مئات الآلاف. وقد أكد مؤخراً بأن الولايات المتحدة يجب ألا يكون لها «أي شأن» بسوريا، على الرغم من أن المحافظين الجدد في حكومته قد يختلفون معه.

إن انسحابا أمريكيا لن يسمح للسوريين بتقرير مصيرهم بأنفسهم. وبدلاً من ذلك، سيدشن مرحلة جديدة من الصراع، حيث ستفسح القوات الأمريكية على الأرض المجال لبلقنة للصراع من فوق. وكجزء من هذه العملية، يمكن للقوى الكبرى أن تعتمد على القوى الإقليمية ضامنة الاستقرار في المنطقة للقيام بعملها القذر نيابة عنها: تصفية الفيدرالية التي يقودها الأكراد وتقسيم سوريا بين إسرائيل وهيئة تحرير الشام وتركيا. ومع أمل روسيا في الاحتفاظ بقواعد عسكرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط العلوي وربما الترحيب بسوريا الجديدة ضمن مجموعة البريكس، قد يتمكن الجولاني من تكرار خفة اليد في غرب البلقان عبر مصادمة موسكو وبروكسل بعضهما مع بعض. ولكن من المرجح، كما هو الحال في غرب البلقان، أن تكون نتيجة هذه المقاربة المزيد من إراقة الدماء بين الأعراق. وسيدعو البعض إلى حل من خلال عمليات نقل السكان، ما سيؤدي إلى تفتيت المجتمعات المختلطة التي نجت من الحرب الأهلية التي استمرت ثلاثة عشر عامًا - ويصب في مصلحة الطائفيين مثل الجولاني.

إن الصدمة التي رافقت تفكك يوغوسلافيا تعني أنه لم يكن هناك أي احتمال واقعي لـ «البلقنة من الأسفل»، والبناء على تاريـخ المنطقة في التعاون بين الأعراق لإقامة فيدرالية تعددية جديدة. لكن في سوريا، يمكن أن تشير تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا متعددة الأعراق، التي يضم نحو أربعة ملايين نسمة، وحيث يتعايش الناشطون الأكراد اليساريون والجماعات العربية المحافظة بسلام، إلى طريق ممكن للمضي قدماً. وقد تجنبت هيئة تحرير الشام والإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا في معظمها الصراع على مدى الأسبوعين الماضيين من التغيير الإقليمي الدينامي. فهل يمكن للضغط الشعبي أن يؤدي إلى تقاسم السلطة بينهما؟ الاحتمالات ضئيلة، وربما تعني البراغماتية النيوليبرالية لهيئة تحرير الشام أنها ستختار الطريق الأقل مقاومة: السماح لشركاء الغرب الإقليميين السلطويين بأن يصبحوا أسياد سوريا المجزأة والتشكيك في بقاء الدولة الكردية المصغرة. لكن في هذه المرحلة، لا شيء محسوم سلفاً.

المصدر: موقع مجلة اليسار الجديد New Left Review

https://newleftreview.org/sidecar/posts/the-balkan-scenario

من سوريا إلى فلسطين، التحرر يأتي من الأسفل

بقلم؛ جوزيف ضاهر

قبيل سقوط نظام بشار الأسد في سوريا في نهاية هذا الأسبوع، بدأت تبرز انقسامات داخل حركة التضامن الدولية مع فلسطين مع انتشار أنباء سيطرة هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري الموالي لتركيا على حلب ومناطق أخرى. واعتبر البعض أن هذا الهجوم العسكري من قبل «القاعدة وإرهابيين آخرين» مؤامرة إمبريالية غربية ضد النظام السوري، تهدف إلى إضعاف ما يسمى «محور المقاومة» بقيادة إيران وحزب الله.

واعتبروا أن هاتين الدولتين حليفتان للفلسطينيين، وأن زعزعة استقرارهما من شأنه أن يضعف النضال من أجل تحرير فلسطين. وقد اعتُبر وقوع هذا الهجوم العسكري الذي نفذته هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري بعد يوم واحد فقط من إبرام وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل أمرًا مثيرا للشبهة.

بيد أن هذا الوصف للسياق الاجمالي ينطوي على ثغرات عديدة، ويدل إن ثمة حاجة إلى دليل، على عدم فهم الدينامية السورية والإقليمية.

السياق الحقيقي

جرى هجوم هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري في وقت كان فيه حلفاء النظام السوري الرئيسيون في حالة ضعف. إذ كانت القوات العسكرية الروسية تركز على حربها الإمبريالية ضد أوكرانيا، في حين تلقت إيران وحزب الله ضربة قوية بسبب الحرب الإسرائيلية في لبنان. كل هذا عكس الضعف الهيكلي العام للنظام السوري، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، ما أدى إلى انهياره كبيت من ورق.

ولا شك أن حكومة تركيا ساهمت بطريقة أو بأخرى في الهجوم العسكري على النظام. طبعا، كان هدف أنقرة في البداية تحسين موقفها في المفاوضات المستقبلية مع النظام السوري، ولا سيما مع إيران وروسيا. لكن مع سقوط النظام، كانت تستعد للعب دور أكثر أهمية. كما سعت من خلال الأراضي التي احتلها الجيش الوطني السوري إلى إضعاف قوات سوريا الديمقراطية، التي يهيمن عليها الجناح المسلح للحزب الكردي، حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو منظمة شقيقة لحزب العمال الكردستاني.

وقد أدى استيلاء الجيش الوطني السوري على منطقتي تل رفعت والشهباء في شمال حلب وبلدة منبج، التي كانت خاضعة سابقًا لحكم قوات سوريا الديمقراطية، إلى نزوح أكثر من 150 ألف مدني وإلى العديد من انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأكراد، بما في ذلك الاغتيالات.

وقبل سقوط الأسد، كانت هيئة تحرير الشام مستقلة نسبيا عن تركيا. وقد أظهر الاستيلاء على حلب تطورها إلى منظمة أكثر انضباطاً وتنظيماً، حيث جمعت، على مر السنين، عدداً من المجموعات العسكرية تحت لوائها. وفيما كانت الأمم المتحدة والولايات المتحدة وتركيا ودول أخرى تعتبرها منظمة إرهابية، حاولت منذ انفصالها عن تنظيم القاعدة في عام 2016 إبراز صورة أكثر اعتدالاً كطرف عقلاني ومسؤول.

بيد أن هيئة تحرير الشام تظل منظمة استبدادية ذات أيديولوجية إسلامية أصولية، وتضم في صفوفها مقاتلين أجانب. وقد خرجت العديد من المظاهرات في إدلب للتنديد بنظام هيئة تحرير الشام وانتهاكاته للحريات السياسية وحقوق الإنسان. وتمثل كل من هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري تهديدًا لسوريا ديمقراطية.

ولم يكن للولايات المتحدة أو إسرائيل أي دور في هذه الأحداث. بل كانتا في الواقع قلقتين إزاء ما حدث حتى الآن. فقد قال مسؤولون إسرائيليون، على سبيل المثال، أن «انهيار نظام الأسد من المحتمل أن يخلق فوضى قد تتطور فيها التهديدات العسكرية ضد إسرائيل». والأكثر من ذلك، لم تكن إسرائيل منذ عام 2011 تؤيد إسقاط النظام السوري.

وفي يوليو 2018، لم يكن لدى نتنياهو أي اعتراض على استعادة الأسد السيطرة على البلد وتثبيت حكمه. وصرّح بأن إسرائيل لن تتحرك إلا ضد التهديدات المرصودة، مثل إيران وقوات/ نفوذ حزب الله، موضحًا: «لم تكن لدينا مشكلة مع نظام الأسد، فمنذ 40 عامًا لم تُطلق رصاصة واحدة في مرتفعات الجولان».

ومع انتفاء هذا الفاعل المستقر، أخذت إسرائيل زمام الأمور بيدها. اجتاح جيش الاحتلال الإسرائيلي، في الأيام التي أعقبت سقوط النظام السوري، الجزء السوري من جبل الشيخ في مرتفعات الجولان. وسعت إلى منع المتمردين من الاستيلاء على المنطقة، ونفذت أكثر من 350 غارة ضد بطاريات مضادة للطائرات، ومطارات عسكرية، ومواقع إنتاج أسلحة، وطائرات مقاتلة وصواريخ. وقصفت زوارق الصواريخ منشآت بحرية سورية في ميناء البيضاء وميناء اللاذقية، حيث كانت ترسو 15 قطعة بحرية سورية.

وتهدف هذه الغارات إلى تدمير قدرات سوريا العسكرية لمنع استخدامها ضد إسرائيل. كما أنها تنقل رسالة مفادها أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يمكن أن يثير زعزعة الاستقرار السياسي في أي وقت إذا ما تبنت الحكومة المقبلة موقفًا عدائيًا لا يخدم مصالح إسرائيل.

"محور المقاومة" مقابل النضال من الأسفل

فضلا عن حقيقة أنهم يتجاهلون عمل الفاعلين المحليين السوريين، تكمن المشكلة الرئيسية في حجج أنصار «محور المقاومة» داخل حركة التضامن مع فلسطين فيما توحي به من أن تحرير فلسطين سيأتي من الأعلى. فبحسبهم سوف تنجح هذه الدول بنحو ما، على الرغم من طبيعتها الرجعية والاستبدادية وتوجهها الاقتصادي النيوليبرالي، في تأمين الحرية.

وهذا يتجاهل حقيقة أن سياستها الخارجية مكيفة بالحاجة إلى حماية مصالحها السياسية الخاصة، وأن الدول الاستبدادية في المنطقة قد خانت الفلسطينيين وقمعتهم مرارًا وتكرارًا.

وفي الوقت الذي تدعم فيه إيران القضية الفلسطينية خطابيًا وتمول حركة حماس، تسعى منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 إلى تحسين موقعها في المنطقة لتكون في أفضل وضع للمفاوضات المستقبلية مع الولايات المتحدة. كما أنها تريد تجنب أي حرب مباشرة مع إسرائيل. وهدفها الجيوسياسي الرئيسي تجاه الفلسطينيين هو استخدامهم كوسيلة ضغط.

وبالمثل، برهنت سلبية إيران في مواجهة الهجمات الإسرائيلية على لبنان–ولا سيما بعد اغتيال كوادر حزب الله الرئيسية–أن أولويتها هي حماية مصالحها الجيوسياسية الخاصة. ولا ننسى أن إيران لم تتردد في الماضي في خفض تمويلها لحركة حماس عندما لم تتطابق مصالحهما: كما حدث خلال الانتفاضات في سوريا في عام 2011 وعندما رفضت الحركة الفلسطينية دعم القمع القاتل الذي مارسه نظام الأسد ضد المتظاهرين.

وبالمثل، لم يتفاعل النظام السوري مع الحرب الإسرائيلية على غزة، مع أنه كان هو الآخر هدفًا للهجمات. بل إنه في الواقع تجنب أي مواجهة مباشرة مع إسرائيل منذ عام 1974.

وقد قمع النظام تاريخيًا الفلسطينيين في سوريا، وقتل العديد منهم منذ عام 2011. كما

التتمة صفحة 22

من سوريا إلى فلسطين، التحرر يأتي من الأسفل

بقلم؛ جوزيف ضاهر

تتمة الصفحة 12

قام بتدمير مخيم اليرموك في دمشق الذي كان يضم عددًا كبيرًا من اللاجئين الفلسطينيين. وفي الأيام الأخيرة، تم إطلاق سراح 630 سجينًا سياسيًا فلسطينيًا من سجن صيدنايا وحده.

وفضلا عن ذلك تدخل نظام حافظ الأسد، في عام 1976، ضد الحركة الوطنية الفلسطينية والمنظمات اليسارية اللبنانية دعماً للأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة في لبنان. كما قام بعمليات عسكرية ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت في عامي 1985 و1986. وفي عام 1990، كان هناك حوالي 2500 سجين سياسي فلسطيني في السجون السورية.

يتجاهل أنصار «محور المقاومة» أيضًا بيان حركة حماس الذي هنَّأ الشعب السوري على تحقيق «تطلعاته في الحرية والعدالة» بعد الإطاحة بالأسد.

التحرير للجميع

إن قائمة الجرائم التاريخية التي ارتكبها نظام الأسد في حق الفلسطينيين لا تستدعي بالطبع التشكيك في حقيقة أن الإمبريالية الأمريكية لا تزال مدمرة وقاتلة بشكل استثنائي. ومع ذلك، فإن دعم الأنظمة السلطوية والاستبدادية يضر بهدف تحرير فلسطين. فهو يعني القبول باستمرار القمع في أجزاء أخرى من المنطقة باسم تحرير شعب، وهذا ليس ما يدعو إليه النضال الفلسطيني ولا ما يمكن أن يحقق هذا الهدف حقًا.

فما يحدث في المنطقة يرتبط في نهاية المطاف ارتباطًا مباشرًا بمستقبل فلسطين.

تتماهى غالبية كبيرة من الطبقات الشعبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع النضال الفلسطيني، وترى أنه مرتبط بنضالاتها المحلية من أجل الديمقراطية والمساواة. ومن الأهمية بمكان أن يفهم أولئك الذين ينظمون تضامنا مع فلسطين أن الطبقات الشعبية الفلسطينية والإقليمية هي قوى اجتماعية مركزية قادرة على خلق الظروف اللازمة لتحقيق التحرر بدعمها.

فعندما يناضل الفلسطينيون، فإن ذلك يطلق حركة تحرر إقليمية، والحركة الإقليمية بدورها تغذي الحركة في فلسطين المحتلة.

وقد اعترف الوزير اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان بالخطر الذي تمثله الانتفاضات الشعبية في منطقة الشرق الأوسط على إسرائيل في 2011، عندما قال إن الثورة المصرية التي أطاحت بحسني مبارك كانت تهديدًا لإسرائيل أكبر من إيران.

ليس المقصود إنكار حق الفلسطينيين واللبنانيين في مقاومة إسرائيل، بل توضيح أن الثورة الموحدة للطبقات الشعبية قادرةٌ على تغيير المنطقة بأسرها وإسقاط الأنظمة الاستبدادية وطرد الولايات المتحدة والقوى الإمبريالية الأخرى.

إن المهمة الرئيسية لحركة التضامن الدولية مع فلسطين، ولا سيما في الغرب، هي فضح الدور المتواطئ لطبقاتنا الحاكمة في دعم دولة الفصل العنصري الاستعماري الإسرائيلي. يجب أن نضغط عليها لقطع جميع العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع تل أبيب. هذا هو السبيل الوحيد لإضعاف إسرائيل وتمهيد الطريق لتحرير فلسطين والمنطقة ككل.

وكما كتب ثوري سوري من هضبة الجولان السورية المحتلة من قبل إسرائيل، في صيف 2014: «الحرية مصير مشترك لغزة واليرموك والجولان». يحمل هذا الشعار الأمل في تحول ثوري إقليمي، وهو استراتيجية التحرير الواقعية الوحيدة.

********.

جوزيف ضاهر أستاذ في جامعة لوزان في سويسرا وجامعة غنت في بلجيكا. وهو مؤلف كتاب "سوريا بعد الانتفاضات، الاقتصاد السياسي لصمود الدولة" ، و "حزب الله: الاقتصاد السياسي لحزب الله في لبنان"، و "الماركسية وفلسطين" .

المصدر: https://www.gaucheanticapitaliste

نُشر لأول مرة في The New Arab.

"الفرح مشفوع بالحذر والخوف على الديمقراطية والحريات المستعادة".

مقابلة مع منيف ملحم

يعيش منيف ملحم في دمشق. وهو مناضل في حزب العمل الشيوعي، سُجن لمدة 17 عامًا في سجن تدمر الرهيب. وهو عضو في الأممية الرابعة، ولم يتخلَّ قط عن نضاله ضد الديكتاتورية واعتقل مرة أخرى لبضعة أشهر قبل خمس سنوات، ولكن لحسن الحظ أطلق سراحه. تمكنا من الحصول على انطباعاته الأولى بشأن الاضطرابات الجارية في سوريا.

استقبل شعب سوريا سقوط نظام الأسد بفرح وحماس طوال الأيام العشرة التي استغرقتها هجوم هيئة تحرير الشام، وفي المدن التي تم الظفر بها على طريق دمشق، كيف تفسر موجة الأعماق الشعبية هذه؟

نعم، استقبل الشعب السوري سقوط نظام الأسد بفرح كبير. فقد حكم هذا النظام سورية لأكثر من نصف قرن بدكتاتورية لا تُضاهى. وقد شهد العقد الأخير من حكمه تدمير البشر والحجر، وشرد زهاء نصف سكانه داخل سورية وخارجها، وقتل أو أدى إلى قتل أكثر من نصف مليون من سكانها، وأخضع هذا النظام الوحشي نسبة كبيرة من مواطنيه لكل أنواع التعذيب والإذلال والفقر والحرمان من أبسط مقومات الحياة.

أُعتُقلت مع أربعة من أشقائي واثنتين من أخوات زوجتي، وقضينا ما مجموعه أكثر من نصف السنوات في المعتقلات في عهد الأسد الأب.

بعد الثورة، في عام 2011، قام النظام بنهب منزلنا وحرقه (منزل أثري قديم يعود تاريخه إلى الربع الأول من القرن الماضي)، وتم تهجيرنا منه، واعتقلت مع العديد من أبناء وبنات عائلتي. ما حدث لنا ربما أقل خطورة مما جرى لآلاف العائلات السورية التي فقدت أبناءها في المعتقلات أو نتيجة عنف النظام والمجازر التي ارتكبها على مدار نصف قرن من حكمه. أما الانطباع بأن ثمة مؤيدين للنظام، فهذا صحيح، لكنهم في الواقع لا يتجاوزون 20% من الشعب السوري، ومعظمهم إما أصحاب مصالح مرتبطة بمافيات النظام، أو أقليات طائفية أو قومية خرب النظام وعيها بمساعدة القوى الإسلامية المسلحة لأن الثورة ضده تهدد حياتهم.

لماذا انهار الجيش السوري فورا بلا قتال؟

منذ الأيام الأولى للثورة بدأ الجيش يتفكك بالانشقاق أو الفرار، لخوف الجنود على حياتهم في صراع لا مصلحة لهم فيه. وفي نهاية العام 2018، كانت الوحدة الوحيدة المتماسكة المتبقية في الجيش هي الفرقة الرابعة بقيادة ماهر الأسد، والتي اعتمدت على تجنيد الشبيحة (قتلة مرتزقة استأجرهم النظام. م) للقتال أكثر من اعتمادها على عناصرها المنشغلين بالنهب وجمع الجزية على الحواجز. الحرس الجمهوري مكلَّف بحماية القصر الرئاسي وملحقاته في دمشق. أما بقية الجيش فيتكون أساساً من مجندين جدد وميليشيات إيرانية بمقدمتها حزب الله. وقد تم سحب معظمهم إلى لبنان. وبوجه عام، أصبحت معنوياتهم جميعاً منخفضة جداً بسبب طول أمد الحرب وعدم الاهتمام بالغذاء والسلاح. ما أدى إلى الصورة التي رأينا عندما تقدمت الفصائل العسكرية برعاية تركيا ودعمها.

لا يتحدث الإعلام الغربي إلا عن هيئة تحرير الشام، ولا يأتي على ذكر الجيش الوطني السوري الممول والمسلح من تركيا والذي يتقدم في روجآفا مرتكباً المجازر، فما تأثير الجيش الوطني السوري في تطور الوضع؟

إذا كانت مهمة هيئة تحرير الشام هي إسقاط نظام الأسد، فإن الفصائل العسكرية التي شكلتها تركيا في الشمال من الفصائل العسكرية السورية التي انسحبت من جميع المناطق العسكرية المواجهة للنظام، وضعت لنفسها هدفاً يتمثل في مواجهة القوات الكردية التي تعتبرها تركيا أعظم خطر على حدودها. ونتيجة لذلك، لا أعتقد أنهم سيكون لها دور آخر غير الذي حددته لها تركيا. لن يكون لها دور كبير في مصير سوريا القادمة، سوى دور قوة ضغط تركية على المنتصرين الحقيقيين في سورية.

يقدم الجولاني نفسه على أنه قد تغير. هل تثق به وبهيئة تحرير الشام لإعادة تأسيس شكل من أشكال الديمقراطية في سورية؟

لا أنا ولا معظم السوريين الذين ابتهجوا بسقوط النظام على يد الجولاني يثقون بالخطابات والتطمينات التي يغدقها الجولاني على السوريين والسوريات. فالفرح الذي غمر شعب سوريا بسقوط نظام الأسد يرافقه حذر وخوف على الديمقراطية والحريات المستعادة منذ بداية الثورة بسبب حضور الجولاني القوي.

يزعم بعض الباحثين أن كل ذلك هو استمرار لثورة 2011، فهل نصدقهم؟

منذ بداية الثورة، وتحديداً بعد السنة الرابعة للثورة السورية، اعتبر الكثير من السوريين الفصائل العسكرية السلفية الجهادية قوى معادية للثورة، وقد أبانت السنوات القليلة الماضية أن سكان الشمال السوري يرفضون هيئة تحرير الشام. وما المظاهرات التي خرجت ضد الجولاني في إدلب هذا العام للمطالبة بإسقاطه إلا دليل على ذلك.

أنجزت المقابلة: ميراي كورت

منيف ملحم – التزام ثوري

بقلم فانديفورد بيير

ولد منيف ملحم في حمص عام 1951. كان ضابط صواريخ أرض-جو، طُرد عام 1973 لكونه ماركسيا من الجيش الذي كان يسيطر عليه الحزب الوحيد، حزب البعث. في عام 1974، بادر إلى إنشاء حلقة عمال ماركسيين. وفي عام 1976، تأسست رابطة العمل الشيوعي. وبعد انخراطه في العمل السري، انتخب عضواً في المكتب السياسي عام 1978. وكان معروفا كممثل لحساسية تروتسكية في الحزب. في آب/أغسطس 1981، تم تنظيم مؤتمر عام سري لـ "حزب العمل الشيوعي" في لبنان. تمكنت الأجهزة الأمنية البعثية من اعتقال جميع المندوبين تقريبًا بعد فترة وجيزة. كانت تلك حقبة قمع النظام الشرس للشيوعيين الذين لم يبايعوه، وكذلك الإسلاميين، الذين تعرض الآلاف منهم للسجن والتعذيب. قضى منيف 17 عامًا في سجون حافظ الأسد. بعد ست سنوات، عرضت عليه السلطات صفقة معتادة: الإفراج عنه مقابل وعد بالكف عن العمل السياسي، وهو ما رفضه مع رفاق آخرين. وبعد خمس سنوات، قوبل العرض نفسه بالرفض نفسه. وبعد أن عجزت السلطات عن جعلهم يقبلون شروط الإفراج عنهم، قدمتهم أخيرًا للمحاكمة–كانوا معتقلين حتئد بلا تهمة–أمام محكمة الدولة العليا التي حكمت عليهم بالسجن مددا تصل إلى عشرين سنة. نُقل إلى سجن تدمر سيء الذكر، وتميزت السنوات الأربع الأخيرة من اعتقاله بجلسات تعذيب يومية. أُطلق سراحه من السجن عام 1997.

في مستهل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبعد وصول بشار الأسد إلى السلطة، شهدت سوريا فترة وجيزة من الانفتاح، عرفت باسم "ربيع دمشق"، ظهور "المنتديات"، وهي منتديات نقاش وحوار، في جميع أنحاء البلد، كان فيها دور لعدد من الأعضاء السابقين في حزب العمل الشيوعي. وكان ثقل السنوات الطويلة التي قضوها في السجن، بالإضافة إلى تفكك الاتحاد السوفييتي، قد أجبر العديد منهم على التخلي عن اقتناعاتهم، بل إن بعضهم أصبح من أنصار الديمقراطية الأمريكية.

من جهته أسس منيف ملحم "منتدى اليسار للحوار" في دمشق مع شباب ماركسيين. وسرعان ما أُغلقت جميعها تحت ضغط الأجهزة الأمنية. وفي متم العام 2002، أطلق حركة مناهضة للعولمة الرأسمالية، إلى أن أجبرتهم الرقابة الخانقة من قبل الأجهزة الأمنية على وقف نشاطهم.

صمد منيف ملحم في ظروف مادية وصحية غير مستقرة طوال هذه السنوات، وذلك بفضل التضامن المادي من الأصدقاء والرفاق على وجه الخصوص.

وبعد الانتفاضة الشعبية في عام 2011، واصل سعيه للنشاط ضمن حركة الاحتجاجات الشعبية. ونتيجة لذلك، سُجن مرة أخرى في عام 2019. أُطلق سراحه بعد تسعة أشهر، وهي فترة يصفها بأنها أسوأ من تلك التي عاشها خلال 17 عامًا قضاها في السجن حتى عام 1997.

ومع سقوط النظام، أسهم في تجميع المناضلين الذين يريدون إعادة الوصل مع الأهداف الديمقراطية والثورية لعام 2011، من أجل تحرير كامل الأراضي السورية من قوات الاحتلال، سواء كانت إسرائيلية أو تركية أو أمريكية أو إيرانية أو روسية، حتى يتمكن الشعب من اكتساب الثقة في قدرته على تنظيم المجتمع من الأسفل.

المصدر: https://www.europe-solidaire.org/spip.php?article72963

سوريا أردوغان؟

بقلم؛ جيهان توغال

نُشر في 14 ديسمبر 2024

نُشر لأول مرة على موقع NLR Sidecar.

تشعر الأوساط التركية الموالية للحكومة بالنشوة، ليس فقط لأن التحالف الذي يقوده الإسلاميون قد أطاح الديكتاتور الذي كانوا يكرهون، بل أيضًا لاعتقادهم أن رئيسهم مدبر العملية برمتها. في بداية الربيع العربي، حسب حزب العدالة والتنمية أن الانتفاضات ستنتج بضع حكومات تتبنى «النموذج التركي»، الذي يجمع الدين المحافظ والديمقراطية الرسمية والحوكمة النيوليبرالية. وبدا الإسلاميون السوريون مطابقين لهذا النموذج. ولكن بعد أن جعلت حملة الأسد العنيفة على الاحتجاجات المدنية مثل هذا التحول مستحيلاً، بدأت تركيا في تسليح جملة ميليشيات متمردة، منضمة بذلك إلى القوى الغربية وروسيا وإيران في سباق لعسكرة الصراع وإضفاء الطابع الطائفي عليه. وأفضى ذلك إلى تقسيم البلد إلى مناطق شيعية وسنية وكردية منفصلة. وعبر ما لا يقل عن أربعة ملايين سوري الحدود إلى تركيا، مما أجج مشاعر العداء للمهاجرين في البلد. بدا المأزق بلا نهاية إلى أن استولت القوات التي يقودها الإسلاميون أخيراً على دمشق الأسبوع الماضي.

ومنذئذ، أشادت الصحف الإسلامية بأردوغان كقائد «للثورة السورية» و»فاتح سوريا» و»أعظم ثوري في القرن الحادي والعشرين». وبينما كان بعض أعضاء اليمين التركي بدأوا يشككون في سياسة الحكومة في سوريا، ويحملونها مسؤولية أزمة اللاجئين، يبدو أن أنصار أردوغان الآن على حق. فمع إطاحة الأسد، يتوقعون إعادة توطيد السلطة الداخلية حول حزب العدالة والتنمية الحاكم وزيادة هائلة في النفوذ التركي في المنطقة - ويبشر الكثيرون بالنهاية الفعلية للسيطرة الغربية.

من ناحية أخرى، ترى المعارضة أن سقوط الأسد ما هو إلا ثمرة لعبة أمريكية كان أردوغان والجهاديون مجرد بيادق فيها. وبينما يتوقع مؤيدو أردوغان قيام سوريا ديمقراطية وإسلامية تحت النفوذ التركي، يخشى الكماليون وغيرهم من الوسطيين من تقسيمها قانونيا وقيام دولة كردية – سيحملون مسؤوليته لأردوغان. سعى كلا المعسكرين، في مجرى الأسبوع الماضي، إلى تضخيم الأدلة التي تدعم موقفه وطمس ما يتعارض معه. لكن الواقع أشد تعقيدًا. إذ لا يزال ثمة قدر كبير من عدم اليقين بشأن من يدير الأمور في سوريا، وقد يستغرق توافر المعلومات الأكثر أهمية سنوات. ولذلك ينبغي قراءة ما يلي على أنه رسم أولي للدور التركي في الأحداث، وهو قابل للتغيير مع ظهور تفاصيل جديدة. ولكن هناك شيء واحد مؤكد بالفعل في هذه المرحلة المبكرة: حتى لو كان ميزان القوى قد مال لصالح أردوغان في الوقت الراهن، يمكننا القول إن الأوهام الإردوغانية حول إعادة هيكلة إمبريالية تركية للمنطقة عديمة الأساس.

تتحكم تركيا في العديد من الفصائل المسلحة في شمال سوريا، منظمة ضمن التحالف المعروف باسم الجيش الوطني السوري (الجيش السوري الحر سابقاً). وتأمل تركيا أن يقضي الجيش الوطني السوري على قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، ويُخضع الأكراد السوريين لحكومة إسلامية في دمشق. كما يرغب أنصار أردوغان في رؤية مسؤولين تابعين للجيش الوطني السوري في حكومة ما بعد الأسد. بيد أن تأثير تركيا على هيئة تحرير الشام - المنظمة التي قادت الهجوم على دمشق - محدود. أجرت تركيا، في الأيام الأولى من شهر كانون الأول/ديسمبر، محادثات مع روسيا وإيران بهدف بدا أنه إنهاء الأعمال العدائية عوض إطاحة الأسد. وقد دعا أردوغان علينا، في وقت سابق، في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، إلى إشراك الأسد في نظام انتقالي. وبعيدًا عن كونه مدبّرًا للحملة، يبدو إذن أن أردوغان أُجبر ببساطة على إعطاء الضوء الأخضر بعد أن أخذت هيئة تحرير الشام زمام المبادرة. وقد شاركت الجيش الوطني السوري في الهجوم، لكنه لم يقدهُ. وقد وردت أخبار عن احتكاكات بين هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري، وحتى عن اعتقال بعض كوادر الجيش الوطني السوري بتهمة الإساءة لمدنيين الأكراد، وهو أمر دال.

يثير هذا كله تساؤلًا حول ما تمثلُ هيئة تحرير الشام حقًا. فمع جذورها في تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، وإدراجها على قائمة واشنطن الرسمية للجماعات الإرهابية، يبدو غير مرجح أن تكون محبوبة الغرب. ومع ذلك، أدلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتصريحات متفائلة نسبيًا بشأن الاستيلاء على دمشق، وتفكيك «محور المقاومة» وإضعاف دور إيران الإقليمي. أما في تركيا، فالرأي منقسم حول التنظيم. إذ أن المعارضة مصرة على اعتبار هيئة تحرير الشام صنيعة الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما يصر أنصار أردوغان على أن تركيا سلحتهم ودربتهم على مدى السنوات القليلة الماضية. وثمة شائعة أخرى مفادها أن هيئة تحرير الشام تم تدريبها من قبل المخابرات البريطانية. ويزعم بعض الخبراء أن الهجوم على دمشق لم يكن لينجح دون مشاركة وكالات الاستخبارات الغربية؛ بينما يؤكد آخرون أن هذه الوكالات قد ضُللت أو غُلبت من قبل هيئة تحرير الشام. ويصف صالح مسلم، وهو قيادي كردي بارز من حزب الاتحاد الديمقراطي، هيئة تحرير الشام بأنها ببساطة «جزء من سوريا» يرغب الأكراد في التعايش معها.

يستحيل أن نعرف في هذه المرحلة أي من هاتين الأطروحتين هي الأكثر وجاهة. لكن لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن الإسلاميين قد كسبوا تعاطف شعوب المنطقة التي يرى بعضهم أنهم المعارضة الوحيدة الفعالة للوضع الراهن. وكثيرون في اليسار مستعدون للاعتراف بذلك عندما يتعلق الأمر بحركة حماس، بل إن ثمة ميلاً معيناً للمبالغة في تقدير مؤهلات حركة حماس المعادية للإمبريالية (رغم أن أصولها غير ذلك)، بينما يقللون من شأن الجاذبية الشعبية لمعظم الجماعات الإسلامية الأخرى. أيا تكن الجهات الراعية لهيئة تحرير الشام، جلي أن الجماعة تعبير عن ميل طويل الأمد: تعميم التنظيمات الجهادية وترويضها الجزئي، واختراقها للمؤسسات أو الاستيلاء عليها وإضفاء طابع شعبي عليها. تقوّضُ هذه الديناميات الثلاث بعضها بعضًا في بعض الأحيان، لكن آخر تطور في المأساة السورية شهد اجتماعها في شكل هيئة تحرير الشام.

وبعبارة أخرى، أيّاً يكن تسلسل الأحداث الدقيق، ليس هناك شك في أن الإسلاموية -وبشكل خاص نزعاتها الجهادية- قد اكتسبت أرضية في المنطقة. وتصر المعارضة التركية، بما في ذلك اليسار، على أن الأمر يتعلق بإسلاموية موالية لأمريكا. ومع ذلك، دلن تقلبات الأردوغانية ذاتها على مر السنين على أن الغرب يخاطر عندما يلعب بالنار بهذه الطريقة. فقد بدأ حزب العدالة والتنمية كنموذج للإسلام الأمريكي: إذا بدا جامعا بين الحريات الفردية والقيم العائلية والمحافظة الدينية مع التركيز على الأسواق الحرة وإعادة الاصطفاف المؤيد للغرب في الشرق الأوسط. إلا أنها على مر السنين علّقت على نحو متزايد الحريات الفردية، مع وضع الأسواق والأسرة والدين في خدمة نموذج تنمية قائم على حزب-دولة ، وحامل طموحات إقليمية كبرى، وأحيانًا

التتمة صفحة 25

تتمة الصفحة 24

سوريا أردوغان؟

بقلم؛ جيهان توغال

على حساب النفوذ الأمريكي.

شنت إسرائيل مئات الغارات الجوية الإسرائيلية في سوريا منذ سقوط الأسد، ويقول نتنياهو إنه ينوي تحويل مرتفعات الجولان إلى أرض إسرائيلية دائمة. وسواء نجحت إسرائيل أو لم تنجح، فإنها تستعد لممارسة نفوذ أكبر في المنطقة، نظرًا لتدمير القدرات العسكرية لمنافسها الشمالي، مما يضع حدًا لافتراضات أردوغان بأن انتصار هيئة تحرير الشام يمثل ضربة للقوة الغربية أو «نهاية التوسع الإسرائيلي». ومع ذلك، سيكون خطأ التنبؤ بصعود الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية الكاملة، إذا كنا نعني بذلك مزيجًا فعالًا من القوة والرضا، وليس الهيمنة القائمة على العنف الشديد. فمن غير المرجح أن تنبثق أي هيمنة حقيقية من تحول الأحداث الفوضوي هذا. ومن المستبعد أيضًا أن نرى دولة حرة وديمقراطية أو تقسيمًا نهائيًا. السيناريو الأكثر احتمالًا للسنوات القادمة هو صراع طويل الأمد، ولكن ربما يتم احتواؤه نسبيًا، مع زيادة القوة العسكرية والزعامة الدبلوماسية والتوسع التجاري للإسلاميين والاردوغانيين. وستكون هكذا النتيجة انتصارًا مع ذلك لتركيا، لكنها ستكون بعيدة كل البعد عن أوهام أردوغان الحالية.

سيكون الخطر الرئيسي بالنسبة للإمبريالية التركية هو زيادة إضفاء الطابع المتشكل على السلطة الكردية. فأي سلام دائم يجب أن يتضمن الحكم الذاتي أو الاستقلال للأكراد السوريين، الذين تعترف بهم الدول الغربية الآن رسميًا. أما بالنسبة للأكراد أنفسهم، فإن عواقب هذا الإضفاء الطابع الرسمي ستكون غامضة. فهم لن يعودوا أبطال اليسار العالمي، لكنهم سيخرجون من عزلتهم ويصبحون جزءًا «طبيعيًا» من نظام دولتي دولي آفل. أما الأكراد الأتراك، من جانبهم، فسيتركون لمصيرهم، بينما ستشجعهم عملية التطبيع في جنوبهم. وقد مد حزب العدالة والتنمية (إلى جانب شريكه الفاشي الجديد، حزب الحركة القومية) اليد إلى زعيم حرب الغوار المسجون أوجلان قبل وقت قصير من إطلاق هيئة تحرير الشام حملتها في حلب، الأكر الذي يثبت بنظر العديد من المعلقين أن تركيا كانت على علم مسبق بالعملية المناهضة للأسد. لكن الحكومة أتبعت هذا الانفتاح أيضًا بحملة شديدة على الحزب الكردي القانوني ورؤساء البلديات المنتخبين، ما يشير إلى أن أي اتفاق مع أوجلان سيكون بشروط الحكومة - وسينطوي على خسائر كبيرة للحركة بمجملها.

وفي الوقت الراهن، تقف دول الخليج على الهامش. فقد فشلت محاولتهم الأخيرة لإعادة الاعتبار للأسد بقبولهم أخيراً عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية. لكنها ستدخل هي الأخرى في نهاية المطاف في لعبة القوة هذه، الأمر الذي سيزيد تعقيد محاولات أي فاعل، سواء كان تركيا أو الولايات المتحدة، لتأكيد زعامة واضحة. أما للصين، الصامتة حتى الآن، فقد تنضم إلى المعمعة، على الأقل كقوة ناعمة. ومع تنافس المزيد والمزيد من الدول على النفوذ، ومحاولة إعادة تشكيل المنطقة على صورتها الخاصة، ستشهد تركيا تبخر طموحاتها القصوى.

إن للتنافس الحالي بين الإمبرياليات بعد اقتصادي أيضاً. فقد دُمرت سوريا بسبب الحروب بالوكالة بين عدة دول، لم تودي بحياة نصف مليون شخص وتشرد أكثر من عشرة ملايين شخص فحسب، بل دمرت أيضًا بنية البلد التحتية وماليته. واليوم، أثارت إمكانية الاستثمار - لإعادة البناء انطلاقا من الأنقاض - شهية رجال الأعمال في جميع أنحاء العالم. في عام 2018، عندما فقدت تركيا 56 جندياً في عملية عسكرية، قال أحد كبار مستشاري أردوغان: «نحن نقدم الشهداء، لكن رواد الأعمال الأتراك سيحصلون على حصة أكبر من الكعكة». ويبدو أن الأسواق تتفق مع ذلك، حيث ارتفعت أسهم الشركات المرتبطة بالبناء بشكل حاد في الأيام الأخيرة.

ومع ذلك، ليس من المؤكد أن هذا النوع من الاستثمار في البنية التحتية يمكن أن ينطلق بالفعل، نظراً للتطورات غير المؤكدة في الصراعات العسكرية، لا سيما في شمال البلد وجنوبه. لقد نجحت الولايات المتحدة وحلفاؤها في تدمير العديد من أعدائهم الإقليميين، لكنهم لم يتمكنوا من وضع ترتيبات عملية ودائمة. فهل سيكون سقوط الأسد مختلفاً؟ هذا ما سيظهر لاحقا. ولكن يمكننا أن نكون على يقين من أنه حيثما فشلت الإمبريالية الليبرالية الأمريكية، يكون نجاح الإمبريالية التركية الإسلامية أقل احتمالاً

المصدر: NLR Sidecar.

ما وقع في سوريا في نظر اليسار «القومي»

بقلم-عباش الأموي

سقط النظام السوري، واستسلم جيش النظام أمام قوات المعارضة المسلحة المكونة أساسا من ميليشيات إسلامية تابعة لتركيا وميليشيات كردية مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وزحفت على طول وعرض البلاد نحو العاصمة دمشق. تمكنت قوات المعارضة المسلحة من اقتحام السجون بلا مقاومة تُذكر وأطلِق سراح الآلاف من المعتقلين، وخرج الشعب السوري للساحات والشوارع للاحتفال بعد أن أمضى 13 عشر سنة من رفع الشعار الخالد: «الشعب يريد إسقاط النظام».

لم تمض سوى ساعات حتى دخل الكيان الصهيوني على خط الأحداث المتسارعة، بقصف الدفاعات الجوية ومخازن الأسلحة والسفن الحربية والطائرات المقاتلة وبالتوازي قامت القوات الإسرائيلية بإلغاء اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين إسرائيل وسوريا منذ 1974 والتوغل داخل الأراضي السورية واحتلال أراضي جديدة منها وهو على بعد كيلومترات من العاصمة دمشق.

فإذا كان الشعب السوري قد استقبل سقوط النظام بالفرحة الغامرة، فإن قسما من قوى اليسار العربي، كان يندب ويلوم ثورة الشعب السوري منذ 2011، وتبعا لذلك بقي أسير فهم معطوب للأحداث، فهم يتلخص في كون أن الاحداث في سوريا ما هي إلا مؤامرة كونية ضد نظام المقاومة والممانعة وأن المستفيد من إسقاطه سيكون الإمبريالية الأمريكية والصهيونية والرجعية العربية، وما علينا سوى الوقوف إلى جانبه لدحر الثورة والاستمرار في قمع الشعب السوري لعقود لاحقة.

بعض رفاقنا «الشيوعيين» في المغرب وتونس يرددون مقولات الأحزاب القومية وتحديدا البعث المجرم ضد الشعب وقواته العاملة، لطمس ثورة الشعب السوري ضد نظام القمع والطغيان والذي ذبح الشيوعيين والإسلاميين والأكراد والفلسطينيين واللبنانيين من أجل أن يبقى في الحكم... وهي نفس السيمفونية التي سمعناها بعد إسقاط نظام القذافي المجرم، سيمفونية جعلت- عند بعضهم- مجمل الربيع العربي استمرارا لمؤامرة كونية امتدت منذ اتفاق «سايكس بيكو»، سيمفونية كان أول عازفيها حسني مبارك في مصر، وبعده قذافي ليبيا وصالح اليمن، والتحق قسم من اليسار حاملا طبول المشاركة في السيمفونية تلك.

هؤلاء يقفون في الجانب الخطأ من التاريخ بخصوص ثورات الشعوب، بمبرر أن النظام السوري وطنيٌّ وممانع ومقاوم!!؟؟ نظام وطني بمفاهيم قومية و»داعم» للمقاومة في حدود الأدوار المسموحة له من طرف أسياده الكبار: إيران وروسيا. فلولا التدخل العسكري لروسيا (القصف بالبراميل المتفجرة لمدن سورية) وإيران (عبر ميليشاتها وحزب الله اللبناني) لسقط نظام بشار الأسد منذ 2013. لقد جعل هذا الدعم العسكري نظام بشار الأسد نظاما يقف على قدمين أجنبيتين، وحين زالتا، بفعل ورطة روسيا في أوكرانيا، والتطورات الحاصلة في إيران بعد الحرب الهمجية التي شنها الكيان الصهيوني على حزب الله في جنوب لبنان، ظهرت هشاشة نظام بشار، الذي سرعان ما تبخرت قواته الأمنية والعسكرية.

رغم هذه التطورات لا يزال قسم من اليسار العربي يندب حظ نظام بشار الممناع، وحتى الذين أبدوا فرحتهم المتأخرة برحيله، يصرون على عزف نفس السيمفونية المتعلقة بدور القوى الإمبريالية والرجعية الإقليمية فيما حدث، في تغييب تام لإرادة الشعب السوري الصامد لأكثر من 13 سنة.

فهل يستقيم هذا الفهم مع المنظور الماركسي للثورة؟

يريد هذا النوع من اليسار ثورة على مقاسه: ثورة لا تُسقط الأنظمة التي يعتبرها ممانعة، رغم أنها لم تُطلق رصاصة واحدة ضد العدو الصهيوني منذ أكثر من ثلاثة عقود... إن دور نظام الأسد في دعم المقاومة مجرد أسطورة، وسبق لجورج حبش أن فضحها في كتابه «الثوريون لا يموتون أبدا: «خلال معركة الشوف في ربيع العام 1976، بين قوات الحركة الوطنية اللبنانية والانعزاليين، كانت

الغلبة في البداية من نصيب المقاومة، وقد خاف الانعزاليون من تعاظم نفوذ الحركة الوطنية... عندها، اتصل الانعزاليون بالأمريكيين، وبدأوا يطالبونهم بالدعم خشية أن تسير الأمور على نحو أسوأ. وهكذا، دفع الأمريكيون بالسوريين إلى التدخل لإنقاذ الانعزاليين. وكان السوريون يخشون، من جهتهم، من انتصار الفلسطينيين والحركة الوطنية». [ص 143]

يريد هذا اليسار ثورة على هواه، وكأن الشعوب ستحترم اشتراطاته: نريد ثورة لا توصل الإسلاميين إلى السلطة. وهو نفس منطق اليمين المحافظ الأمريكي الذي يريد انتخابات لا توصل الإسلاميين إلى السلطة!!

إنه خطاب مختل في فهم للواقع، يَسقط فجأة في المثالية- بوعي أو بدونه- ويحاول أن يكون الفكر سابقا على الواقع... بينما الواقع يفرز ما يفرزه سواء كان يستجيب لتطلعاتنا أم لا... الذي يُستنتَج من هذا أن منظورهم مقلوب وبإمكانهم بالتالي التموقع سلبا في أي تغيير جذري بالمغرب لا يستجيب لمنظورهم المُسبَق للثورة وبنفس المبررات ولنفس الاعتبارات التي يحاولون إقناعنا بها في سوريا وليبيا.

الثورة من صنع الجماهير، ولا يمكن صنعها بين ليلة وضحاها. ومن يرى في ما وقع في سوريا مجرد الأيام الأخيرة لنظام بشار الأسد، ويلا يرى سيرورة ممتدة منذ 2011، لا علاقة له بالمنظور الماركسي للثورة.

كل ما رآه هذا اليسار في الأحداث الأخيرة في سوريا هو تكفيرية إرهابية مسلَّحة من الإمبريالية، في تغاضٍ تامٍ عن سيرورة ثورية ممتدة منذ 2011. لقد انتفض الشعب السوري سنة 2011 ضمن سياق ثوري عام شمل المنطقة كلها، وتعرض لأكبر مجزرة بدعم من قوة أجنبية، وبعد 13 سنة أصيب النظام بالإنهاك وترهَّل الدعم الأجنبي (الروسي والإيراني)، وفي السنوات القليلة الماضية كان الشعب السوري ينبعث من رماده كل ما سنحت له الفرصة. لذلك فإن زحف القوى الإسلامية واحتلالها المدن وهرب بشار، ليس إلا قطعا للطريق أمام انبعاث الثورة الشعبية من جديد. ولن تتمكن الحكومة الجديدة (التي حافظت على نفس مؤسسات نظام بشار وتعهدت بمحاربة الفوضى: أي النهضة الشعبية المنطلقة من أسف) من إيقاف تلك الثورة.

سيتمكن الشعب السوري من كنس القوى الرجعية التي جلست على كرسي بشار، كما تمكنت من طرد الأخير.

احتواء حزب الله

بقلم؛ سليمان مراد

04 ديسمبر 2024

في الساعات الأولى من يوم 27 نوفمبر، دخل اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله حيز التنفيذ. شروطه أحادية الجانب بشكل جذري، ما يعبر عن قوة الجيش الاسرائيلي ونفوذه.

- يتعهد الجيش الإسرائيلي بوقف حملاته العسكرية في لبنان والانسحاب في غضون ستين يوماً.
- يوقف حزب الله هجماته ضد إسرائيل، ويسحب مقاتليه شمال نهر الليطاني. ويتم تدمير جميع القواعد العسكرية لحزب الله جنوب نهر الليطاني.
- ينشر لبنان، بمساعدة لوجستية وعسكرية من الجيشين الأمريكي والفرنسي، 10000 جندي لتأمين المنطقة الواقعة جنوب الليطاني.
- يمكن للنازحين العودة إلى بلداتهم.
- يلتزم لبنان وإسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701، الذي تم تبنيه أصلاً لإنهاء حرب عام 2006، مع الحفاظ على حقهما المتبادل في الدفاع عن النفس.
- وفقًا للقرار، ستتوسط الولايات المتحدة والأمم المتحدة في المفاوضات بين لبنان وإسرائيل حول القضايا العالقة على طول «الخط الأزرق» (أي انتهاك إسرائيل للحدود الفعلية بين البلدين).
- ستقود الولايات المتحدة وفرنسا «حملة دولية» لدعم إعادة إعمار لبنان وتنميته.

وكما هو الحال مع اتفاقات وقف إطلاق النار السابقة، تم الاتفاق على عدة بنود سرية بين إسرائيل والولايات المتحدة، لكنها على الأرجح أهم من البنود الرسمية. في العام 2006، كان من المفترض أن تساعد واشنطن في تطبيق القرار 1701، لكنها بدلاً من ذلك وقفت متفرجة بينما كانت إسرائيل تخرق شروطه مراراً وتكراراً - رافضة السماح لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بتنفيذ مهمتها ورافضة أي وجود جدي للجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني. وبالتالي انتهى الأمر بعودة حزب الله إلى الجنوب وإعادة بناء بنيته التحتية العسكرية هناك. فهل سيكون الأمر مختلفاً هذه المرة؟

بعد أقل من أسبوع من توقيع الاتفاق، تشير التقديرات إلى أن إسرائيل قد انتهكته بالفعل 100 مرة، حيث قامت بهدم منازل قريبة من الحدود، وشن غارات جوية متكررة، وقصف البلدات والقرى في الجنوب، وإطلاق النار على المدنيين العائدين، وتحليق طائرات مسيرة على ارتفاع منخفض فوق بيروت. ورد «حزب الله» بقصف رمزي بقذائف الهاون - ولكن يبدو أن الحزب مستعد في الوقت الراهن للتسامح مع استمرار العدوان الإسرائيلي بدلاً من العودة إلى الأعمال العدائية الشاملة.

ولعل هذا الاتفاق غير المتوازن هو قبل كل شيء علامة على أن حزب الله قد أنهى حملته العسكرية لصالح فلسطين. في أكتوبر/تشرين الأول 2023، أعلن الحزب «وحدة الساحات» تضامنًا مع حركة حماس وضد الفظائع الإسرائيلية في غزة. ومنذ ذلك الحين، عانى الحزب من صراع مستمر: فقد خسر أمينه العام حسن نصر الله وخليفته هاشم صفي الدين، بالإضافة إلى جميع كبار ضباطه العسكريين تقريبًا وحوالي 2000 إلى 2500 مقاتل نظامي. وهو أبعد ما يكون عن الهزيمة، إذ لا يزال إطاره السياسي سليماً بالكامل تقريباً. ولكن يبدو، بعد كل ما وقع، أن قادته قد بالغوا في تقدير قوتهم واستهانوا بتكتيكات الحرب الإسرائيلية القذرة -والتي تظهر بوضوح في هجماتها المميتة عبر أجهزة الاستدعاء واللاسلكي.

لذلك بدأ حزب الله في تبني خط سلوك جديد خلال الأسبوع الماضي. ففي الخطاب الذي ألقاه الأمين العام الجديد، نعيم قاسم، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، حدد أولويات الحزب: دعم مهمة الجيش اللبناني، وتوفير الموارد لجهود إعادة الإعمار، وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، والالتزام الكامل بالنظام السياسي الوطني، على أساس اتفاق الطائف لعام 1989 الذي أنهى الحرب الأهلية. وكان الوعد الأخير هو الأكثر لفتًا للانتباه. فمنذ تأسيسه في العام 1982، سعى حزب الله إلى إبقاء قاعدة سلطته منفصلة عن أجهزة الدولة - حيث عمل بشكل أساسي خارجها ولم يوافق على دخول البرلمان والحكومة البلدية إلا بعد فترة تردد طويلة. كما أن تأثيره على الجيش اللبناني والقضاء اللبناني لا يكاد يذكر. وقد حاول أن يتجنب التلوث بالفساد المتغلغل في هذه المؤسسات. لكن نظراً للضرر الذي ألحقته إسرائيل بالحزب وقاعدته الاجتماعية، يبدو أن حزب الله مستعد الآن للتخلي عن بعض من هذا الاستقلال ليصبح جزءاً من المؤسسة: أن يصبح قوة حكومية أكثر من كونه قوة مكافحة.

إن عواقب هذا الوضع على الوضع السياسي اللبناني عديدة. أولاً، أدت حملة الإبادة التي تشنها إسرائيل ضد المناطق الشيعية إلى مستوى غير مسبوق من التضامن مع حزب الله الذي عزز سمعته كمدافع جدي وحيد عن هذه الطائفة. ولكن إلى متى سيستمر هذا المزاج إذا ما بدأ الحزب بلعب دور أكبر في الإشراف على عملية إعادة الإعمار - التي لا بد أن تعاني من سوء التصرفات والمخالفات المعتادة - وفي إدارة الاقتصاد المتراجع؟ هل سيفسد جاذبيته الشعبية برفضه الرد بقوة على الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة؟

ثانياً، بعد أن نجحت الولايات المتحدة وإسرائيل في إضعاف حزب الله عسكرياً، ستسعيان الآن إلى إضعافه سياسياً من خلال تأجيج الانقسامات الطائفية في لبنان. وقد حاولت السفيرة الأمريكية في لبنان، ليزا جونسون، بالفعل إثارة حرب أهلية طائفية. وهي لم تنجح في ذلك حتى الآن، لكن البلد لا يزال عرضة لهذا النوع من الحيل، خاصة مع استمرار تدهور وضعه

التتمة صفحة 28

تتمة الصفحة 27

احتواء حزب الله

بقلم؛ سليمان مراد

الاقتصادي تحت وطأة القنابل الإسرائيلية. فمع تدمير نحو 100 ألف منزل جزئياً أو كلياً، ونزوح آلاف الأشخاص وإغلاق العديد من الشركات، يقدّر البنك الدولي تكلفة الحرب بنحو 8.5 مليار دولار.

ثالثاً، في السياق السياسي غير المستقر في لبنان، يمكن أن يؤدي تحول حزب الله إلى عملية إعادة اصطفاف أوسع نطاقاً. فالحليف المسيحي الرئيسي للحزب، جبران باسيل، زعيم التيار الوطني الحر، قد يرى في تدخله المتزايد في الشؤون الداخلية شكلاً غير مرحب به من أشكال المنافسة. وعلى الرغم من أنه مدرج حاليًا على قائمة العقوبات الأمريكية بسبب دعمه لحزب الله، إلا أنه قد يسعى الآن إلى تسوية مع القوى الغربية: أن ينقلب على خصومهم ويجعلهم في المقابل يصادقون على فساده ويشدد قبضته على الطائفة المارونية.

وقد لعب رئيس مجلس النواب الحالي، نبيه بري، الذي يرأس حركة أمل، البديل الرئيسي لحزب الله داخل الطائفة الشيعية، دور خط الدفاع الأول عن حزب الله خلال الشهرين الماضيين. وقام بدور حاسم في المفاوضات مع المبعوث الأمريكي (والملازم السابق في الجيش الإسرائيلي) عاموس هوخشتاين، وقاوم بحزم الضغوط لتعديل القرار 1701. لكن بري يبلغ من العمر الآن 86 عامًا ولن يبقى في منصبه لفترة طويلة جدًا. وليس من المؤكد أن يظهر زعيم آخر من عياره داخل حركة أمل مع الحفاظ على الانسجام مع حزب الله. والسيناريو الأسوأ بالنسبة إلى حزب الله هو أن تسعى شخصية معادية له إلى تحدي الحزب وجهاً لوجه.

يبقى وليد جنبلاط، من جهته، متمرسًا في تحقيق التوازن، وهدفه الرئيسي هو الحفاظ على احتكار عائلته للسلطة الفعلية داخل الطائفة الدرزية. وهو يعلم أن حزبه التقدمي الاشتراكي يمكن أن يكسب نفوذاً سياسياً من خلال الاصطفاف التكتيكي مع حزب الله ضد إسرائيل. ولكن، في الوقت نفسه، يعمل عدد كبير من الدروز في منطقة الخليج، ويتطلب رفاههم الاقتصادي مسافة محسوبة من حزب الله. في 9 يناير 2025، سيجتمع البرلمان اللبناني لانتخاب رئيس جمهورية جديد، بعد أن ظل المنصب شاغرًا لمدة عامين. ويمكن لكتلة جنبلاط البرلمانية المكونة من تسعة نواب أن تلعب دورًا حاسمًا في انتخاب رئيس معتدل، مستعد للعمل مع حزب الله، أو زعيم أكثر انفتاحًا على الغرب. وقد يؤدي قراره إلى تخفيف الضغط على الحزب أو تشديده.

ثم هناك سمير جعجع، قائد القوات اللبنانية، الذئب الوحيد الذي يحاول تحدي حزب الله مباشرة بدعم من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وحتى الآن، لم يفعل الكثير، ولكن بالنظر إلى التحول الدراماتيكي للأحداث في شمال سورية، يبدو أن ثمة احتمالاً حقيقياً لتجدد الصراع بين السنة والشيعة في المنطقة، وهو ما قد يصب في صالح خطة جعجع.

ماذا عن إسرائيل؟ نتنياهو محق بقول إن وقف إطلاق النار يمثل انتصارًا لجانبه. لكن مشروع الصهاينة الأوسع نطاقاً - أي تسويق نظام الفصل العنصري العسكري الخاص بهم كملاذ ليهود العالم - يبدو أقل صلابة. فقد نجح حزب الله في اختراق قوقعة إسرائيل بإجبارها على إجلاء عشرات الآلاف من السكان من منطقة الحدود الشمالية؛ ونجح في مقاومة محاولات القضاء عليه كقوة سياسية؛ وكشف اعتماد إسرائيل الكلي على الأسلحة والمستشارين والاستخبارات والغطاء الدبلوماسي والحماية القانونية والدعاية الأمريكية والأوروبية. لا يمكن لدولة كهذه، قائمة على التطهير العرقي ومدانة بالإبادة الجماعية، أن تدعي توفير الأمن الكامل لمواطنيها. وحتى لو قرر حزب الله الانسحاب من المقاومة المسلحة، فإن قوة أخرى ستحل محله.

واليوم، ولبنان يشرع في عملية مديدة لإعادة الإعمار، يبدو حجم المهمة محبطا للهمة. فمن سيغطي التكاليف؟ لقد أرسلت إيران بالفعل مئات الملايين من الدولارات على شكل مساعدات، ما مكّن حزب الله من إدارة برامج إغاثة ورعاية اجتماعية عززت قوته داخل الطائفة الشيعية. لكن هذه المرة، قد تكون الجمهورية الإسلامية - التي تعاني من مشاكلها الاقتصادية الخاصة بها وتتردد في إثارة مواجهات جديدة مع إسرائيل - أقل سخاءً. فهل ستتولى الدول الغربية أو دول الخليج تمويل إعادة الإعمار في محاولة لزيادة نفوذها ونزع المسؤولية عن حزب الله؟ سيعتمد ذلك جزئيًا على ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لرفع بعض عقوباتها المفروضة على لبنان والسماح للاقتصاد بالانطلاق مجددًا، أو ما إذا كانت ستستمر في عرقلة أي انتعاش جدي.

قد ينطوي اختيار رئيس لبناني جديد على فترة طويلة من الشد والجذب البرلماني، لكن النتيجة ستعكس حتماً ميزان القوى السياسي في البلد. وقد يكون مرشحاً موالياً للغرب علناً مثل جعجع، حتى لو كانت حظوظه الشخصية ضئيلة جداً. وقد يكون أيضًا مرشحًا سيحاول التوصل إلى حل وسط مع جميع الأطراف. ولكن هناك شيء واحد مؤكد: لن يكون مؤيدًا لحزب الله. فحزب الله مجروح جداً بسبب القتال ومستقبله غير مؤكد بتاتا.

المصدر: مجلة اليسار الجديد New Left Review

https://newleftreview.org/sidecar/posts/hezbollah-contained

فلسطين ضمن استراتيجية إقليمية للتحرّر الاشتراكي

بقلم؛ جوزيف ضاهر

12 كانون الثاني 2024

وفقاً لمنطق إسرائيل وبلدان الغرب، يتمتّع المحتل الاستعماري بحق مشروع في الدفاع عن النفس، في حين أن ضحايا الاستعمار والاضطهاد هم المعتدون الذين يجب القضاء عليهم. يندرج كل ذلك في إطار التاريـخ الاستعماري والإمبريالي الطويل، والمستمرّ للولايات المتحدة الأميركية، ودول أوروبا، التي تحرم ضحايا الاضطهاد من أي حق في المقاومة، وتصف من يناضلون ضد هياكل الاستعمار والاستبداد بأنهم إرهابيون يجب سحقهم بعنف.

إن المهمّة الرئيسية للقوى اليسارية والتقدّمية في المنطقة تتلخّص في بناء استراتيجية تقوم على التضامن الإقليمي من الأسفل. وهذا يتطلّب معارضة تحالف القوى الغربية مع إسرائيل من جهة، ومعارضة القوى الاستبدادية الإقليمية والقوى السياسية المرتبطة بها من جهة أخرى. هذه الاستراتيجية، المرتكزة على الصراع الطبقي من الأسفل، هي الطريقة الوحيدة لتحرير الطبقات العاملة في الشرق الأوسط من الأنظمة التي تدعمها القوى الإمبريالية للولايات المتّحدة وروسيا والصين.

في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي حرب إبادة جماعية ضد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة. يعيش سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2.2 مليون نسمة تحت القصف الإسرائيلي المتواصل والعنف غير المسبوق، وقتلت الغارات الإسرائيلية أكثر من 20 ألف شخص، وشرّدت أكثر من 1.9 مليون فلسطيني في قطاع غزة، وهو ما يمثل أكثر من 85% من إجمالي سكان القطاع. في كثير من النواحي، هذه نكبة جديدة، بعد نكبة 1948، التي تم خلالها تهجير أكثر من 700 ألف فلسطيني قسراً من منازلهم وأصبحوا لاجئين. وعملية التطهير العرقي هذه، التي لم تتوقف قط، مستمرّة حتّى اليوم.

جاء ذلك في أعقاب هجوم مسلّح شنّته حماس في الأراضي الجنوبية لفلسطين التاريخية، داخل دولة إسرائيل القائمة، وأدّى إلى مقتل أكثر من 1,139 شخصاً، من بينهم 695 مدنياً إسرائيلياً، و373 فرداً من قوات الأمن و71 أجنبياً. قطاع غزة المحتل هو سجن مفتوح يعاني من حصار قاتل منذ أكثر من 15 عاماً.1

لقد عانى سكان غزّة من سلسلة من الحروب الرهيبة من جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 2008، ما أسفر عن مقتل الآلاف من الفلسطينيين وتسبّب في دمار هائل.

ن أعمال العنف والقمع الجديدة هذه تعني ضمناً تضامن اليسار الأممي مع المقاومة الفلسطينية. ولكن يتعين علينا أيضاً أن ننخرط في المناقشات الاستراتيجية وأن نحدّد دورنا في عملية التحرير. يجب على الاشتراكيين أن يأخذوا في الاعتبار أن النضال الفلسطيني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسيرورة الثورية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضد جميع دول المنطقة، وخصوصاً إسرائيل. إن هذا المزيـج من المقاومة في فلسطين والثورة الإقليمية هو السبيل الواقعي الوحيد لتحرير فلسطين وكل شعوب المنطقة.

إسرائيل: دولة استعمارية استيطانية

مثل أي حركة استعمارية أخرى، فإن الصهيونية، بطبيعتها، أحادية الجانب: فمصير وحقوق السكان الأصليين ليس لها أهمية في تحقيق المشروع الاستعماري. وباعتبارها مشروعاً يهدف إلى إنشاء دولة يهودية . بالمعنى الديموغرافي للمفهوم، أي تتكون قدر الإمكان

من اليهود فقط . فإن الصهيونية تجمع بين أبعاد التطهير العرقي والتمييز العنصري.

وبالتالي فإن الحركة الصهيونية، منذ نشأتها في أوروبا وحتى تأسيس دولة إسرائيل عام 1948 وتهجير الفلسطينيين اليوم، كانت مشروعاً استعمارياً. ومن أجل إنشاء أراضيها والحفاظ عليها وتوسيعها، كان على الدولة الإسرائيلية أن تقوم بتطهير عرقي للفلسطينيين من أراضيهم ومنازلهم ووظائفهم. وخلال هذه العملية، تحالفت مع القوى الإمبريالية وحصلت على الدعم منها، أولاً الإمبراطورية البريطانية، ثم الولايات المتحدة، التي استخدمت إسرائيل كوكيل لها في الحرب ضد مختلف أشكال القومية العربية والاشتراكية في المنطقة.

وبالتالي، فإن سياسة الدولة الإسرائيلية المتمثلة في مصادرة أملاك الفلسطينيين، أو دعم المستوطنين لتحقيق الهدف نفسه، يجب أن يُنظر إليها على أنها استمرار للنكبة التي طردت أكثر من 700 ألف فلسطيني من منازلهم في عام 1948. وهذه العملية الاستعمارية المستمرة هي السبب لماذا يعيش أكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني في مخيمات وبلدات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بل إن المزيد من المنظمات التقليدية تعترف الآن بالطبيعة الرجعية للاستعمار الإسرائيلي. على سبيل المثال، أدانت منظمة Human Rights Watch، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة B›Tselem الإسرائيلية استمرار إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. ووثقوا كيف انتهكت إسرائيل القوانين الدولية بدعم أكثر من 700 ألف مستوطن في بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية. وخلصوا أيضاً إلى أن إسرائيل هي دولة فصل عنصري (Apartheid) تمنح امتيازات خاصة لليهود وتختزل الفلسطينيين إلى مواطنة من الدرجة الثانية.

ونظراً للطبيعة الرجعية المطلقة لدولة إسرائيل، فإن الهيمنة السياسية لليمين المتطرف على مدى العقد الماضي لا ينبغي أن تكون مفاجئة. إنه، بطريقة ما، الامتداد المنطقي للحركة الصهيونية، وقوميتها العرقية، والعنصرية المؤسسية الإسرائيلية على مدى أكثر من سبعة عقود من القمع وسلب الفلسطينيين. تخلق هذه العناصر الظروف المواتية لازدهار الحشود الصهيونية اليمينية المتطرفة التي تسير عبر الأحياء الفلسطينية وهي تهتف «الموت للعرب» أو تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم عندما قام وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت بوصفهم بـ«الحيوانات البشرية»، وهو الذي فرض قانون «الموت للعرب» على الفلسطينيين. الحصار الكامل على غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023 أثناء الهجوم الذي شنه جيش الاحتلال الإسرائيلي، ما أدى إلى قطع الوصول إلى الغذاء والكهرباء والمياه والوقود.

بالتالي فإن المشكلة الرئيسية لا

التتمة صفحة 30

فلسطين ضمن استراتيجية إقليمية للتحرّر الاشتراكي

تتمة الصفحة 29

بقلم؛ جوزيف ضاهر

تكمن في اللون السياسي المتطرف للحكومات الإسرائيلية، بل في الطبيعة العنصرية والاستعمارية للدولة الإسرائيلية. وهي في الواقع سياسة تهويد القدس واستعمار الأراضي المحتلة. العنف ضد الفلسطينيين هو أمر دائم، بغض النظر عن لون الحكومة.

على سبيل المثال، لم تكن الاحتجاجات التي شهدتها إسرائيل خلال عام 2023 ضد حكومة نتنياهو، بأي حال من الأحوال، بمثابة صراع لإنقاذ «ديمقراطية إسرائيلية» زائفة وغير موجودة. علاوة على ذلك، في هذه التظاهرات، هاجم المتظاهرون الأعلام الفلسطينية أو الناشطين القلائل الذين كانوا يرددون شعارات مناهضة للعنصرية. وقد اتُهم هؤلاء النشطاء المؤيدون للفلسطينيين بالرغبة في تحويل الرسالة الرئيسية للتظاهرة، وهي «الدفاع عن الديمقراطية الإسرائيلية»، نحو قضايا مثل الاحتلال.

وعندما صعد النائب الفلسطيني أيمن عودة ونشطاء فلسطينيون من منظمة «الوقوف معاً» إلى المنصة، تحداهم بعض المتظاهرين وقالوا إنهم لا يريدون العرب هنا، وأن قضية الاحتلال ليست قضية يجب أن تدرج في هذه المظاهرة.

وبالفعل في عام 2011، عندما جرت تحركات شعبية للمتظاهرين الإسرائيليين، بما في ذلك احتلال الساحات الحضرية، وجمعت مئات الآلاف من الناس ضد السكن الباهظ الثمن وتزايد عدم المساواة، تمكنت الحكومة من حل الأزمة من خلال تسريع بناء المستوطنات ومواصلة تهجير السكان الفلسطينيون في القدس والنقب. جاءت المنظمات الرئيسية المشاركة في دعم التعبئة وبنيتها التحتية التنظيمية من الحركة النقابية الصهيونية، وكانت قاعدتها الاجتماعية متجذرة بشكل رئيسي بين العمال ذوي الياقات البيضاء والعمال الشباب غير المستقرين. ولم يتم إصدار أي رفض علني لخطط الحكومة، وتم تجاهل المطالب الفلسطينية طوال الحركة.

وهذا يدل على أن الوجود المتزايد وقوة الجماعات الإسرائيلية المتطرفة والأصولية داخل هذه الحكومة ليس هو المشكلة الرئيسية. وهذا لا يعني أنه لا ينبغي أن تكون هناك معارضة للحكومات التي تهيمن عليها المنظمات اليمينية المتطرفة الإسرائيلية وسياساتها، ولكن المشكلة الرئيسية تكمن في مكان آخر: في الطبيعة العنصرية والاستعمارية لدولة الفصل العنصري الإسرائيلية.

لا يمكن لأي نضال من أجل الديمقراطية أن يتم دون تحرير الفلسطينيين وتدمير هياكل ومؤسسات دولة إسرائيل العنصرية الاستعمارية.

الإمبريالية والولايات المتحدة وإسرائيل

لقد دعمت الولايات المتحدة والقوى الإمبريالية الأخرى إسرائيل دائماً باعتبارها قوة الشرطة المحلية ضد التحول الثوري المحتمل في المنطقة، وهو الحدث الذي من شأنه أن يتحدى سيطرتها على احتياطياتها الاستراتيجية من الطاقة.

وقد خدمت إسرائيل هذا الهدف مراراً وتكراراً منذ تأسيسها. وفي عام 1956، شاركت في هجوم فرنسا وبريطانيا على مصر بعد تأميم قناة السويس. في حرب الأيام الستة في عام 1967، استهدفت دولة إسرائيلية مصر عبد الناصر وكذلك الدولة السورية خلال المرحلة الراديكالية.

ومنذ ذلك الحين، دعمت الولايات المتحدة إسرائيل، التي تم التعامل معها، منذ هذه الفترة، باعتبارها رصيدا استراتيجيا بمجرد أن أظهر الجيش الإسرائيلي قدرته على الهيمنة عسكريا على الأنظمة العربية المجاورة، وبالتالي السيطرة على القوميات العربية الراديكالية. ومنذ ذلك الحين، استمر التشابك بين الجهازين الاستراتيجيين في التطور.

منذ عام 1967، وخاصة منذ عام 1973، وضعت المساعدات المالية الأميركية لإسرائيل نفسها في فئة خاصة بها: حوالي ستمائة مليون دولار سنوياً في عهد جونسون، وأكثر من ملياري دولار بالإضافة إلى إمدادات الأسلحة في عهد نيكسون. ومنذ ذلك الحين، دفعت واشنطن ما متوسطه أربعة مليارات دولار سنويا لتل أبيب، لدعم استعمارها لفلسطين وحروبها العدوانية ضد الحكومات والحركات التقدمية في المنطقة. لقد دعمت واشنطن التدخل العسكري الإسرائيلي في لبنان في عامي 1978 و1982– والذي كان مسؤولاً عن المذبحة الرهيبة في صبرا وشاتيلا–لتدمير القوى الفلسطينية واللبنانية التقدمية وإقامة نظام صديق في بيروت. بين إنشاء دولة إسرائيل في عامي 1948 و2023، قدمت الولايات المتحدة 124 مليار دولار كمساعدات عسكرية لذلك البلد.

يمكننا أيضاً أن نستشهد بسياسة دعم الجزائر الفرنسية، ودعم فيتنام الجنوبية، والمساعدة العسكرية لإثيوبيا، والاعتراف بالطغمة العسكرية التشيلية بقيادة بينوشيه، وما إلى ذلك. التدخلات العسكرية الإسرائيلية في عام 2006 ضد لبنان وضد قطاع غزة، في عدة مناسبات منذ عام 2005، تتناسب أيضاً مع هذا الإطار.

وتهدف عملية التطبيع بموجب اتفاقات أبراهام لعام 2020، والتي بدأها الرئيس الأميركي ترامب وواصلها بايدن، إلى تعزيز نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة من خلال تعزيز التكامل السياسي والاقتصادي لإسرائيل مع دول المنطقة من الشرق الأوسط. وتهدف عمليات التطبيع الرسمية بين إسرائيل وحلفائها، وخاصة ممالك الخليج – التي لدى غالبيتها علاقات سابقة مع إسرائيل – إلى زيادة عزلة القضية الفلسطينية. وينطوي ذلك على تعزيز التحالف الإقليمي الذي يدعم الولايات المتحدة، ومعارضة إيران، وضمان

التتمة صفحة 31

فلسطين ضمن استراتيجية إقليمية للتحرّر الاشتراكي

تتمة الصفحة 30

بقلم؛ جوزيف ضاهر

الاستقرار النيوليبرالي الاستبدادي في المنطقة.

الحق في المقاومة

مثل أي شعب آخر يخضع للاحتلال الاستعماري والفصل العنصري، يحق للفلسطينيين أن يقاوموا، بما في ذلك بالوسائل العسكرية.

أدانت القوى الغربية، من الولايات المتحدة الأميركية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الهجوم الفلسطيني، وأعلنت «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها». تمنح هذه المواقف الرسمية إسرائيل ضوءا أخضر رسميا لشن حرب جديدة مميتة ضد الفلسطينيين، في حين تزايدت الدعوات لإعلان حماس منظمة إرهابية.

وفي الواقع، وفقا لمنطق إسرائيل وبلدان الغرب، يتمتع المحتل الاستعماري بحق مشروع في الدفاع عن النفس، في حين أن الفلسطينيين/ات ضحايا/ات الاستعمار والاضطهاد هم/ن المعتدون/ات الذين/تي يجب القضاء عليهم/ن.

يندرج كل ذلك في إطار التاريخ الاستعماري، والإمبريالي الطويل، والمستمر للولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوربا، التي تحرم ضحايا الاضطهاد من أي حق في المقاومة، وتصف من يناضلون ضد هياكل الاستعمار، والاحتلال، و/أو الاستبداد، بأنهم إرهابيون يجب سحقهم بعنف. كان هذا هو الحال مع جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي، والجيش الجمهوري الأيرلندي، ومنظمة التحرير الفلسطينية قبل اتفاقات أوسلو، وحزب العمال الكردستاني، والقائمة تطول.

ينطبق هذا خاصة على كفاح تحرر فلسطين، وبوجه أخص في قطاع غزة المحتل، الذي يشكل سجنا في الهواء الطلق خاضعا لحصار مميت منذ ما يفوق 15 عاما. واجه سكان غزة سلسلة حروب رهيبة شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 2008، مما أسفر عن مقتل آلاف الأشخاص، ودمار واسع النطاق في جميع أنحاء البلد. إن التظاهرات السلمية إلى حد كبير باتجاه جدار الفصل الإسرائيلي التي نظمها ا لمتظا هر و ن الشباب في الأشهر الأخيرة، وقبل ذلك في 2018-2019، والمعروفة أيضا باسم «مسيرة العودة الكبرى»، قمعها جيش الاحتلال الإسرائيلي كلها بعنف، خاصة بإطلاق الذخيرة الحية، والغاز المسيل للدموع، وحتى الغارات الجوية. قُتل أشخاص عديدون، وجرح آخرون في صفوف المتظاهرين الذين صنفوا ضمن قائمة الإرهابيين.

في هذا السياق، ينبغي عدم اعتبار أوامر حكومات بلدان الغرب، ووسائل الإعلام الرئيسية بإدانة أعمال حماس، قرارات مفاجئة، لكنها، للأسف، مندرجة في إطار ترتيب الأمور بالنظر إلى ديناميات التحالفات السياسية مع دولة إسرائيل. وتمشيا مع هذا المنطق، تضاعفت دعوات النخب السياسية الغربية الرئيسية، عددا وتأثيرا، لإدانة كل من لا يدعم إسرائيل بتهمة التعاطف مع الإرهاب. يسعى هذا الهجوم السياسي الإعلامي أيضا إلى الخلط بين النضال ضد معاداة الصهيونية ودولة إسرائيل، كشكل من أشكال معاداة السامية لإتاحة إمكانية توجيه تهديدات بملاحقات قضائية، وحل منظمات، وجمعيات، بمبرر «تمجيد الإرهاب».

على المناضلين/ات من أجل تحرير الشعب الفلسطيني، وانعتاقه، استحضار حق ضحايا الاضطهاد في مقاومة نظام الفصل العنصري، والاستعمار. والواقع، أن الفلسطينيين، شأنهم شأن أي شعب آخر يواجه نفس التهديدات، لهم هذا الحق، بما في ذلك عبر الوسائل العسكرية. طبعاً، ينبغي عدم الخلط بين ذلك، ودعم المنظورات، والتوجهات السياسية لمختلف الأحزاب السياسية الفلسطينية، بما في ذلك حماس، أو مع جميع أنواع الأعمال العسكرية التي تقوم بها هذه الجهات الفاعلة، خاصة ما قد يؤدي إلى قتل مدنيين عديدين عشوائياً. لكن، مرة أخرى، لا يمكن نقد الاستراتيجيات السياسية، والمسلحة للأحزاب السياسية الفلسطينية مع انكار الحق الثابت في المقاومة السلمية، والمسلحة على حد سواء، ضد إسرائيل، دولة الفصل العنصري الاستعمارية.

لا تكمن المسألة، بالنسبة لدولة إسرائيل، في طبيعة عمل مقاومة الفلسطينيين/ات، سواء كانت سلمية أو مسلحة، أو حتى في أيديولوجيتها، بل في تجريم كل احتجاج ضد هياكل الاحتلال، والاستعمار، وقمعه. قبل حماس وحتى اليوم، عانت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ومنظمات يسارية في حركة فتح، والتقدميون/ات والديمقراطيون/ات الفلسطينيون/ات، فضلا عن المدنيين الذين لا يتبنون أيديولوجية ثابتة، وواضحة، من قمع إسرائيل برمتهم.

خارج حدود فلسطين المحتلة، يتم باطراد، في الدول الغربية، تجريم التضامن مع الكفاح الفلسطيني، وتجريم اي دعم لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات (BDS) ضد إسرائيل. يجب فهم ذلك في إطار هدف أوسع قائم على استهداف السياسات التقدمية واليسارية، كما رأينا في المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأميركية، ومحاولات تقييد الحقوق الديمقراطية في هذه المجتمعات.

وبشكل أعم، لا ينبغي بأي وجه مقارنة عنف المضطهِد الظالم حفاظاً على هياكله القائمة على الهيمنة، والاخضاع، أو مساواته بعنف ضحية الاضطهاد الساعي إلى استعادة كرامته، والاعتراف بوجوده.

كان نيلسون مانديلا، الذي تحول من «إرهابي» إلى شخصية عالمية معترف بها، ومشهورة، عادة ما يؤكد أثناء مفاوضاته مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ما يلي:

«أكدت أن الدولة كانت مسؤولة عن العنف وأن المضطهِد دوماً، وليس ضحية الاضطهاد، هو من يملي شكل النضال. لن يكون أمام ضحايا الاضطهاد خيار سوى الرد بالعنف، إذا استخدم المضطهِد العنف. كان ذلك مجرد شكل من أشكال الدفاع المشروع عن النفس في حالتنا».

أدت طبيعة دولة إسرائيل، وسياساتها إلى خلق الظروف الملائمة لنوع الأعمال التي حدثت في الأيام الأخيرة، مثل أي فاعل استعماري، ومحتل عبر التاريخ، وليس الفلسطينيون/ات.

لا يمكن التوصل إلى حل مستدام ما دام الفلسطينيون/ات دون حقوقهم الإنسانية الأساسية الكاملة، بما في ذلك إنهاء الاحتلال، والتمييز العنصري، والاستعمار، وضمان حق العودة للاجئين ا لفلسطينيين .

الإستراتيجية والحدود

ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين دعم حق الفلسطينيين في المقاومة2 ودعم الاستراتيجيات السياسية لمختلف الأحزاب

التتمة صفحة 32

تتمة الصفحة 31

فلسطين ضمن استراتيجية إقليمية للتحرّر الاشتراكي

بقلم؛ جوزيف ضاهر

السياسية الفلسطينية. ولا يقدم أي من هذه الأحزاب – فتح، وحماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وغيرها – استراتيجية سياسية يمكن أن تؤدي إلى تحرير فلسطين.

لا تنظر الأحزاب السياسية الفلسطينية الرئيسية إلى الجماهير الفلسطينية والطبقات العاملة الإقليمية والشعوب المضطهدة كقوى قادرة على تحقيق تحريرها. وبدلاً من ذلك، فإنهم يسعون إلى إقامة تحالفات سياسية مع الطبقات الحاكمة في المنطقة وأنظمتها لدعم نضالهم السياسي والعسكري ضد إسرائيل. وهي تتعاون مع هذه الأنظمة وتدعو إلى عدم التدخل في شؤونها السياسية، حتى عندما تقمع هذه الأنظمة طبقاتها الشعبية والفلسطينيين داخل حدودها.

ومن الأمثلة الرئيسية على تطور هذا النهج ما حدث في الأردن عام 1970، وبلغ ذروته في الأحداث المعروفة باسم أيلول الأسود. على الرغم من قوة منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيمها وشعبيتها في الأردن. الدولة التي يشكل الفلسطينيون 70% من سكانها. إلا أن قيادة فتح بقيادة ياسر عرفات رفضت في مستهل الأمر دعم حملة للإطاحة بدكتاتور البلاد، الملك حسين. رداً على ذلك، وبدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل، أعلن الحسين الأحكام العرفية، مستغلاً سلبية الحكومات العربية الإقليمية، هاجم معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية، مما أسفر عن مقتل الآلاف من المقاتلين والمدنيين الفلسطينيين، وفي النهاية، طرد منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن إلى سوريا ولبنان.

وعلى الرغم من ذلك وتجاربها اللاحقة في المنفى، واصلت منظمة التحرير الفلسطينية استراتيجية التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة على مدى عقود. ويدعم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس دكتاتورية عبد الفتاح السيسي في مصر. وفي مثال صادم آخر، أرسل عباس رسالة تهنئة إلى الطاغية السوري بشار الأسد على «إعادة انتخابه» في أيار/ مايو 2021، على الرغم من القمع الوحشي للفلسطينيين الذين شاركوا في الانتفاضة في سوريا وعلى الرغم من تدمير مخيم اللاجئين في اليرموك.

وتنتهج حماس استراتيجية مماثلة؛ وقد أقام قادتها تحالفات مع ممالك الخليج، ولا سيما قطر في الآونة الأخيرة، وكذلك مع النظام الأصولي في إيران. وفي عام 2012، أشاد إسماعيل هنية، رئيس وزراء حكومة حماس في غزة في ذلك الوقت، بالإصلاحات في البحرين حيث قام النظام، بدعم من حلفائه الخليجيين، بسحق الانتفاضة الديمقراطية في البلاد. واعتبر العديد من قادة حماس ذلك بمثابة انقلاب «طائفي» من قبل الشيعة المدعومين من إيران في البحرين.

وفي نيسان /أبريل 2018، خلال زيارة لأنقرة، أشاد زعيم حماس خالد مشعل بغزو تركيا واحتلالها لعفرين في سوريا. وقال إن «نجاح تركيا في عفرين يعد مثالاً قوياً»، آملاً أن يتبعه «انتصارات مماثلة للأمة الإسلامية في العديد من الأماكن حول العالم». أدى احتلال القوات المسلحة التركية ووكلائها السوريين الرجعيين لعفرين إلى طرد 200 ألف شخص، معظمهم من الأكراد، وقمع من بقوا.

ومن المؤسف أن اليسار الفلسطيني، في أغلب الأحيان، نفذ نسخته الخاصة من هذه الاستراتيجية. كما امتنع عن انتقاد القمع الذي يتعرض له الشعب من قبل الحلفاء. على سبيل المثال، لم تعرب «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» عن أي اعتراض على جرائم النظام السوري، بل إنها دعمت جيشها ضد «المؤامرات الخارجية» معلنة أن دمشق «ستبقى شوكة في وجه العدو الصهيوني وحلفائه». وتقيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين علاقات مع النظام الديني الإيراني.

الأنظمة تخون النضال التحرري

وبدلاً من دفع النضال إلى الأمام، خانته الدول الاستبدادية في المنطقة مراراً وتكراراً، بل وقمعت الفلسطينيين. وكما ذكرنا سابقاً، سحقت الملكية الأردنية الحركة الفلسطينية في عام 1970.

وفي عام 1976، تدخل نظام حافظ الأسد السوري في لبنان ضد المنظمات اليسارية الفلسطينية واللبنانية لدعم الأحزاب اللبنانية اليمينية المتطرفة. كما نفذ عمليات عسكرية ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت عامي 1985 و1986. وفي عام 1990، كان نحو 2500 سجين سياسي فلسطيني محتجزين في السجون السورية. وفي حين رحب النظام السوري بحماس ودعمها لفترة في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد خفض مساعداته بشكل جذري عندما رفضت الأخيرة دعم الثورة المضادة ضد الانتفاضة الديمقراطية عام 2011 في أعقاب الثورات العربية، ودفعت هؤلاء القادة والمديرين التنفيذيين لمغادرة سوريا.

ولم تقم إيران بإعادة توطيد علاقاتها السياسية مع حماس بشكل كبير إلا بعد انتخاب إسماعيل هنية وصالح العاروري كقادة للحركة في عام 2017.

لقد تعاونت طهران مع الإمبريالية الأميركية في أفغانستان والعراق. ولهذا السبب، خلال الانتفاضة العراقية في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، سار المتظاهرون تحت شعار «لا الولايات المتحدة ولا إيران». هذه الأمثلة وحدها تفكك فكرة أن إيران حليف موثوق للقضية الفلسطينية أو أنها دولة مناهضة للإمبريالية. وتسعى إيران بشكل انتهازي إلى استخدام القضية الفلسطينية كأداة للسياسة الخارجية لتحقيق أهدافها الأوسع في المنطقة.

وتعاونت مصر مع إسرائيل في حصار غزة منذ عام 2007.

وتحتفظ تركيا، رغم انتقادات رجب طيب أردوغان لإسرائيل، بعلاقات اقتصادية وثيقة مع هذا البلد. وقد زاد أردوغان حجم التجارة مع تل أبيب من 1.4 مليار دولار عندما تولى السلطة إلى ما

التتمة صفحة 33

تتمة الصفحة 32

فلسطين ضمن استراتيجية إقليمية للتحرّر الاشتراكي

بقلم؛ جوزيف ضاهر

يزيد قليلاً عن 10 مليارات يورو في عام 2022. وفي الآونة الأخيرة، وجدت تركيا وإسرائيل أيضاً أرضية مشتركة خلال العدوان العسكري الأخير الذي شنته أذربيجان على المناطق التي تسيطر عليها أرمينيا والتي يهيمن عليها الأرمن. ناغورنو كاراباخ التي يسكنها الأرمن. أثبتت الطائرات من دون طيار الإسرائيلية والتركية، بدعم من أجهزة المخابرات في كلا البلدين، أنها ضرورية لانتصار أذربيجان على القوات المسلحة الأرمينية.

كان لهجوم حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر ورد الفعل الإسرائيلي تأثير في تقويض عملية التطبيع التي بدأها دونالد ترامب وواصلها جو بايدن في محاولة لحل النزاعات بين الأنظمة المعادية سابقاً في المنطقة. ويضمن هذا الهجوم عدم إمكانية تجاهل الاحتلال الإسرائيلي. وبعد وقت قصير من اندلاع الحرب، ردت المملكة العربية السعودية بوقف أي تقدم في الاتفاقيات الثنائية بينها وبين إسرائيل. لقد أصبح من الواضح الآن أنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار في الشرق الأوسط في ظل تجاهل احتلال فلسطين واستعمارها.

إلا أن الدول الإقليمية ظلت سلبية نسبيا أمام معاناة الفلسطينيين خلال الحرب القاتلة التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة والتي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2023. ودان زعماء الدول العربية والإسلامية خلال قمة مشتركة لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، في 11تشرين الثاني/ نوفمبر 2023 في العاصمة السعودية، الأعمال «الهمجية» التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، لكنهم امتنعوا عن الإعلان عن إجراءات اقتصادية وسياسية عقابية. وطالب البيان الختامي مجلس الأمن الدولي بتبني قرار «ملزم» لإنهاء «العدوان» الإسرائيلي. ويوضح هذا التقاعس عن العمل الاختلافات بين هذه الدول، وقبل كل شيء، إغراء كل منها بالبقاء غير نشطة في مواجهة الحرب الإسرائيلية في غزة.

علاوة على ذلك، أحجمت إيران وحزب الله عن شن رد عسكري أكثر كثافة على الحرب الإسرائيلية منذ تشرين الأول / أكتوبر 2023 ضد الفلسطينيين من أجل الحفاظ على مصالحهما السياسية والجيوسياسية. وقد أكد القادة الإيرانيون مرارا وتكرارا رغبتهم في عدم توسيع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى المستوى الإقليمي بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر. لم يكونوا يريدون التزاماً عسكرياً كبيراً من حزب الله اللبناني ضد إسرائيل، بل أن تقتصر على فتح «جبهة ضغط» ضد تل أبيب،3 كما عبر الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، مراراً.4 ولا تريد إيران أن تضعف جوهرتها، حزب الله. إن هدف إيران الجيوسياسي لا يتمثل في تحرير الفلسطينيين، بل في استخدام هذه الجماعات كوسيلة ضغط، وخاصة في علاقاتها مع الولايات المتحدة.

إن المهمة الرئيسية للقوى اليسارية والتقدمية في المنطقة يجب أن تتلخص في بناء استراتيجية تقوم على التضامن الإقليمي من الأسفل. وهذا يتطلب معارضة تحالف القوى الغربية مع إسرائيل من جهة، ومعارضة القوى الاستبدادية الإقليمية والقوى السياسية المرتبطة بها من جهة أخرى. هذه الإستراتيجية، المرتكزة على الصراع الطبقي من الأسفل، هي الطريقة الوحيدة لتحرير الطبقات العاملة في الشرق الأوسط من الأنظمة التي تدعمها القوى الإمبريالية للولايات المتحدة وروسيا والصين.

مأزق اتفاقيات أوسلو

بعد فشل استراتيجيتها المتمثلة في الاعتماد على الدعم السياسي من الأنظمة الإقليمية لجعلها حليفة، تحولت منظمة التحرير الفلسطينية إلى نهج أكثر كارثية يتمثل في السعي إلى التوصل إلى اتفاق سلام توسطت فيه الولايات المتحدة وقوى عظمى أخرى. وكان الأمل هو تحقيق تسوية الدولتين من خلال اتفاقيات أوسلو التي تم التوصل إليها في عام 1993.

وبدلاً من أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تحرير فلسطين، فقد مثل استسلاماً حقيقياً. فقد أيدت المنظمة الاستعمار الإسرائيلي في فلسطين التاريخية، بينما ضمنت، في أحسن الأحوال، بقايا سلطة فلسطينية. لقد خانت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم التي سرقتها إسرائيل، وزاد الاتفاق من تجزئة المناطق الفلسطينية المحتلة. ومن ناحية أخرى، فقد أتاح ذلك حتى اليوم لسلطات الاحتلال الإسرائيلي الحفاظ على سيطرتها على جميع المناطق المحتلة وتطوير المستوطنات. وفي نهاية المطاف، أدت عملية السلام إلى تحويل السلطة الفلسطينية إلى حكم بانتوستان تحت السيطرة الإسرائيلية بالكامل.

لا ينبغي لهذه النتيجة الكارثية أن تكون مفاجئة بالنظر إلى تاريخ إسرائيل والإمبريالية الغربية، كما نوقش أعلاه.

وللتذكير، كانت انتصارات إسرائيل ضد الدول القومية العربية وتدخلها في لبنان هو الذي أدى إلى تراجع الراديكالية في المنطقة، وعزل منظمة التحرير الفلسطينية. أدى هذا الوضع الصعب، في عام 1978، إلى تبني حركة فتح التي يتزعمها ياسر عرفات حل الدولتين، وهو المسار الضروري لتوقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993.

ومن الناحية العملية، كان هذا يعني التخلي عن النضال من أجل تحرير فلسطين التاريخية وتحويل فتح إلى سلطة فلسطينية لإدارة الأراضي المحتلة. وقال المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد، الذي عارض اتفاق أوسلو، إنه يمثل «تخلياً هائلاً عن المبادئ والتيارات الرئيسية للتاريخ الفلسطيني والأهداف الوطنية» و«إنزال الفلسطينيين في الشتات في المنفى الدائم أو وضع اللاجئين».

ضعف الطبقة العاملة الفلسطينية

إذا كانت الاستراتيجيات الإقليمية القائمة على الدولة واتفاقيات السلام التي توسطت فيها الولايات المتحدة هي طريق مسدود، فماذا عن التوجه البديل القائم على الطبقة العاملة الفلسطينية؟ وهذا أيضاً مستبعد بسبب الطبيعة الخاصة لإسرائيل كدولة استعمارية استيطانية.

وعلى عكس نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا الذي

التتمة صفحة 34

تتمة الصفحة 33

فلسطين ضمن استراتيجية إقليمية للتحرّر الاشتراكي

بقلم؛ جوزيف ضاهر

اعتمد على العمالة السوداء في مصانعه ومناجمه، فقد أبعدت إسرائيل العمال الفلسطينيين عن أي دور مركزي في اقتصادها واستبدلتهم بالعمال اليهود. ونتيجة لذلك، لا يملك العمال الفلسطينيون الوسائل اللازمة لإغلاق الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الإضرابات مثلما فعل العمال السود في جنوب أفريقيا. وتوضح الخبيرة الاقتصادية الفلسطينية ليلى فرسخ أيضاً أن عملية «البانتوستانات» في المناطق العليا تختلف عن حالة جنوب أفريقيا لأنه على عكس الأخيرة، فإن النخب الحاكمة الإسرائيلية ليست مهتمة بالموارد الاقتصادية للمناطق العليا في حد ذاتها، فإنشاء «بانتوستانات» كان ضمن وظيفة محددة للحفاظ على العمالة الرخيصة والمتاحة لضمان النمو الاقتصادي في أراضي المستوطنين. على الرغم من أهمية القوى العاملة الفلسطينية في قطاع البناء الإسرائيلي، إلا أنها لم تمثل أكثر من 7% من إجمالي القوى العاملة الإسرائيلية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في حين شكل «السكان الأصليون في جنوب أفريقيا أكثر من 65% من السكان العاملين». وفي عام 2023 لم يتجاوز هذا المعدل 5%.

وهذا لا يعني أن المقاومة الفلسطينية عاجزة داخل دولة إسرائيل وفي الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة. يبقى نضال العمال محوريا في الحركة.

لقد أظهرت موجة النضال الفلسطيني في عام 2021 قوتها وقدرتها على صياغة استراتيجية جديدة لتحل محل الاستراتيجية الفاشلة القائمة على الاعتماد على دعم الأنظمة في المنطقة. وكانت المجموعات الشبابية والنسوية الجديدة، مثل «طالعات»، فضلاً عن الطبقة العاملة، في قلب المقاومة الشعبية الأخيرة.

بدأ الإضراب العام للعمال في 18 أيار/ مايو 2021 وقادته القواعد. لقد أصابت قطاعات كاملة من الاقتصاد بالشلل، من إسرائيل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وكما أشارت صحيفة هآرتس الإسرائيلية: «لاحظت جمعية بناة إسرائيل أن العمال الفلسطينيين تابعوا الإضراب، وأن 150 فقط من أصل 65.000 عامل بناء فلسطيني جاءوا للعمل في إسرائيل. وأدى ذلك إلى إصابة مواقع البناء بالشلل، مما تسبب في خسائر تقدر بنحو 130 مليون شيكل (حوالي 40 مليون دولار)».

وعلى الرغم من أهمية هذا الإضراب، إلا أنه لا ينبغي المبالغة فيه.

يعمل نحو 90 ألف فلسطيني في قطاع البناء، ويشغل الفلسطينيين في القدس الشرقية وظائف في قطاعات التنظيف والفنادق والبناء والمطاعم، وكذلك سائقي سيارات الأجرة والحافلات. على سبيل المثال، كان حوالي 90% من سائقي الحافلات مضربين عن العمل. في المقابل، فإن معظم الفلسطينيين العاملين في القطاع الصحي، حيث يمثلون 17% من الأطباء، و24% من الممرضين، و47% من الصيادلة، لم يشاركوا في الإضراب. وقالت المستشفيات ووزارة الصحة وشركات التأمين الصحي إن 1494 عاملاً طبياً فقط غائبون بسبب الإضراب. وبغض النظر عن حجم المشاركة في الإضراب، فإن الاقتصاد الإسرائيلي لم يتضرر كثيرا، مما يدل على أن الطبقة العاملة الفلسطينية والحركات الاجتماعية الأخرى بحاجة إلى تضامن العمال الآخرين والفلاحين والشعوب المضطهدة. والسؤال هو إلى من يجب أن يلجأ الفلسطينيين من أجل فرض الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية؟

الطبقة العاملة الإسرائيلية: ليست حليفاً استراتيجياً

يبدو أن الاتجاه الاستراتيجي الأول، وربما الأكثر وضوحاً، هو مخاطبة الطبقة العاملة الإسرائيلية. لكنها وضعت دائما الولاء لإسرائيل فوق التضامن الطبقي مع الجماهير الفلسطينية. وهذا ليس نتيجة لتفانيها الأيديولوجي فحسب، بل نتيجة لمصلحتها المادية المفهومة جيداً التي تضمنها الدولة الإسرائيلية التي توفر للعمال الإسرائيليين منازل مسروقة من الفلسطينيين، فضلاً عن مستوى معيشي أعلى من المتوسط الإقليمي. وهكذا تستطيع الطبقة الحاكمة والدولة الإسرائيلية دمج الطبقة العاملة الإسرائيلية في مشروعها للاستعمار الاستيطاني.

لعبت مؤسسات الطبقة العاملة، مثل اتحادها الهستدروت، دوراً مركزياً في التطهير العرقي في فلسطين. أنشأ قادة العمال الصهاينة الهستدروت في عام 1920 كاتحاد يهودي حصري واستخدموه لقيادة تهجير العمال الفلسطينيين.

إن شعارها «أرض يهودية، عمل يهودي، منتج يهودي» يلخص بشكل مثالي مشروعها العرقي القومي للتعاون الطبقي ويسلط الضوء على مدى عدائها الأساسي للتضامن مع الفلسطينيين. ومن خلال تطبيق هذه الشعارات أثناء وبعد تأسيس إسرائيل، ساعد في ضمان تأجير الأراضي لليهود فقط، وأن المزارع والصناعات توظف اليهود فقط، وأن تتم مقاطعة المزارع والصناعات الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، فرضت دولة إسرائيل التجنيد العسكري على جميع العمال الإسرائيليين، مما أجبرهم على المشاركة في قمع الفلسطينيين، وفرض الاحتلال، والدفاع عن سرقة المنازل والأراضي الفلسطينية من قبل المستوطنين الصهاينة.

ونظراً لإدماجهم في المشروع الاستعماري، فليس من المستغرب أن يدعم العمال الإسرائيليون عموماً، باستثناءات قليلة، الاعتداءات المتكررة ضد الفلسطينيين. على سبيل المثال لا الحصر، من بين العديد من الأمثلة، ذهبت نقابة شركة الكهرباء الإسرائيلية إلى حد الإعلان خلال تفجيرات عام 2021 أنها لن تقوم بإصلاح خطوط الكهرباء في قطاع غزة حتى عودة جنديين إسرائيليين مفقودين ومدني واحد.

فهل يعني هذا أنه لا ينبغي للفلسطينيين أن يسعوا إلى التعاون مع القطاعات التقدمية من الطبقة العاملة الإسرائيلية؟ بالطبع لا. توجد أمثلة على التضامن على نطاق صغير، لكنها نادرة. ومن الصعب أن نتصور أنهم، في وضعهم الحالي، يمكنهم أن يمثلوا ثقلاً موازناً للنموذج الساحق المتمثل

التتمة صفحة 35

تتمة الصفحة 34

فلسطين ضمن استراتيجية إقليمية للتحرّر الاشتراكي

بقلم؛ جوزيف ضاهر

في الوحدة العرقية القومية للعمال الإسرائيليين مع الدولة الصهيونية. وبالتالي فإن الاستراتيجية التي تركز على بناء وحدة الطبقة العاملة ضد الصهيونية بين العمال الإسرائيليين والفلسطينيين غير واقعية.

فلسطين والثورات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

هؤلاء العمال، هؤلاء الفلاحون، يتذكرون نضال الأجيال السابقة ضد الاستعمار، ويعارضون «القوى الإمبريالية» التي تدعم الأنظمة التي تضطهدهم، ويتعاطفون مع نضال الفلسطينيين، وبالتالي يعتبرون أن نضالهم من أجل الديمقراطية والمساواة هو مرتبط بالنضال لتحرير فلسطين. ولهذا السبب توجد علاقة جدلية بين الصراعات. عندما يقاتل الفلسطينيون، فإنهم يطلقون حركة تحرير إقليمية، وهذه الحركة الإقليمية بدورها تغذي حركة تحرير فلسطين المحتلة.

إن ثورتهم المشتركة لديها القدرة على تحويل المنطقة بأكملها، وإسقاط الأنظمة، وطرد القوى الإمبريالية، وإنهاء دعم القوى الإمبريالية لدولة إسرائيل، وإضعافها في هذه العملية، والإثبات للعمال الإسرائيليين أن التحول الإقليمي يمكن أن ينهي استغلالهم. اعترف الوزير اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان بالخطر الذي شكلته الانتفاضات الشعبية الإقليمية على إسرائيل في عام 2011، عندما قال إن الثورة المصرية، التي أسقطت حسني مبارك وفتحت الباب أمام فترة من الانفتاح الديمقراطي في البلاد في البداية، كانت تهديداً أكبر لإسرائيل من إيران.

لقد تم إثبات قوة وإمكانات هذه الاستراتيجية الإقليمية في عدة مناسبات. وفي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، أثارت الحركة الفلسطينية صعوداً في الصراع الطبقي في جميع أنحاء المنطقة. وفي عام 2000، بشرت الانتفاضة الثانية بعصر جديد من المقاومة، فألهمت موجة من التعبئة بلغت ذروتها أخيرا في عام 2011، مع الثورات ـ من تونس إلى مصر إلى سوريا.

وفي صيف 2019، نظم الفلسطينيون في لبنان احتجاجات حاشدة لأسابيع في مخيمات اللاجئين ضد قرار وزارة العمل بمعاملتهم كأجانب، وهو التصرف الذي اعتبروه شكلاً من أشكال التمييز والعنصرية تجاههم. وساعدت مقاومتهم في إلهام الانتفاضة اللبنانية الأوسع في تشرين الأول/ أكتوبر 2019.

ولتنفيذ استراتيجية تقوم على هذا التضامن الإقليمي، يجب على الجماعات والحركات الفلسطينية التخلي عن سياسة عدم التدخل التي تعتمدها السلطة الفلسطينية وحماس ومعظم اليسار، في شؤون دول المنطقة. وكان عدم التدخل هذا شرطا أساسيا للحصول على المساعدة، لكن قبول هذه السياسة يعني عزل الفلسطينيين عن القوى الاجتماعية التي يمكن أن تساعدهم على تحقيق تحررهم.

لابد أن يعود النضال الفلسطيني إلى الإستراتيجية الثورية الإقليمية التي اتبعتها الحركات اليسارية في ستينيات القرن الماضي. ولكن من المؤسف أن أغلبها تخلى عن هذه الإستراتيجية واتبع منظمة التحرير الفلسطينية في التحالف مع الدول الرجعية في المنطقة.

إن استراتيجية الثورة الإقليمية القائمة على الصراع الطبقي من الأسفل، على مستوى القاعدة الشعبية، هي الطريقة الوحيدة لتحرير الفلسطينيين من إسرائيل ووصاية الدول الإقليمية، فضلاً عن مؤيديها الإمبرياليين، من الولايات المتحدة إلى الصين عبر روسيا. وفي هذا النضال، يجب على الفلسطينيين وشعوب الدول الأخرى أن يحتضنوا مطالب جميع الذين يعانون من الاضطهاد القومي، مثل الأكراد وغيرهم ممن يعانون من أشكال أخرى من الاضطهاد العرقي والطائفي والديني والاجتماعي.

لقد حان الوقت لإحياء استراتيجية إقليمية. إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برمتها منخرطة في سيرورة ثورية طويلة الأمد، تضرب بجذورها في التطلعات السياسية والاقتصادية للجماهير التي ظلت عالقة لفترة طويلة. لقد كانت هناك بالفعل موجتان من الانتفاضات الشعبية، الأولى في عام 2011 التي هزت المنطقة بأكملها والثانية في عامي 2018 و2019 والتي اجتاحت السودان ولبنان والجزائر والعراق.

وبما أنه لم يتم تحقيق أي من المطالب الشعبية، فلا شك أن هناك موجة ثالثة في الطريق. ويمكن لفلسطين، بل ويجب عليها، أن تكون في مركز هذه الموجة القادمة في النضال من أجل تحريرها وتحرير المنطقة بأكملها.

التتمة صفحة 36

تتمة الصفحة 35

فلسطين ضمن استراتيجية إقليمية للتحرّر الاشتراكي

بقلم؛ جوزيف ضاهر

أي حل ؟

الحل للقضية الفلسطينية والمسألة اليهودية يقوم على:

1. تفكيك الدولة العنصرية الاستعمارية، وازالة الاحتلال الذي لم يجلب سوى المعاناة للسكان الفلسطينيين ولم يسمح أبداً للسكان اليهود في إسرائيل بالعيش في أمان.

2. إقامة دولة ديمقراطية واشتراكية وعلمانية في فلسطين التاريخية للجميع (الإسرائيليين والفلسطينيين) من دون أي شكل من أشكال التمييز، يحق فيها لكل فلسطيني، سواء كان لاجئاً داخلياً أو لاجئاً في دول أجنبية، العودة إلى وطنه. أرضه واستعادة موطنه الأصلي الذي هُجّر منه قسراً عام 1948 وعام 1967 وما بعده.

وفي الوقت نفسه، فإن تحرير فلسطين يجب أن يكون بمثابة إعادة إعمار لهذا البلد. فهو يتطلب ثورة زراعية تسمح للفلسطينيين الذين يرغبون في ذلك باستعادة أراضيهم دون التسبب في تراجع الزراعة الحالية وتحويل أولئك الذين يعملون فيها إلى الفقر. فهو يتطلب تخطيطاً اقتصادياً وبشرياً يسمح للاجئين بتحرير أنفسهم اجتماعياً دون طرد ملايين اليهود. وهذا أيضاً جزء من التغييرات الهيكلية التي أحدثها الاستعمار. وبشكل أكثر عمومية، يجب أن يشمل ذلك أيضاً مشروعاً شاملاً للتنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار لضمان حقوق الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية. وتجاهلها سيكون محكوما عليه بالفشل أيضا.

من وجهة نظر أممية، فإن أي حل تقدمي لقضية فلسطين يتطلب الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الوطني، وحق اللاجئين في إعادة دمج وطنهم ضمن إطار فيدرالي اشتراكي إقليمي.

وكما قال ليون تروتسكي، «لن يتم حل المسألة اليهودية عن طريق الصهيونية أو إنشاء دولة يهودية».

إن مسألة الدولة ثنائية القومية في فلسطين، أي الاعتراف بحقوق الحكم الذاتي لليهود الإسرائيليين أو الاعتراف باليهود الإسرائيليين ككيان قومي، لن تكون ممكنة إلا عندما تختفي جميع المؤسسات الصهيونية.

إن الدفاع اليوم عن حق اليهود الإسرائيليين في تقرير مصيرهم هو إما رجعي أو سخيف: رجعي لأنه يرقى إلى مستوى الاعتراف بشرعية الاستعمار الصهيوني؛ ومن السخافة أن يتم تقديم مثل هذا الدفاع كمطلب، في حين أن اليهود في وضع يسمح لهم ليس فقط بتحقيق تقرير مصيرهم، ولكن أيضاً برفض تقرير مصير الفلسطينيين.

وكما قال حزب ماتسبين الإسرائيلي اليساري الجذري:

لا يتعلق الأمر بحق تقرير المصير لليهود الإسرائيليين في السياق الحالي. وما نناقشه هنا هو حق تقرير المصير في إطار الثورة الاشتراكية...

وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بحق تقرير المصير لليهود الإسرائيليين بمجرد هزيمة الصهيونية وتدمير الدولة اليهودية. لكنه يضيف:

إن حق تقرير المصير لليهود الإسرائيليين لا يمكن أن يحد من حق العودة للفلسطينيين.

ومن خلال هذه الاستراتيجية الثورية الإقليمية فقط يمكننا أن نتصور حلاً يتضمن إنشاء دولة ديمقراطية واشتراكية وعلمانية في فلسطين التاريخية، مع حقوق متساوية للشعبين الفلسطيني واليهودي، ضمن اتحاد اشتراكي على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، يتعين على الفلسطينيين تشكيل قيادة سياسية جديدة ملتزمة بالتنظيم الذاتي من الأسفل داخل فلسطين التاريخية والمنطقة. ولا يمكنهم أن يفعلوا ذلك بمفردهم إلا بالتعاون مع الاشتراكيين من مصر إلى لبنان وسوريا وإيران وتركيا والجزائر وجميع البلدان الأخرى.

إن المهمة الأكثر أهمية بالنسبة لمن هم خارج المنطقة هي كسب تأييد اليسار والنقابات والجماعات والحركات التقدمية لدعم حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) ضد إسرائيل.

تضع حملة المقاطعة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني في قلب اهتمامات حركة التضامن الفلسطينية:

1. إنهاء احتلال واستعمار كافة الأراضي العربية وتفكيك الجدار.

2. الاعتراف بالحقوق الأساسية للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل في المساواة المطلقة؛

3. احترام وحماية وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم على النحو المنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم 194.

ومن خلال فرض هذه الأهداف على مؤسسات وأعمال القوى الإمبريالية، وخاصة الولايات المتحدة، سنساعد في منع دعمها لإسرائيل وغيرها من الأنظمة الاستبدادية وإضعاف قبضتها على المنطقة.

فتحرير فلسطين يتطلب بالتالي تحرير كل من يعيش تحت وطأة طغاة دمشق والرياض والدوحة وطهران وأنقرة وأبو ظبي والقاهرة وعمان وغيرها. وكما كتب أحد الثوار السوريين من مرتفعات الجولان السورية التي تحتلها إسرائيل في صيف عام 2014، «الحرية، مصير مشترك لغزة واليرموك والجولان». يحمل هذا الشعار الأمل في حدوث تحول ثوري إقليمي، وهو الاستراتيجية الواقعية الوحيدة للتحرر.

المصدر : موقع صفر

الرابط:

https://alsifr.org/socialist-liberation-palestine